

## إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

### قياس درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه  
حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي  
لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

#### DECLARATION

#### *Measuring the degree of Credit Risks in the Local Banks listed in Palestine Exchange*

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Name: Deyaa Aldin H. Kh. Mesmeh

اسم الطالب: دعياء الدين حيدر خالد مسمح

Signature: 

التوقيع: 

Date: October 24<sup>th</sup>, 2015

التاريخ: 2015/10/24م



الجامعة الإسلامية - غزة  
عمادة الدراسات العليا  
كلية التجارة  
قسم المحاسبة والتمويل

## قياس درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين

*Measuring the degree of Credit Risks  
in the Local Banks listed in Palestine Exchange*

إعداد الطالب:

ضياء الدين حيدر خالد مسمح

إشراف الأستاذ الدكتور:

علي عبد الله شاهين

قدمت هذه الدراسة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل  
بكلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة

1437هـ - 2015م



## نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ ضياء الدين حيدر خالد مسموح لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل وموضوعها:

### قياس درجة المخاطر الائتمانية

### في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين

### Measuring the degree of Credit Risks in the Local Banks listed in Palestine Exchange

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم السبت 11 ذو الحجة 1437 هـ، الموافق 2015/10/24م الساعة الواحدة والنصف ظهراً بمبنى طيبة، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....

مشرفاً و رئيساً

أ.د. علي عبدالله شاهين

.....

مناقشاً داخلياً

أ.د. حمدي شحدة زعرب

.....

مناقشاً خارجياً

أ.د. جبر إبراهيم الداعور

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

.....

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ

وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾

[سورة الزمر: آية قرآنية 9]

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمَ

# الإهداء



إلى معلم البشرية أجمعين الهادي الأمين سيدنا محمد "صلى الله عليه وسلم"،  
إلى روح من علمني معنى الكفاح، إلى من زرع في نفسي قوة الإرادة؛ والذي  
تمنيت أن يشاركني لحظات النجاح أبي العزيز رحمه الله وأسكنه فسيح جناته،  
إلى بسملة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم  
جراحي، إلى أعلى الحبايب أُمي شفاها الله،  
إلى رفيقة دربي وشريكة حياتي زوجتي العزيزة،  
إلى من أسأل الله أن يحفظهم ويرعاهم على الدوام أبنائي الأعراء،  
إلى إخواني وأبنائهم الأعراء،  
إلى عائلتي الكريمة عائلة مسمح،  
إلى زملاء العمل الذين شاركوني أعباء العمل،  
إلى أصدقائي الكرام،  
إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث،

إليهم جميعاً أهدى هذا البحث المتواضع مراجياً من الله التوفيق،

الباحث

ضياء الدين مسمح

## شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة، والسلام على رسوله الكريم، ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين. الحمد لله الذي أعانني على إكمال هذه الدراسة وإخراجها إلى حيّز الوجود. ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور/ علي عبد الله شاهين، الذي شرفني بإشرافه على هذه الدراسة، وملاحظاته وتوجيهاته المستمرة والقيّمة، والتي لولاه ما أنجز هذا الجهد المتواضع.

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة، الأستاذ الدكتور/ حمدي شحدة زعرب، والأستاذ الدكتور/ جبر إبراهيم الداعور، لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الدراسة، ولما بذلاه من جهد ووقت في قراءتها، ولما يقدموا من نصائح وتوجيهات وملاحظات علمية قيمة أسهمت في إثرائها ورفع قيمتها العلمية.

وإلى كل من مدّ يد العون والمساعدة لي.. إلى الذين طوقوني بجميل صنيعهم.. إلى الذين وافقوني الرأي والذين خالفوا.. عظيم شكري وامتناني، وأخص بالذكر الدكتور/ جلال الشيخ عيد. ولا يفوتني تقديم شكري وامتناني إلى أصدقائي جميعاً.

الباحث

ضياء الدين مسمح

## ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة المخاطر الائتمانية لدى المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين من خلال تحليل المتغيرات المؤثرة في تلك المخاطر، وتحديد أثرها على المتغير التابع (المخاطر الائتمانية) والمتمثلة في (مخاطر العائد على الموجودات، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، ومخاطر سعر الفائدة).

ولتحقيق ذلك تم تحليل القوائم المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين والمصنفة كمصارف محلية حسب تصنيف سلطة النقد الفلسطينية من الربع الأول لسنة (2007) وحتى الربع الرابع لسنة (2014)، وقد بلغ مجتمع الدراسة (7) مصارف، وقد تم إجراء مسح شامل لها، وكانت عدد المشاهدات الكلية (224) مشاهدة (مصرف/ ربع سنة)، وقد تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد (Panel Data) في معالجة البيانات الإحصائية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين المخاطر الائتمانية وكل من العائد على الموجودات ومخاطر رأس المال ومخاطر سعر الفائدة، بينما أظهر وجود علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

وخلصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة الاعتماد على فرص نجاح المشروع باعتبارها الضمان الحقيقي لاسترداد الائتمان، وتعزيز صحة القرارات الائتمانية مع إعطاء أهمية خاصة للمراكز المالية للمصارف باعتبارها خط الدفاع الأول، وجعلها أكثر قدرة على تحمل المخاطر مع ضرورة توافق السياسات الائتمانية للمصارف مع التغيرات في الوضع الاقتصادي، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإدارة السيولة وفقاً لمدى الطلب عليها.

## **Abstract**

This study aims to measure the level of credit risks in the local banks listed in Palestine Exchange through analyzing the variables affected in that risks, and pointing their effects on the independent variable (Credit Risks) embedded in (Return on Assets Risks, Liquidity Risks, Capital Risks, and Interest Rate Risks).

To achieve this, the financial statements for local banks which listed in Palestine Exchange according to Palestinian Monetary Authority (PMA) from the first quarter of (2007) till the fourth quarter of (2014) was analyzed. The population of the study totaled (7) banks, a general survey has been conducted to them, and the total observation was (224) reviews , and (Panel Data) has been used in analyzing statistical data.

The results of the study shows that there is a direct correlation between credit risks and both return on assets and capital risks and interest rate risks, while showed an inverse relationship between credit risks and Liquidity risks.

The study finally ended in a set of recommendations, which will highlight the importance of predicting and measurement of the risks that may face the banks. In particular, the credit operations risks because of their positive or negative effect on the growth of these banks and the time of revenues on assets.



## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	آية قرآنية
ت	إهداء
ث	شكر وتقدير
ج	ملخص الدراسة باللغة العربية
ح	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية
خ	قائمة المحتويات
ذ	قائمة الجداول
ر	قائمة الملاحق
1	<b>الفصل الأول: الإطار العام للدراسة</b>
2	1.1 مقدمة
4	1.2 مشكلة الدراسة
4	1.3 أهمية الدراسة
5	1.4 أهداف الدراسة
5	1.5 فرضيات الدراسة
6	1.6 متغيرات الدراسة
8	1.7 مصطلحات الدراسة
9	1.8 الدراسات السابقة
9	1.8.1 الدراسات العربية
17	1.8.2 الدراسات الأجنبية
21	1.8.3 التعليق على الدراسات السابقة
22	1.8.4 ما يميز الدراسة الحالية
23	<b>الفصل الثاني: ماهية إدارة المخاطر المصرفية وضبطها وفقاً لاتفاق بازل</b>
24	2.1 تمهيد
24	2.2 مفهوم إدارة المخاطر في الجهاز المصرفي
27	2.3 مبادئ إدارة المخاطر المصرفية
29	2.4 خطوات إدارة المخاطر والرقابة عليها
30	2.5 طرق قياس المخاطر المصرفية
33	2.6 ضبط المخاطر المصرفية

الصفحة	الموضوع
35	2.7 تصنيف المخاطر المصرفية
38	2.8 الإدارة السليمة للمخاطر المصرفية
40	2.9 إدارة المخاطر في المصارف وفقاً لمتطلبات اتفاقية لجنة بازل للرقابة المصرفية
<b>45</b>	<b>الفصل الثالث: المخاطر الائتمانية (مصادرها، تحليلها، تقييمها، مخفقاتها، أنواعها)</b>
46	3.1 تمهيد
47	3.2 السياسة الائتمانية كأداة من أدوات مخاطر الائتمان
49	3.3 طبيعة المخاطر الائتمانية ومسبباتها
50	3.4 تحليل المخاطر الائتمانية
53	3.5 نماذج ومعايير تقييم مخاطر الائتمان
57	3.6 التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية
63	3.7 مخاطر التعثر المصرفي أسبابها وطرق الوقاية منها
66	3.8 مخفقات مخاطر الائتمان
68	3.9 أنواع المخاطر المصرفية
<b>82</b>	<b>الفصل الرابع: الإطار التطبيقي للدراسة</b>
83	4.1 تمهيد
83	4.2 منهجية الدراسة
84	4.3 مجتمع الدراسة
85	4.4 خطوات الدراسة
92	4.5 نتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة
93	4.6 اختبار الفرضيات
<b>96</b>	<b>الفصل الخامس: النتائج والتوصيات</b>
97	5.1 نتائج الدراسة
99	5.2 توصيات الدراسة
100	5.3 الدراسات المقترحة
<b>101</b>	<b>المراجع</b>
102	أولاً: المراجع العربية
108	ثانياً: المراجع الأجنبية
110	ثالثاً: المواقع الإلكترونية
<b>111</b>	<b>الملاحق</b>

## قائمة الجداول

م.	اسم الجدول	الصفحة
1.	ترتيب تصاعدي للمصارف عينة الدراسة حسب المتوسط العام لمخاطر مخاطر الائتمان.	70
2.	ترتيب تصاعدي للمصارف عينة الدراسة حسب المتوسط العام لمخاطر السيولة.	72
3.	ترتيب تصاعدي للمصارف عينة الدراسة حسب المتوسط العام لمخاطر سعر الفائدة.	75
4.	ترتيب تصاعدي للمصارف عينة الدراسة حسب المتوسط العام لمخاطر رأس المال.	77
5.	ترتيب تصاعدي للمصارف عينة الدراسة حسب المتوسط العام لمخاطر العائد على الموجودات.	79
6.	المصارف المحلية العاملة في فلسطين والتي يشملها مجتمع الدراسة كما هي في نهاية عام 2014م.	84
7.	قيمة مؤشرات الأداء للسنوات والمصارف محل الدراسة.	86
8.	نتائج اختبار (Fixed effect).	92
9.	العلاقات بين التغيرات المستقلة والمتغير التابع.	95

## قائمة الملاحق

الصفحة	اسم الملحق	م.
A	البيانات المالية للقوائم ربع السنوية المنشورة للبنك التجاري الفلسطيني (2014-2007).	1.
C	البيانات المالية للقوائم ربع السنوية المنشورة للبنك الوطني (2014-2007).	2.
E	البيانات المالية للقوائم ربع السنوية المنشورة للبنك الإسلامي الفلسطيني (2014-2007).	3.
G	البيانات المالية للقوائم ربع السنوية المنشورة لبنك القدس (2014-2007).	4.
I	البيانات المالية للقوائم ربع السنوية المنشورة لبنك الاستثمار الفلسطيني (2014-2007).	5.
K	البيانات المالية للقوائم ربع السنوية المنشورة للبنك الإسلامي العربي (2014-2007).	6.
M	البيانات المالية للقوائم ربع السنوية المنشورة لبنك فلسطين (2014-2007).	7.
O	التحليل الإحصائي للبيانات المدخلة من خلال اختبار (Fixed Effect).	8.

# الفصل الأول

## الإطار العام للدراسة

- 1.1 مقدمة
- 1.2 مشكلة الدراسة
- 1.3 أهمية الدراسة
- 1.4 أهداف الدراسة
- 1.5 فرضيات الدراسة
- 1.6 متغيرات الدراسة
- 1.7 مصطلحات الدراسة
- 1.8 الدراسات السابقة

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

#### 1.1 مقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات الاقتصادية التي يتم الاعتماد عليها في عملية التطور الاقتصادي، حيث تقوم بوظيفة جذب المدخرات لغرض تقديم الائتمان والتمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية في المجتمع، إلى جانب تقديم خدمات أخرى كالاتمادات المستندية وخطابات الضمان، حيث تتعرض تلك الأعمال التي تقوم بها المصارف بحكم طبيعة العلاقة مع الجهات المقترضة إلى مخاطر تتأثر بالظروف الاقتصادية والبيئية التي تعمل فيها، ومن أمثلة المخاطر التي تواجه المصارف (مخاطر العائد على الموجودات، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، ومخاطر سعر الفائدة)، والتي يصعب التنبؤ أو التحوط لها بمنتهى الدقة، في حين يكون المصرف ملتزماً بشكل دائم بالوفاء بأموال المودعين حال انتهاء آجالها أو عند طلبها، وفي نفس الوقت فإن المقترضين لن يكون في وسعهم الوفاء بقيمة قروضهم تجاه المصرف بطريقة نظامية أو بنسبة كاملة، وذلك لسبب جوهري هو أن الائتمان الممنوح من المصرف للمقترضين قد تم توظيفه في أنشطة تجارية وغير تجارية مختلفة لا يمكن استعادتها بسهولة، وأن ممارسة تلك الأنشطة يصاحبها احتمالات النجاح وال فشل بدرجات مختلفة (كاظم، 2015).

كما وتشير الدراسات السابقة في المجال المصرفي أن أبرز مسببات تزايد الأزمات المصرفية، والذي أدى إلى انهيار العديد من المصارف هو الضعف الواضح في الحوكمة وأنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر الائتمانية إلى جانب مخاطر أخرى (عبد الكريم وآخرون، 2007).

ونتيجة لذلك ظهر اهتمام لجنة بازل بالمخاطر المصرفية بصورة أكثر وضوحاً عند إصدارها اتفاق بازل (2004) المتعلق بمعيار كفاية رأس المال الجديد، حيث ركز على تقوية رأس المال القانوني من خلال متطلبات الحد الأدنى لرأس المال بحيث يكون أكثر حساسية للمخاطر (جهاد، 2012)، كما واهتمت أيضاً بمخاطر السوق لبيتضمن منظومة متكاملة لإدارة مخاطر القطاع

المصرفي تتمثل في مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل من خلال إضافة دعامتين جديدتين أحدهما تتعلق بعمليات الإشراف الرقابي، والثانية بانضباط السوق.

وفيما يتعلق بالجهاز المصرفي الفلسطيني فقد شهد توسعاً كبيراً، حيث أشارت الإحصائيات إلى أن عدد المصارف العاملة في فلسطين قد ازداد ليصل إلى (17) مصرفاً حتى نهاية سنة (2014)، كما وازدادت فروع تلك المصارف لتصل إلى (258) فرعاً ومكتباً (سلطة النقد الفلسطينية، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.pma.ps>).

هذا وتشير بيانات المصارف العاملة في فلسطين إلى تنامي حجم الودائع بشكل مضطرد سنوياً، حيث بلغت مع نهاية سنة (2014) نحو (9,662 مليار دولار)، يتم الاستفادة منها على شكل تسهيلات ائتمانية بلغت حتى التاريخ المذكور نحو (4,895 مليار دولار)، أي ما نسبة (50.6%) من تلك الودائع (سلطة النقد الفلسطينية، 2015)، حيث يمكن تعليل الفجوة بين الودائع والتسهيلات إلى انتهاج المصارف سياسة التحوط العالية بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي في فلسطين، وما يصاحبه من ارتفاع لنسبة المخاطر الائتمانية.

ولما كانت المصارف العاملة في فلسطين كغيرها من المصارف الأخرى تتعرض إلى نفس المخاطر، خاصة أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين تتطلب الحرص والمتابعة الشديدة للأداء الائتماني لتلك المصارف، مما يبرز الحاجة إلى ضرورة قياس وتحديد درجة المخاطر بغرض تحليلها والوقوف على مسبباتها.

هذا وبالرغم من أهمية دراسة جميع أنواع المخاطر التي تواجه المصارف العاملة في فلسطين تأتي هذه الدراسة لتحليل تأثير المخاطر الائتمانية خاصة فيما يتعلق (بمخاطر العائد على الموجودات، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، ومخاطر سعر الفائدة)، وذلك من خلال تطوير أنموذج يستند إلى التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة بهدف وضع الحلول اللازمة للحد من مضاعفاتها، والخروج بتوصيات تساعد الإدارة المصرفية على تطوير أدائها.

## 1.2 مشكلة الدراسة:

يتطور القطاع المصرفي في فلسطين بشكل مستمر وتزداد حجم ودائعه، ولكن حجم التسهيلات الممنوحة للعملاء أقل بكثير من حجم الودائع، بسبب انكماش سوق الائتمان المصرفي، وما يصاحبها من ارتفاع لحجم المخاطر التي ترافق تلك العمليات.

لذلك كثيراً ما تثار تساؤلات حول درجة المخاطر الائتمانية لدى المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين وكافة المتغيرات المؤثرة فيها، ومن هنا فإن مشكلة الدراسة تحاول الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

- ما هي درجة المخاطر الائتمانية لدى المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين؟

### ويشتق منه الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما تأثير مخاطر العائد على الموجودات في درجة المخاطر الائتمانية؟
- 2- ما تأثير مخاطر السيولة في درجة المخاطر الائتمانية؟
- 3- ما تأثير مخاطر رأس المال في درجة المخاطر الائتمانية؟
- 4- ما تأثير مخاطر سعر الفائدة في درجة المخاطر الائتمانية؟

## 1.3 أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من النشاط الائتماني الذي تؤديه المصارف باعتباره الوظيفة الرئيسية التي تقدمها، ومن أكثر الأنشطة ربحية وخطورة، والتي يتولد عنها مخاطر عالية نتيجة لعدم قدرة المدينين على الوفاء بالتزاماتهم في مواعيد استحقاقها، وما يترتب عليه من خسائر يتحملها المصرف، لذلك تأتي هذه الدراسة لقياس وتحليل درجة المخاطر الائتمانية لدى المصارف المحلية العاملة في فلسطين من خلال الوقوف على أهم المؤشرات والعناصر المؤثرة في نظم إدارة مخاطر الائتمان، والتعرف على مسبباتها تمهيداً لصياغة نموذج كمي يمكن من خلاله قياس درجة المخاطر الائتمانية، الأمر الذي يساهم في إحداث فهم أوسع وأعمق لأهمية المخاطر الائتمانية، وترشيد أداء الإدارة المصرفية، ويعمل على تطوير أدائها بشكل أفضل، ويساهم بالتالي في تقديم رؤية محددة وشاملة عند التعامل مع



عملاتها وترشيد القرار الائتماني نحو الصواب، مما سيكون له الأثر الكبير للدفع نحو تنمية القطاع المالي والمصرفي في فلسطين.

#### 1.4 أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في قياس درجة المخاطرة الائتمانية في المصارف من خلال:

- 1- التعرف على المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف المحلية في فلسطين، ومدى تأثيرها على ربحية تلك المصارف.
- 2- إلقاء الضوء على واقع أنظمة إدارة المخاطر الائتمانية ومنهجية إدارتها لدى المصارف المحلية.
- 3- تحليل أنواع ومسببات المخاطر الائتمانية، والوقوف على العوامل المؤثرة فيها.
- 4- التعرف على أسباب التعثر المصرفي وأهم طرق الوقاية منه.
- 5- بيان دور التحليل المالي في ترشيد السياسات الائتمانية.
- 6- إلقاء الضوء على التقنيات المستخدمة في تخفيف مخاطر المحافظ الائتمانية أو تجنبها.

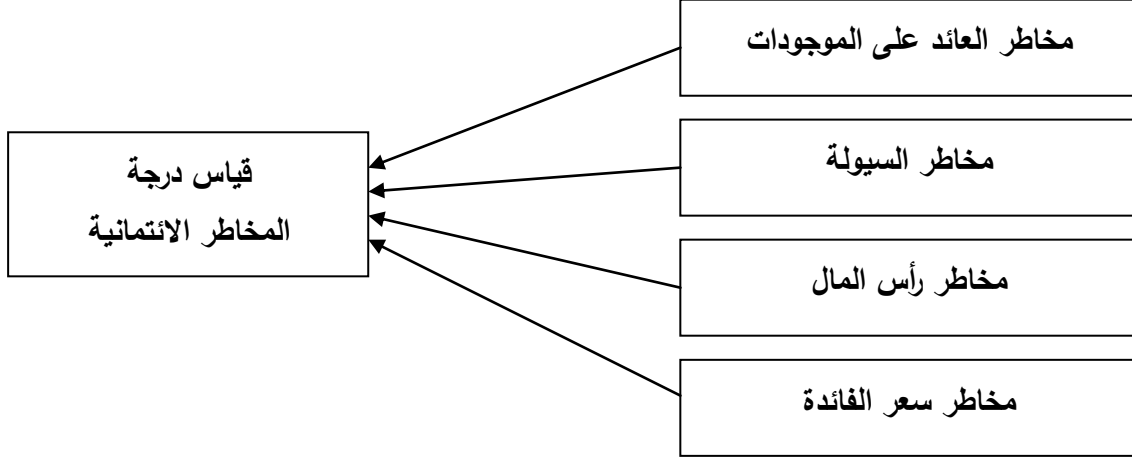
#### 1.5 فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- 1- تؤثر مخاطر العائد على الموجودات على درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.
- 2- تؤثر مخاطر السيولة على درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.
- 3- تؤثر مخاطر رأس المال على درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.
- 4- تؤثر مخاطر سعر الفائدة على درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

## شكل رقم (1):

يوضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع



### 1.6 متغيرات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على العوامل التي تؤثر على مخاطر الائتمان المصرفي، ويتم احتسابها

حسب المعادلات التالية:

#### 1.6.1 المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع في المخاطر الائتمانية، وهي المخاطر التي ينعكس أثرها على الائتمان المصرفي ومدى إمكانية استرداده أو دخوله في مرحلة الديون المشكوك فيها، وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على توظيف الأموال المتوفرة له (الموجودات) في نشاط التسهيلات الائتمانية، لذلك يتم قياس درجة هذه المخاطر من خلال المعادلة التالية (حنفي وأبو قحف، 2004):

التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل

إجمالي الموجودات

## 1.6.2 المتغيرات المستقلة:

1- مخاطر العائد على الموجودات، ويتم قياسها من خلال المعادلة التالية (العلي، 2013):

$$\frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

2- مخاطر السيولة، ويتم قياسها من خلال المعادلة التالية (Hample & Simonson, 1999):

$$\frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

3- مخاطر رأس المال، ويتم قياسها من خلال المعادلة التالية (حنفي وأبو قحف، 2004):

$$\frac{\text{إجمالي حقوق المساهمين}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

4- مخاطر سعر الفائدة، ويتم قياسها من خلال المعادلة التالية (حنفي، 2002):

$$\frac{\text{الموجودات ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة}}{\text{المطلوبات ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة}}$$

## 1.6.3 نموذج الدراسة:

تستخدم الدراسة نموذج (Panel Data) لقياس أثر مخاطر كل من (مخاطر العائد على الموجودات، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، مخاطر سعر الفائدة) على درجة المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على الأداء المصرفي من خلال النموذج التالي:

$$Y_{i,t} = \alpha + \beta X_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

Y: تشير إلى المتغير التابع (درجة المخاطر الائتمانية).

i: تشير إلى عدد المصارف (عينة الدراسة).

t: تشير إلى عدد سنوات الدراسة (8 سنوات) (2007-2014).

$\alpha$ : تشير إلى ألفا (وهي قيمة ثابتة عبر المصارف وعبر الزمن).

$\beta$ : بيتا (المعامل لكل متغير من المتغيرات المستقلة للدراسة، وهي الميل الحدي بمعنى إذا تغير المتغير).

X: متجه يشمل العديد من المتغيرات المستقلة وهي (مخاطر العائد على الموجودات، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، ومخاطر سعر الفائدة).

$\varepsilon$ : الخطأ العشوائي (احتمالية حدوث خطأ في النموذج أو مقدار الخطأ في النموذج).

## 1.7 مصطلحات الدراسة:

1- **المخاطر (Risks)**: احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/أو تذبذب العائد المتوقع على المحفظة الائتمانية أو استثمار معين (نايف وعثمان، 2013).

2- **المخاطر الائتمانية (Credit Risks)**: المخاطر التي تمثل التغيرات التي تطرأ على العوائد أو رأس المال نتيجة المخاطر التي تتعرض لها محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة (عثمان، 2008).

3- **مخاطر العائد على الموجودات (Return on Assets Risks)**: مدى قدرة المصرف في استغلال أصوله في توليد الإيراد، وتتأثر بحجم الموجودات العاملة التي يمتلكها المصرف ودرجة استغلالها (عقل، 2006).

4- **مخاطر السيولة (Liquidity Risks)**: تمثل هذه المخاطر التغيرات الحالية أو المحتملة في صافي الدخل والقيمة السوقية لملكية حملة الأسهم، وتتشأ عندما لا يكون حجم السيولة لدى المصرف كافياً لمقابلة التزاماته أو منح التسهيلات الائتمانية (Koch & Scott, 2010).

5- **مخاطر رأس المال (Capital Risks)**: عدم كفاية رأس المال لحماية كل من مصالح المودعين والمستثمرين والمقرضين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة، ومخاطر رأس المال ينتج عنها انخفاض في القيمة السوقية للأصول عن القيمة السوقية للالتزامات (عثمان، 2008).

6- مخاطر سعر الفائدة (Interest Rate Risks): إن مخاطر أسعار الفائدة يدل على المخاطر التي تتعرض لها إيرادات المصرف الحالية والمستقبلية، وكذلك رأس المال نتيجة للتغير في أسعار الفائدة (الكراسنة، 2006).

7- المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين (Local Banks listed in Palestine Exchange): هي المصارف المحلية التي تعمل في فلسطين، والتي يتم تداول أسهمها في بورصة فلسطين، وعددها (7) مصارف حسب ما أشار إليه التقرير السنوي لسلطة النقد عن العام (2014) الصادر في حزيران (2015) المتعلق بمؤسسات القطاع المصرفي الفلسطيني.

## 1.8 الدراسات السابقة:

### 1.8.1 الدراسات العربية:

1- دراسة النخلة (2013) بعنوان: إدارة المخاطر المالية في البنوك الإسلامية، دراسة ميدانية لمجموعة البركة المصرفية بالبحرين (2009-2012).

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك الإسلامية من جراء تطبيقها لصيغ التمويل الإسلامية، مع بيان الأساليب الممكنة لمواجهة تلك المخاطر مع معرفة تصنيف البنوك الإسلامية من التطورات الحاصلة في المجال المصرفي، ومدى التزامها باللوائح والتشريعات المصرفية.

وكان من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن كل صيغ التمويل في البنوك الإسلامية معرضة للمخاطر، برغم من وجود أساليب واليات للتعامل مع تلك المخاطر، لذلك ركزت على صيغة العائد المضمون (المرابحة)، وتجنب باقي الصيغ الأخرى نظراً لارتفاع مخاطرها، كما نجحت المجموعة المصرفية محل الدراسة في السيطرة على مخاطرها من خلال التزامها الشديد بالمعايير الرقابية التي تصدرها البنوك المركزية ولجنة بازل، وتوفير مناخ رقابي، وإجراءات إدارية ملائمة.

وكان من أهم توصيات الدراسة، ضرورة تشكيل محفظة وسلطة استثمارية تضم جميع الصيغ والأدوات الاستثمارية الإسلامية، وعدم الاعتماد على المربحة حتى لا تحيد تلك البنوك عن الهدف الأساسي المتمثل في التنمية الاقتصادية، وبما يحفظ لها الكفاءة التنافسية والتقليل من المخاطر من

خلال التنوع الاستثماري، مع ضرورة أن تقوم تلك البنوك بمراقبة المخاطر بعناية تامة وتبادل الخبرات مع بعضها في مجال إدارة المخاطر، وأن تشكل هيئة عامة لإدارة المخاطر على غرار المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

## 2- دراسة زاوي (2013) بعنوان: أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي، دراسة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية.

هدفت الدراسة إلى إبراز الأهمية النسبية التي تعطيها البنوك محل الدراسة لتحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني، وبيان مدى قدرة أدوات التحليل المالي في تقليل المخاطر الائتمانية، مع إلقاء الضوء على معوقات استخدام أدوات التحليل في تقييم مخاطر الائتمان.

وكان من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة، أن السياسات الائتمانية المطبقة تتطلب إجراء عمليات التحليل المالي للتعويض باستخدام النسب المالية من أجل التحوط ضد المخاطر الائتمانية وترشيد القرار الائتماني، وبالرغم من وجود الضمانات العينية والمادية، وأن توفير الثقة في العميل لا يمنع من استخدام أدوات التحليل المالي لتقييم تلك المخاطر.

وكان من أهم توصيات الدراسة، ضرورة التركيز على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني، وعدم الاعتماد على الضمانات بشكل كامل، كما يجب على البنوك تطبيق أدوات التحليل المالي الحديثة في تقييم مخاطر الائتمان، والتي من شأنها المحافظة على أمان البنك، مع ضرورة التدريب المستمر للعاملين في مجال الائتمان للمساعدة على استخدام أدوات التحليل المالي بكل كفاءة.

## 3- دراسة جهاد (2012) بعنوان: إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أداء إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، وسبل التحكم فيها من خلال عرض أهم مفاهيم المخاطر التي تواجه العمل المصرفي إلى جانب توضيح الدور الأساسي لإدارة المخاطر الائتمانية وأهميتها بالنسبة للبنوك مع إبراز المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية، والتي تنطوي عليها الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل البنوك لتفعيل سياستها في إدارة المخاطر.

وكان من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن المخاطر الائتمانية تنشأ بسبب لجوء المصرف إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرة على استرجاع حقوقه المتمثلة في مبلغ القرض وفوائده، وهذا السبب قد ينتج عن عدم قدرة المقرض على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو توفر القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر، وأن المصرف عند اتخاذ القرار ينظر إلى الضمانات كخط دفاع أول على الرغم أنها لا تمثل الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني، فالضمانات هي بمثابة تعزيز للقرار الائتماني، وللحماية من المخاطر التي تتعرض لها البنوك عند منح الائتمان.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة الاتصال المستمر مع المقرضين، وتعزيز سبل العلاقة معهم، مما يسمح بمعرفة المشاكل التي يواجهها العميل وتقديم المساعدة، وأن يكون القرار الائتماني في البنوك يستند إلى دراسة وتحليل للمخاطر المتعلقة بالمشروع الممول، وتقييم أهلية المقرض باعتبارها الضمان الحقيقي، وعدم الاعتماد بشكل أساسي على الضمانات في منح القروض، كما يجب على البنوك تطبيق أنظمة فعالة للرقابة على الائتمان، وإنشاء دائرة للمخاطر الائتمانية تقوم بتحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان.

#### 4- دراسة رضوان (2012) بعنوان: أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية، دراسة حالة البنوك الفلسطينية العاملة في فلسطين.

هدفت الدراسة إلى تحديد أهم مقاييس جودة أداء التدقيق الداخلي من خلال معاييره الحديثة مع توضيح دوره في إدارة المخاطر، وبالتالي تأصيل المعايير والقواعد التي تبنى عليها عمليات التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر للمحافظة على أصول البنك.

وكان من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن نشاط التدقيق الداخلي يسهم في تقويم وتحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية، كما يوجد تعاون بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات، وخاصة فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية لتحسين بهدف تحسين عمليات إدارة المخاطر، وكذلك إدراك المدقق الداخلي بأهمية المخاطر المصرفية، ومدى الحاجة لتحسين أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بها.

وكان من أهم توصيات الدراسة، ضرورة تنظيم المصارف دورات تدريبية للمدقق الداخلي في أساليب إدارة المخاطر المصرفية وكيفية مواجهتها وتقييمها مع متابعة التطورات الفنية التي تطرأ على معايير التدقيق الداخلي، ومدى علاقتها بإدارة المخاطر.

#### 5- دراسة أبو خريص وتلالوة (2011) بعنوان: أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي والعوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الليبي.

هدفت الدراسة إلى تحليل أنواع المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف، مع بيان الأثر الذي قد تحدثه تلك المخاطر على ربحية المصارف، وكذلك تحديد أهم جوانب المخاطر المصرفية، مظاهرها، وقياسها، وذلك لغرض بيان أي نوع من أنواع المخاطر يؤثر بشكل أكبر من غيره على الربحية، والتحوط من المخاطر التي من المحتمل أن تؤثر على رأس مال المصرف. وكان من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن المخاطر المصرفية لها تأثير مباشر على معدل العائد على الأصول، وكذلك أي تغيير بالزيادة أو النقصان في مخاطر رأس المال.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة وضع أهداف واستراتيجيات من شأنها تحسين أداء المصرف، وتحديد الهدف المتعلق بالربحية، وكذلك إنشاء إدارة مستقلة خاصة بالمخاطر المصرفية، بالإضافة إلى دورات لتدريب وتطوير الكوادر البشرية فيما يتعلق بأنواع المخاطر، وأساليبها، وطرق ضبط قياسها.

#### 6- دراسة شاهين (2010) بعنوان: مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين، دراسة تحليلية تطبيقية.

هدفت الدراسة إلى تحديد أهم المتغيرات التي تؤثر على درجة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين، وتحديد أوزان ترجيحية لها، وذلك لغرض صياغة إطار مقترح يمكن من خلاله قياس تلك المخاطر وفق أسس عادلة وواقعية لكافة المنشآت طالبة الائتمان، وبالتالي تأصيل المعايير والقواعد التي تبنى عليها تلك العمليات بما يحقق مبدأ النفعية نحو خدمة أهداف الإدارة المصرفية لدى اتخاذ قرارها بشأن منح الائتمان.



وكان من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة وجود قصور لدى إدارات الائتمان في البنوك، وغياب معايير محددة قابلة للتطوير يمكن من خلالها قياس مخاطر الائتمان بشكل موضوعي، الأمر الذي يفرض تقديم صورة واضحة عن تلك المخاطر قبل اتخاذ قرار منح الائتمان، وأن الإطار المقترح يحقق متطلبات قياس مخاطر الائتمان المصرفي، ويوفر أساساً سليماً يمكن الاعتماد عليه في تحديد الأوزان النسبية للمخاطر المتعلقة بطالبي الائتمان.

وكان من أهم توصيات الدراسة، ضرورة تطبيق الإطار المقترح بغرض زيادة كفاءة وفعالية التقارير التي تعتمد عليها إدارة الائتمان لدى اتخاذ التوصية المناسبة بشأن قرار منح الائتمان، وضرورة الاعتماد على الإطار المقترح باعتباره مرشداً للإدارة المصرفية في ضبط الائتمان مع العمل على تطويره بما يؤدي إلى تحقيق أهداف النمو والتطور للبنك، وبالتالي تقوية دعائم استقراره، وزيادة كفاءة أدائه.

#### 7- دراسة الزرقان (2010) بعنوان: التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية، دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية.

هدفت الدراسة إلى بيان مدى قدرة التحليل المالي بأنواعه لتقليل من المخاطر الائتمانية والأهمية النسبية التي تعطيها المصارف لمجموعة من النسب عند اتخاذ القرار الائتماني، وكذلك تحديد أهم معوقات استخدام تلك النسب إلى جانب توفير المعلومات المالية وملائمتها، ومدى إفصاح البنوك عن النسب التي يحتاجها المقرض.

وكان من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة، وجود علاقة بين التحليل المالي وتقليل المخاطر الائتمانية، كذلك استخدام النسب المالية والإحصائية في تقييم الأداء المالي والإداري للبنك، فهي تؤثر على القدرة التنبؤية للبنك، ويزيد من دقة القرارات الائتمانية التي تؤثر على الربحية أكثر من غيرها.

وكان من أهم توصيات الدراسة، ضرورة أن تعتمد إدارة البنوك التحليل المالي في عمليات منح الائتمان لأنه يقلل من التعرض للمخاطر، وأهمية استخدام النسب المالية والإحصائية في تقييم الأداء المالي للبنك لكي يحدد قدرته على من الائتمان، كما يجب العمل على وضع معايير محددة

لمنح التسهيلات الائتمانية، والتأكيد من قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته، وأكدت على الاستفادة الكاملة من نتائج تحليل النسب المالية في القرارات الائتمانية.

#### 8- دراسة بن شنة (2010) بعنوان: إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة، دراسة تطبيقية على المصارف الجزائرية.

هدفت الدراسة إلى إبراز الإطار العام لإدارة المخاطر، ومحاولة فهم وتحليل معايير لجنة بازل الدولية في وضع مناهج تعمل على إدارة المخاطر والحد من تعثر الديون.

وكان من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن المصارف تقوم بتقييم محفظة قروضها بصفة دورية للمراقبة على نشاطها الائتماني ومؤشرات تعثرها، وذلك من خلال معرفة فئات المقترضين الأكثر تعثراً من حيث طبيعة نشاطهم، وقدرتهم في إدارة نشاطهم، ومعرفة حجم ونسبة القروض المتعثرة في كل قطاع من قطاعات التسهيلات الائتمانية.

وكان من أهم توصيات الدراسة، ضرورة العمل بمقررات بازل الدولية، ووضع منهاج يعالج مخاطر الائتمان، والذي يعمل على الحد من حدوث التعثر أو الإفلاس، مع ضرورة تطبيق منهج التصنيف الداخلي المقترح من قبل لجنة بازل عند تقييم المخاطر، وكذلك ضرورة وجود تكامل بين التحليل المالي والإحصائي، وذلك تفادياً للقصور الناجم عن استخدام التحليل المالي بمفرده لتقييم المخاطر.

#### 9- دراسة صباح (2008) بعنوان: العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين، دراسة تحليلية.

هدفت الدراسة إلى تطوير نموذج قياسي يستند إلى التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة للبنوك من خلال الوقوف على مدى تأثير بعض العوامل على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، إلى جانب توضيح الدور الأساسي لمخاطر (السيولة، الائتمان، سعر الفائدة، ورأس المال) في تحقيق معدلات مرتفعة للعائد على الموجودات، والمحافظة على هامش الأمان.

وكان من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة، أهمية وجود إطار للإدارة المخاطر يتصف بالشمولية والمرونة لكي يغطي جميع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، كما تعد السيولة النقدية

من أهم أهداف السياسات المصرفية لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية، وأظهرت الدراسة أيضاً أن من أهم العوامل المؤدية للتعثر هو ارتفاع معدلات المخاطر لتسهيلات الرديئة، كما يعتبر كفاية رأس المال الممتلك ضروري لسلامة المصرف، وتدعيم الثقة فيه، والمحافظة على مستوى الأمان المناسب.

وكان من أهم توصيات الدراسة، ضرورة تطوير آليات التعامل مع المخاطر المصرفية مع بيان خطورة غيابها مع ضرورة إخضاع تلك الإدارة إلى المراجعة المستمرة، ومدى توافقها مع المتغيرات الداخلية والخارجية، وأن لا يتم الاكتفاء بالاعتراف بها، وإنما يجب الاهتمام بالأسباب التي تزيد من احتمال حدوثها، مع ضرورة إنشاء مؤسسة ضمان ودائع، لحماية المودعين لدى البنوك التجارية العاملة في فلسطين.

**10- دراسة أبو كمال (2007) بعنوان: الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية (بازل II)، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين.**

هدفت الدراسة إلى تقييم واقع استراتيجيات وأنظمة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف العاملة في فلسطين، ووضع إطار متكامل يساعد المصارف على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفقاً للمعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية (متطلبات اتفاقية لجنة بازل الجديدة للرقابة المصرفية بازل II).

وكان من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة، وجود كفاءة في إدارة العملية الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين، وكفاية المخصصات المالية للخسائر المحتملة في المحفظة الائتمانية، وأن نجاح معظم المصارف في معالجة نسبة عالية من محفظة الديون المتعثرة، وعدم الالتزام الكافي بالضوابط القواعد الإلزامية التي تضعها سلطة النقد للمصارف من أجل تخفيف حدة مخاطر الائتمان.

وكان أهم توصيات الدراسة، ضرورة أن تعمل المصارف على تحسين إدارة المخاطر المصرفية خاصة إدارة مخاطر الائتمان، وأن تحافظ المصارف على توافق سياساتها الائتمانية مع التغيرات في الأوضاع الاقتصادية، مع التأكيد على وجود إدارة متخصصة لإدارة مخاطر الائتمان تعمل على تحديد وقياس ومراقبة الائتمان.

11- دراسة نصار (2005) بعنوان: العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة،

دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الإسلامية والتجارية العاملة في فلسطين.

هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت المصارف العاملة في قطاع غزة سواء التجارية منها أو الإسلامية تعتمد على معايير محددة عند اتخاذها قرار بمنح التسهيلات الائتمانية المباشرة للعملاء، ومعرفة مدى التطابق أو الاختلاف فيما بينهما من حيث استخدام تلك العوامل.

وكان من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة، أن المصارف التجارية والمصارف الإسلامية تأخذ مجموعة من العوامل في عين الاعتبار عند اتخاذ قرار منح الائتمان للعملاء، وأن المصارف التجارية والمصارف الإسلامية تتفق فيما بينهما حول درجة استخدامها لمجموعة العوامل المتعلقة بشخصية العميل، وكذلك مجموعة العوامل المتعلقة برأس مال العميل وقدرته على توليد أرباح، ومجموعة العوامل المتعلقة بالظروف الاقتصادية والسياسية السائدة.

وكان من أهم توصيات الدراسة، ضرورة أن تركز المصارف سواء التجارية منها أو الإسلامية على العوامل المتعلقة بقدرة العميل على السداد لضمان استرداد أموالها الممنوحة للعملاء عند استحقاقها، لاسيما العوامل المتعلقة بطلب القوائم المالية لنشاط العميل وتحليلها مالياً لمعرفة مركزه المالي قبل الشروع بعملية منح الائتمان، وضرورة أن تركز المصارف بشكل عام على الضمانات المقدمة من العملاء لضمان حقوقها في الحصول على استحقاقها في أوقاتها المحددة مع العمل على إصدار تشريعات لسد الفراغ القانوني في العمل المصرفي التي تضمن تحقيق تلك المتطلبات.

## 1.8.2 الدراسات الأجنبية:

### 1- Loon & Haan (2015): Location of banks and their credit ratings.

مواقع البنوك، وتصنيفاتها الائتمانية.

هدفت الدراسة إلى البحث في التصنيفات الائتمانية للمصارف المرتبطة بمواقعها، حيث تم دراسة حالة المصارف داخل وخارج منطقة اليورو.

وكان من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن الدول التي تم تصنيفها كدول أعضاء في منطقة اليورو تصنف ضمن معدلات من الوكالة في منطقة اليورو أعلى من التي تقع خارج منطقة اليورو، وهذا يجعل من المصارف التي تقع ضمن منطقة اليورو أفضل بعيداً على الفشل في التصنيف الائتماني، كما أن بلدان منطقة اليورو شهدت حالات اقترضت بزيادة بشكل سريع، وهذا يجعلها أقل احتمالية من المصارف الموجودة في الدول التي تتلقى دعماً من حكوماتها.

وكان من أهم توصيات الدراسة، ضرورة الاهتمام بالأبحاث المستقبلية في السنوات القادمة، ودراسة التأثيرات التي تعمل فيها المصارف في ظل التصنيفات الائتمانية والنتائج التي توصل إليها.

### 2- Lucas & Others (2013): Measuring credit risk in a large banking system: Econometric modeling and empirics.

قياس درجة المخاطر الائتمانية في النظام المصرفي الكبير والشركات المدرجة في الاتحاد الأوروبي.

هدفت الدراسة إلى تطوير نموذج ديناميكي (GHST) مع ارتباط (GAS) ليتمكن من تطبيقه على المشاكل ذات المدى الأبعد، وأيضاً قدم مقياسين للمخاطر مع فريق كبير لمؤسسات مالية أوروبية متعددة، وقياس الاستقرار البنكي الذي قاموا بتطويره ليشير إلى المخاطر الافتراضية المشتركة.

وكان من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن تطبيق نموذج (Dynamic Equiconlation) على نظام كبير للشركات المالية لمؤشر المخاطر التقريبي يعطي قياس جديد لمخاطر الائتمان للفريق الكبير غير المتوازن، وتمت دراسة القوة التفسيرية لبعض المتغيرات الاقتصادية شائعة الاستخدام لشرح العلاقة التنظيمية الديناميكية، وتقديم هذه المتغيرات، وأن الارتباط

يصبح أقل ثبات مقارنة مع النموذج الديناميكي، وباقي عوامل (GAZ) نقل بسبب القوة التفسيرية للمتغيرات الاقتصادية الإضافية، والتي تظهر أنه يفقد لعامل أو أكثر لتفسير التباين. وكان من أهم توصيات الدراسة، ضرورة تطبيق هذا المقترح لتعيين إخفاق المخاطر للشركات المدرجة في الاتحاد الأوروبي خلال الأزمة المالية.

### **3- Ismail (2010): Internal auditors' perception about their role in risk management audit in Egyptian banking sector.**

**إدراك المدققين الداخليين لدورهم في إدارة المخاطر في قطاع المصارف المصري.**

هدفت الدراسة إلى تكوين إطار شامل لمفهوم إدارة المخاطر من خلال الدور الذي يمارسه المدقق الداخلي في إدارة المخاطر، بالإضافة إلى تجميع آراء المدققين الخارجيين حول العوامل المؤثرة في تدقيق إدارة المخاطر.

وكان من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن هناك علاقة قوية بين ملكية المصرف وجودة عملية التدقيق القائمة على المخاطر، وأيضاً أن المدققين الداخليين في هذه المصارف يرون أنفسهم قادرين على ممارسة دور كبير في عملية تدقيق إدارة المخاطر بدلاً من تكليف محاسبين قانونيين.

وكان من أهم توصيات الدراسة، ضرورة قيام التدقيق الداخلي بإعداد خطة سنوية وتطويرها، وتحديد الأهداف والوقت اللازم للعمل، وتوزيع الموارد على مختلف وحدات المصرف بالاعتماد على المخاطر، وضرورة اهتمام الإدارة بنشاط التدقيق الداخلي بهدف تطويره.

### **4- Stanciu (2008): Internal audit approach in banks.**

**منهج التدقيق الداخلي في المصارف.**

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على التغيرات الجوهرية في النظام المصرفي الروماني والمتمثلة في تنفيذ متطلبات لجنة بازل (II) الخاصة بالتدقيق الداخلي على المخاطر الائتمانية، وكذلك وصف الطريقة النوعية التي من خلالها يدرك المدقق الداخلي دوره في إدارة المخاطر.

وكان من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة، أن المصارف الرومانية مستمرة ببذل الجهود لتحقيق المتطلبات الجديدة لاتفاق بازل (II)، وأن التدقيق الداخلي له دور أساسي في نمو المصارف. وكان من أهم توصيات الدراسة، ضرورة تطبيق المعايير الجديدة للتدقيق الداخلي، وذلك لما يلعبه من دور هام وأساسي في تقييم المخاطر المحيطة بأعمال تلك المصارف، ومدى الالتزام بتطبيق مبادئ بازل.

## **5- Roy (2005): Credit ratings and the standardized approach to credit risk in Basel (II).**

**تصنيف الائتمان والمدخل المعياري (الموحد) لقياس مخاطر الائتمان وفقاً لاتفاق بازل.**

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر الاعتماد على مؤسسات تصنيف الائتمان المختلفة مثل (Moody's, S&P, Fitch) على متطلبات رأس المال للمصارف المتوسطة وصغيرة الحجم من خلال تقييم الجدارة الائتمانية للبنوك والشركات والحكومات التي تم إعدادها من قبل مؤسسات التصنيف الخارجية، حيث يساهم هذا التصنيف في تحديد درجة تعامل المصارف مع الأطراف الأخرى التي تتمتع بجدارة ائتمانية مرتفعة، وتحديد آليات تكوين محفظة ائتمانية ذات مخاطر منخفضة.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وجود فروقات جوهرية في متطلبات رأس المال للمصارف المقرضة، حيث بلغت الفروق نحو (6%) من متطلبات رأس المال لقروض الشركات والمصارف والحكومات، وقد كانت تلك الفوارق ناتجة عن التقييمات المختلفة للجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية، وأن متطلبات رأس المال في المؤسسات والمصارف التي تعتمد على اتفاق بازل (II) كانت أعلى من تلك المتطلبات التي تعتمد على اتفاق بازل (I).

وكان من أهم ما توصيات الدراسة، ضرورة تحديد متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان، والتي تقاس بالمدخل المعياري، ومن خلال تحديد آليات احتساب لرأس المال الرقابي للمصارف التي تعتمد عليه مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية الخارجية.

## **6- Ma (2004): The new Basle capital accord and risk management of Chinese state-owned commercial bank.**

اتفاقية بازل لكفاية رأس المال وإدارة المخاطر في البنوك التجارية المملوكة للحكومة الصينية.

هدفت الدراسة إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات المتعلقة بتطوير أداء المصارف التجارية المملوكة للحكومة الصينية بموجب اتفاقية بازل مثل (تطبيق معيار كفاية رأس المال، وتحسين جودة الأصول، وبناء نظام التصنيف الداخلي لإدارة المخاطر، والتحول من إدارة مخاطر الائتمان إلى إجمالي إدارة المخاطر، مع تحسين القدرة الإشرافية).

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، نجاح البنوك التجارية المملوكة للحكومة الصينية في تنفيذ الإطار الجديد لاتفاقية بازل، وخاصة بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، والانفتاح الدولي الذي صاحب ذلك الانضمام.

وكان من أهم توصيات الدراسة، ضرورة وضع إستراتيجية متكاملة تتعلق بتطوير منظومة الأداء المصرفي، والالتزام بما جاء في الاتفاقيات الدولية وخاصة اتفاقيات بازل (II)، وما يطرأ عليها من تطورات.

## **7- Software and Services (2004): Credit risk management in the financial services industry.**

إدارة مخاطر الائتمان في مؤسسات الخدمات المالية.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على آليات تطوير نظم إدارة المخاطر الائتمانية في مؤسسات الخدمات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، آسيا، ودول الشرق الأوسط، وذلك مع تحليل أهم المنافع التي تتحقق من خلال تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان.

وكان من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة، أن تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان يساهم بدرجة عالية في تحقيق الأهداف المصرفية وتخفيض خسائر الأعمال، كما يساعد تطوير تلك النظم على تحديد القيمة المثلى لمتطلبات رأس المال الاقتصادي اللازم لمقابلة تلك المخاطر.



وكان من أهم توصيات الدراسة، ضرورة استخدام منهجيات سليمة لقياس ومتابعة ورقابة المخاطر الائتمانية، والتركيز على ضرورة التنوع في المحفظة الائتمانية، مع مراعاة أهمية القيام بالتدريب المستمر للموارد البشرية لتنمية القدرات والخبرات وصقل المهارات المصرفية لدى العاملين في هذا المجال.

### 1.8.3 التعليق على الدراسات السابقة:

تتعدد الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المخاطر الائتمانية، مما يدل على الاهتمام المتزايد بموضوع تلك المخاطر، فقد تناولت بعض الدراسات موضوعات عدة تتعلق بتلك المخاطر وكيفية إدارتها، ودورها في الحد من القروض المتعثرة، كما تناولت الدور التي لعبته اتفاقية بازل المتعلقة بكفاية رأس المال، وسياسة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المصرفي، كما تناول البعض الآخر أثر إدارة المخاطر على الأمان المصرفي والعوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية، وخاصة المتعلقة بقدرة العميل على السداد لضمان عدم حدوث مخاطر ائتمانية.

وفي ضوء تزايد حجم تلك المخاطر ظهرت الحاجة لمثل هذه الدراسة في القطاع المصرفي الفلسطيني وتطبيقها على المصارف المحلية خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة، وضرورة تحديث الأنظمة والتشريعات المتعلقة بالأعمال المصرفية، والعمل على مواكبة التطورات التكنولوجية المتعلقة بالمخاطر الائتمانية، لذلك تأتي هذه الدراسة لتستكمل الدراسات السابقة، وذلك فيما يتعلق بتحديد أهم المتغيرات التي تؤثر على درجة مخاطر الائتمان المصرفي، مع بيان الأثر الذي قد تحدثه تلك المخاطر على ربحية المصرف من خلال تصنيفها الصحيح وإدارتها السليمة إلى جانب دور التحليل المالي في تحديد هذه المخاطر، والأهمية النسبية التي تعطيها المصارف في هذا الخصوص.

#### 1.8.4 ما يميز الدراسة الحالية:

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من ناحية أنها تركز بشكل مباشر على أثر درجة المخاطر الائتمانية على قيمة المصرف من خلال الوقوف على طبيعة موجوداته، وتعمل على وضع منهجية إدارة تلك المخاطر للحد منها، لذا فقد تميزت هذه الدراسة بما يلي:

1- تستخدم هذه الدراسة بيانات مالية ربع سنوية منشورة للمصارف المحلية مُدقّقة مقارنة مع البيانات التي تحصل عليها الكثير من الدراسات الأخرى بأسلوب الاستبانة، وبالتالي يمكن القول أن بيانات هذه الدراسة وطرق إثبات العوامل المستخدمة فيها تساهم بشكل موضوعي، وبموثوقية عالية بعيدة عن التحيز.

2- تقييم استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف من خلال استخدام المؤشرات المالية المتعلقة بها، والتي تهدف إلى المحافظة على رأس المال.

3- تم تطبيق الدراسة على قطاع المصارف المحلية الفلسطينية الذي يمثل جزءاً كبيراً ومهماً من الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

## الفصل الثاني:

### ماهية إدارة المخاطر المصرفية

### وضبطها وفقاً لاتفاق بازل

- 2.1 تمهيد.
- 2.2 مفهوم إدارة المخاطر في الجهاز المصرفي.
- 2.3 مبادئ إدارة المخاطر المصرفية.
- 2.4 خطوات إدارة المخاطر والرقابة عليها.
- 2.5 طرق قياس المخاطر المصرفية.
- 2.6 ضبط المخاطر المصرفية.
- 2.7 تصنيف المخاطر المصرفية.
- 2.8 الإدارة السليمة للمخاطر المصرفية.
- 2.9 إدارة المخاطر في المصارف وفقاً لمتطلبات اتفاقية لجنة بازل للرقابة المصرفية.

## الفصل الثاني:

### ماهية إدارة المخاطر المصرفية وضبطها وفقاً لاتفاق بازل

#### 2.1 تمهيد:

تعتبر قضية المخاطر جزءاً رئيساً ومهماً في القطاع المصرفي، حيث تتركز أهم مشاكل القطاع المصرفي بشكل خاص في إدارة تلك المخاطر، فهذا القطاع يواجه أكثر من غيره من المؤسسات المالية مشكلة مخاطر المستقبل، وعليه فإن من الواجب على هذا القطاع أن يطور الأساليب والأدوات التي تمكنه من التعامل مع تلك المخاطر بكفاءة عالية، حيث يتضح من الأزمات المالية التي عصفت بالعالم أن سببها تزايد المخاطر التي تواجهها المصارف من ناحية، وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى بسبب تأثيرها سلباً أو إيجابياً بثلاثة أبعاد هي (الربحية، الاستمرارية، النمو)، كما وأن المخاطر تعتبر من أهم المواضيع التي تزايد فيها اهتمام المصرفيين والباحثين بسبب أن المصارف وفقاً لطبيعة عملها ونشاطها لا تتعرض فقط للمخاطر الائتمانية، بل هناك العديد من المخاطر التي تساهم في تراجع أداء العديد من المصارف، حيث السمة الأساسية التي تتصف بها المصارف في الوقت الحاضر هي مدى قدرتها على التعامل والتحمل لتلك المخاطر، ولهذا بدأت المصارف بوضع برامج وسياسات، وإنشاء إدارة لتلك المخاطر تساهم في الحد من المخاطر التي تواجه المصارف، حيث يمكن القول أن التنبؤ بالمخاطر المصرفية وتقييمها وإدارتها هي من العوامل الرئيسية التي تساهم في نجاح المصارف وتحقيق أهدافها.

وبناءً على ذلك فإن هذا الفصل يتناول عرض مفهوم وأهم مبادئ إدارة المخاطر وخطواتها، وأهم طرق الرقابة عليها لإيجاد إدارة سليمة للمخاطر وفقاً لمتطلبات اتفاقية بازل للرقابة المصرفية.

#### 2.2 مفهوم إدارة المخاطر في الجهاز المصرفي:

يرتكز مضمون الصناعة المصرفية في فن إدارة المخاطر التي يمكن من خلالها تحديد جميع أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وعليه استحوذت تلك الإدارة على اهتمامات الباحثين والمصرفيين، خاصة بعد الآثار السلبية التي تركتها الأزمة المالية في كثير من البلدان، وأثبتت

الدراسات والتحليل لهذه الأزمات المختلفة أن من أهم مسبباتها تزايد المخاطر المالية والمصرفية التي تواجهها المصارف من جانب، وضعف إدارتها من جانب آخر (الشمري، 2013)، ونتيجة لهذا الاهتمام أصبحت عملية إدارة المخاطر ذات مضمون هام يرتكز على النقاط التالية:

- هي عبارة عن منهج أو مدخل عملي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة والمحتملة، وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث الخسائر أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى (حماد، 2007).

- هي عملية تحديد وتقييم وإدارة ومراقبة الأحداث أو الظروف المحتملة، وذلك بهدف تزويد إدارة المنشأة بتأكيد معقول فيها يتعلق بإنجاز وتحقيق أهداف المنشأة المخطط لها (الدروبي، 2009).

من خلال ما سبق يتبين أن إدارة المخاطر هي عبارة عن تنظيم متكامل من مهامها للتعرف على الانحرافات التي قد تحدث أثناء العمل المصرفي، ومجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف من خلال وضع إجراءات رقابية تتضمن نقل المخاطر لجهات أخرى من خلال التأمين على التسهيلات الائتمانية أو تجنبها من خلال التحوط من المخاطر التي قد تطرأ في المستقبل، أو تقليلها من خلال متابعة عملاء المصرف، ودراسة الظروف المحيطة بهم.

والاهتمام لم يعد قاصراً على مستوى المصرف المعني فقط، فقد أصبحت السلطات الرقابية تهتم بإدارة المخاطر المصرفية، ولعله من أهم الدوافع، لذلك خاصية المخاطر النظامية التي ينفرد بها القطاع المصرفي، أي في حالة انهيار أحد المصارف فإنه يؤثر على القطاع المصرفي ككل، حيث أن فلسفة إدارة المخاطر مبنية على عدد من المسلمات المتعارف عليها مثل (بدران، 2005):

1- المخاطر جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي.

2- المخاطر هي مصدر لربح متوقع أو خسارة متوقعة.

3- تجنب تركيز المخاطر.

4- فهم وإدراك المخاطر للعمل على تجنبها.

وإدارة المخاطر تعتبر من الدوائر الرئيسية والمهمة في المصرف للمحافظة على أصوله، وتخفيض المخاطر إلى أدنى مستوى له، حيث أصبح وجودها ضرورياً لاستمرار المصرف في ظل المنافسة العالمية المعاصرة إلى جانب دورها في خدمة عدد من الوظائف المهمة في المصرف، مثل (معهد فلسطين للدراسات المالية والمصرفية، 2010):

1- المساعدة في وضع وتشكيل رؤية واضحة بهدف استمرارية العمل.

2- التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية.

3- تقدير المخاطر أو التحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية المصرف.

4- المساعدة في اتخاذ قرار التسعير.

5- المساعدة في خلق توازن بين الربحية والمخاطر.

6- مساعدة المصرف على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقاً لمقرحات بازل III.

كما يجب أن تكون أنشطة إدارة المخاطر مستمرة ودائمة التطوير ومرتبطة بإستراتيجية المؤسسة، حيث أنها تعمل بطريقة منهجية مع جميع المخاطر التي تحيط بأنشطة المؤسسة في الحاضر والمستقبل.

هذا ويمكن النظر إلى أهم أنواع المخاطر التي تتعرض إليها المصارف كأحداث داخلية وخارجية مثل (البنك الإسلامي العربي، 2013):

أ- الأحداث الداخلية، وقد تشمل:

1- سرقة النقد المتواجد لدى أمين الصندوق.

2- نقص السيولة في الفرع.

3- توقف الأنظمة عن العمل.

ب- الأحداث الخارجية، وقد تشمل:

1- مخاطر عدم الالتزام بتعليمات سلطة النقد والتعليمات والضوابط السارية في هذا الخصوص.

2- مخاطر عدم الالتزام بالاتفاقيات الدولية للمصارف مثل اتفاقية بازل.

### 2.3 مبادئ إدارة المخاطر المصرفية:

يعتبر العمل المصرفي محفوفاً بالمخاطر، فالمخاطر هي احتمال حدوث حدث يترتب عليه نتائج سلبية، وللتقليل من هذه النتائج لابد من أخذ التحوطات والإجراءات اللازمة لآليات التعامل مع المخاطر.

ونظراً لأهمية إدارة المخاطر، فقد حددت اللجنة العربية للرقابة المصرفية التابعة لمؤسسات النقد العربي عدة مبادئ ينبغي على المصارف تطبيقها، وهي كما يلي (اللجنة العربية للرقابة المصرفية، 2012) (متاح على الموقع <http://www.arabmonetaryfund.org>):

1- تقع مسئولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل مصرف، الذي يعتبر المسئول أمام المساهمين عن أعمال المصرف، وهو ما يستوجب فهم المخاطر التي يواجهها المصرف والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفء.

2- على مجلس الإدارة إقرار إستراتيجية إدارة المخاطر، وتشجيع القائمين على الإدارة على قبول وأخذ المخاطر بعقلانية في إطار هذه السياسات، والعمل على تجنب المخاطر التي يصعب تقييمها.

3- أن تكون لدى كل مصرف لجنة مستقلة تسمى "لجنة إدارة المخاطر"، تشمل في عضويتها بعض المسؤولين التنفيذيين بالمصرف، ويناظر بهذه اللجنة مسئولية تحديد ووضع سياسات إدارة المخاطر استناداً إلى إستراتيجية المخاطر والإستراتيجية العامة للمصرف التي يضعها مجلس الإدارة، مع الأخذ في الاعتبار أسلوب الحيطة والحذر، وعدم التركيز على نوع واحد من المخاطر.

4- إنشاء إدارة متخصصة تتولى تطبيق سياسات إدارة المخاطر، وتقع على عاتقها المسئولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة المصرف تتم وفق السياسات والحدود المعتمدة، وتكون تلك الإدارة مسئولة أمام لجنة إدارة المخاطر.

5- تعيين مسئول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية التي يواجهها كل مصرف، وخاصة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة، ويشترط أن تكون لدى كل منهم الدراية الكافية والخبرة في مجال عمله وفي مجال خدمات ومنتجات المصرف ذات العلاقة بالمخاطر المتعلقة باختصاصه.

6- ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل مصرف، وذلك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية المصرف وملاءته الرأس مالية، ولنجاح هذا النظام من حيث المراقبة، فإنه لا بد من إيجاد مجموعة شاملة ومتجانسة من الحدود والسقوف التي تشمل على سبيل المثال حدوداً ائتمانية، وحدوداً احترازية تفرض وقف التداول أو المتاجرة لتقليل مقدار الخسائر، كما يجب وضع حدود للسيولة العامة للمصرف، وكذلك حدود لسيولة المنتجات والأدوات الاستثمارية، بحيث تعزز تلك المنهجية من نظام القياس والمراقبة.

7- لا بد من تقييم أصول كل مصرف وخاصة الاستثمارية منها على أساس القيمة العادلة إن وجدت، أو سعر السوق أو السعر الذي يتم تحديده باستقلالية عن المتعاملين في حالة عدم توافر سعر السوق، وذلك كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.

8- ضرورة استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر، توفر بشكل دوري وفي الوقت المناسب معلومات مالية تفصيلية وشاملة ودقيقة عن المخاطر التي يواجهها المصرف.

9- يجب الاحتفاظ كتابياً بكافة التفاصيل المتعلقة بطريقة عمل أنظمة المعلومات وطريقة معالجة المعلومات، ومراجعتها بشكل دوري للتحقق من توافقها مع المعلومات المستخرجة من الأنظمة المعلوماتية.

10- ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالمصارف تتبع مجلس الإدارة بالمصرف مباشرة، وتقوم بالمراجعة على جميع أعمال وأنشطة المصرف بما فيها إدارة المخاطر.

11- لا بد من وضع ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة في جميع قطاعات المصرف مثل الفصل بين الوظائف والمهام، ووجود آلية لتتبع سلسلة الإجراءات أو المعاملات.

12- وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسة لكل مصرف من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات، ولمزيد من الأمان يتعين مراجعة جميع الأنظمة الرئيسة من قبل أطراف أخرى خارجية من ذوي الاختصاص.



13- وضع خطط للطوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات يتم الموافقة عليها من قبل المسؤولين ذوى العلاقة، وذلك للتأكد من أن المصرف قادر على تحمل أي أزمة أو تعطل في الأنظمة أو أجهزة الاتصالات على أن تخضع هذه الخطط للاختبار بشكل دوري.

من خلال ما سبق يتبين أن نجاح إدارة المخاطر لدى أي مصرف يعتمد اعتماداً كلياً على مدى الالتزام بالأنظمة الداخلية والإجراءات والأهداف، ومدى استعداده للتعامل مع تلك المخاطر، لذلك أصبح وجود مبادئ للإدارة المخاطر مطلباً أساسياً لأنها بمثابة عملية يتم من خلالها التحديد والقياس والمتابعة، والرقابة على المخاطر بهدف مساعدة المؤسسات المالية والسلطات الإشرافية على السواء في ضبط مخاطر الائتمان والتعامل معها.

#### 2.4 خطوات إدارة المخاطر والرقابة عليها:

فرضت سلطة النقد الفلسطينية على المصارف ضرورة إنشاء دائرة للمخاطر بهدف وضع سياسات وإجراءات تتمكن من خلالها الرقابة على أنشطة المصرف، وتندارك المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة لتصحيحها عند حدوثها، حيث أن إدارة المخاطر هي منهج عملي للتعامل مع المشاكل التي تواجه المصرف، فهذا يدل على أنها عبارة عن سلسلة من الخطوات، وبناءً على ذلك فإن إدارة المخاطر المصرفية وضعت لنفسها إجراءات وسياسات منظمة من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث خسارة وانخفاضها إلى الحد الأدنى، والذي يعد عملاً جوهرياً من إدارة المخاطر متمثلة في الخطوات التالية (معهد فلسطين للدراسات المالية والمصرفية، 2010):

1- تحديد أهداف إدارة المخاطر، ويتم من خلال تكوين السياق العام لها مشمولاً بالأساس الذي يتم اعتماده في تقييم وتعريف الإدارة في المصرف لمفهوم المخاطر.

هذا وقد أضاف (موسى، 2012):

2- تحديد أو اكتشاف المخاطر من خلال الوقوف على طبيعة النشاط والظروف المحيطة به، ولتسهيل عملية اكتشاف المخاطر بالمصرف تقوم إدارة المخاطر بإعداد تبويب شامل للمخاطر المختلفة التي من المتوقع أن تحدث خلال مزاوله لأنشطته المختلفة، وذلك عن طريق إعداد دليل

للمخاطر يتضمن توضيح مسببات المخاطر والعوامل المساعدة لها، وأنواع الخسائر، وأنسب الطرق لمواجهتها.

3- تقييم المخاطر ومعالجتها من خلال إعطاء أولويات للمخاطر ذات الأثر الجسيم.

4- إعداد تقارير المخاطر (حصر التسهيلات المعرضة للمخاطر).

5- دراسة البدائل، واختيار أسلوب التعامل مع المخاطر.

من خلال ما سبق يتبين أن إدارة المخاطر هي منهج علمي يتعامل مع المشاكل التي يمكن أن تواجه المصرف، فهي تتكون من سلسلة من الخطوات المنطقية يتم الإشراف عليها من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، حيث يتم اعتماد أهداف واستراتيجيات وسياسات وإجراءات لتلك الإدارة، بحيث تتناسب مع الوضع المالي للمصارف، وطبيعة مخاطرها، ودرجة تحملها تلك المخاطر.

## 2.5 طرق قياس المخاطر المصرفية:

إن قياس المخاطر لدى المصارف يعد أمراً ضرورياً ومهماً، حيث يتم تحديد الاستثمارات الجيدة التي تحقق أعلى عائد بأقل مخاطر، فإدارة المخاطر تضع السياسات والإجراءات العملية الكفيلة بمواجهة أي مخاطر من أجل تقليل الخسائر التي تنتج عنها إن وقعت.

هذا ويمكن قياس المخاطر من خلال المنهج المعياري أو التصنيف الداخلي وفقاً لما ورد في

إطار بازل (II) كما يلي (الزعاوي، 2008):

### 1- المنهج المعياري:

تعتبر الطريقة المعيارية المستخدمة لقياس المخاطر هي الأيسر لاحتساب متطلبات رأس المال، خاصة في المصارف التي لا تمارس أنشطة معقدة، حيث يتضمن هذا المنهج تصنيفاً أدق للمخاطر، إلى جانب توسيع إطار الأخذ بالرهونات لتغطية المخاطر الائتمانية، كما يحدد وسائل جديدة لتخفيف تلك المخاطر، وبالتالي تخفيف الأعباء الرأسمالية.

وفي إطار هذا المنهج، فإن استخدام التقييمات الائتمانية الخارجية يساعد على التمييز بين أنواع المخاطر الائتمانية، ولتطبيق هذا المنهج يتطلب إتباع الخطوات التالية:

أ- **تبويب الأصول:** تعتمد هذه الطريقة على تقسيم المخاطر الائتمانية إلى فئات، بحيث يتم تبويب الأصول وفقاً للجهة المقرضة كالتالي:

1. القروض السيادية (الحكومات والمصارف المركزية).

2. الالتزامات على المصارف الأخرى.

3. قروض الشركات العامة والمساهمة.

4. قروض أفراد.

5. قروض مؤسسات تتعامل في الأوراق المالية.

6. قروض الرهن العقاري، وقروض الإسكان.

ب- **ترجيح الأصول بأوزان المخاطر:** تعتمد هذه الطريقة على ترجيح التسهيلات الائتمانية بأوزان المخاطر تبعاً للتقييم الائتماني للعميل، وحسب تبويب التسهيلات الممنوحة.

ت- **إمكانية تخفيض المخاطر:** تقوم هذه الطريقة على تخفيف مخاطر الائتمان بالعديد من الأساليب مثل (الضمانات، الرهونات العقارية، كفالات أطراف أخرى كالرواتب المحولة، والتأمينات النقدية) بشرط أن تكون موثقة مستندياً وملزمة قانونياً.

كما حددت اتفاقية بازل (II) بعض الشروط والمعايير التي يجب توافرها في مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية لاعتماد تصنيفها الائتماني، ومن هذه المعايير:

1. **الموضوعية:** يجب أن يكون أسلوب تحديد التقديرات الائتمانية متشديداً ونظامياً، وخاضعاً للتحقق والتأكد استناداً إلى التجربة التاريخية، والاستجابة للتغيرات في المركز المالي.

2. **الاستقلالية:** يجب أن تكون مؤسسة التقدير الائتماني الخارجي مستقلة، كما يجب أن لا تكون خاضعة للضغوط السياسية والاقتصادية التي تؤثر في التصنيف الذي تتوصل إليه، كما يجب أن تكون عملية التقييم متحررة من أي قيود قد تنشأ من مجلس الإدارة.

3. الإفصاح: يجب أن تفصح مؤسسة التقدير الائتماني الخارجي عن جميع المعلومات مثل (أسلوبها في التقدير، والنسب الفعلية للخسارة، والتعديلات التي تطرأ على التصنيف).
4. المصدقية: تستمد المصدقية إلى حد ما من المعايير المشار إليها سابقاً، إلى جانب اعتماد الأطراف الأخرى مثل (المستثمرون، الاقتصاديون) على تقدير مؤسسات التقدير الائتماني الخارجي، والذي يعد دليلاً على مصداقية تقديراتها.
5. توفر الموارد: يجب أن تمتلك مؤسسة التقدير الائتماني الخارجي الموارد الكافية التي تمكنها من إجراء التقديرات الائتمانية عالية الجودة.

## 2- منهج التصنيف الداخلي:

يعتبر هذا المنهج من الأساليب المتقدمة لقياس المخاطر، فالمصارف التي تستخدم ذلك المنهج في قياس وتقييم مخاطرها هي التي تستوفي الحد الأدنى من الشروط التالية: (دقة البيانات، أنظمة القياس، الرقابة الداخلية، ودقة عملية الإفصاح).

كما يعتمد هذا المنهج على التقديرات الذاتية للمصارف في قياس مكونات المخاطر، أو بمساعدة السلطات الرقابية بغرض الوصول إلى الأوزان الترجيحية لمخاطر الأصول، ومن ثم احتساب رأس المال الواجب الاحتفاظ به، لأنه يجعل متطلبات رأس المال أكثر توافقاً مع درجة المخاطر، فالمصارف التي تمتلك محفظة ائتمانية بضمانات ذات جودة عالية، تتعرض لمخاطر أقل وتحتاج لرأس مال أقل، والعكس في حالة الاحتفاظ بمحفظة ائتمانية بضمانات منخفضة الجودة، مما يعطي بعض المصارف حافزاً لتطوير أنظمتها الداخلية لإدارة المخاطر، فالمصارف التي تعمل وفقاً لهذا المنهج تعتمد على التقييمات الداخلية لتقييم مخاطر الائتمان بشكل يسمح لها أن تضع التصنيفات التي لها علاقة باحتمالية التعثر.

وحول ما سبق يتبين أن المصارف تستخدم العديد من الأساليب المختلفة لقياس المخاطر، بحيث تعكس منهجية وممارسات الإدارة المصرفية في إدارة أنواع المخاطر المختلفة التي تتعرض لها، ومن خلال تطبيق الأسلوب المناسب الذي يستوفي الحد الأدنى من الشروط والمتطلبات لتصبح مؤهلة للاعتماد على تقديراتها الذاتية في قياس مكونات المخاطر الائتمانية لاحتساب متطلبات رأس المال

اللازمة لمواجهتها، حيث تتضمن هذه المكونات (احتمالات التعثر، وقيمة المديونية عند التعثر، والخسارة).

## 2.6 ضبط المخاطر المصرفية:

تبدأ عملية ضبط المخاطر من اللحظة الأولى لمنح الائتمان، مروراً بفترة استغلال التسهيلات وحتى نهاية الائتمان، ويتم ذلك من خلال إتباع الوسائل التالية:

### 1- تجنب أو وضع حدود لبعض النشاطات، من خلال (شاهين، 2010):

أ- دراسة الجدارة الائتمانية للعميل ومقدرته على الوفاء بالتزاماته، ويتم ذلك من خلال استيفاء المعلومات اللازمة عن العميل من المصرف المركزي، أو النشاط الذي يعمل في إطاره، والمواءمة بين إجمالي التسهيلات المصرح بها للعميل وحجم موارده المالية المستثمرة في نشاطه.

ب- توفير الخبرات المتخصصة لدى القائمين على منح الائتمان.

ت- دراسة مجالات السوق كالمنافسة والركود والتضخم لنشاط العميل، إلى جانب دراسة الظروف (السياسية والاجتماعية) في بلد العميل.

ث- دراسة كل عملية ائتمانية بدقة سواء في مرحلة المنح أو المعالجة أو المتابعة، والضمانات المقدمة لتأمين مركز المصرف.

### 2- تقليل المخاطر:

يعنى بعملية تقليل مخاطر اعتماد المصارف سياسة التنويع في الاستثمارات والائتمان، ولما كانت العملية الائتمانية هي عملية استثمارية، إذ تقوم المصارف باستثمار ما يتوفر لديها من ودائع من خلال منحها لمستثمرين يحتاجون لتلك الأموال، ولكون المصارف تسعى للحفاظ على أموال مودعيها وتحقيق عائد ملائم، لذا فإن عليها تخفيض المخاطر المحتملة على تلك الاستثمار من خلال التنوع والتوزيع في المحفظة الائتمانية، فالتنوع يعني أن تتسم المحفظة الائتمانية بعدم تركيز الائتمان في قطاعات معينة أو فئة خاصة من العملاء، ويمكن تطبيق هذا النوع من خلال وضع حد أقصى لكل نشاط أو عميل، والدخول في أسواق مصرفية جديدة. هذا ويأخذ التنوع أو التوزيع في المحفظة الائتمانية عدة أشكال مثل: (التنوع الجغرافي، أو الزماني، أو القطاعي)، بالإضافة إلى تنوع الغرض

من الائتمان، واختلاف أسعار الفائدة مع مراعاة تنوع العملاء، وتنوع السوق (شقيري وآخرون، 2010).

### 3- إلغاء أثر المخاطر:

لما كانت طبيعة المخاطر الائتمانية من المخاطر التي تتعلق بطبيعة عمل الجهاز المصرفي، والتي يصعب تجنبها أو التقليل من حدتها بشكل كامل، لذا تعمل إدارة تلك المخاطر بكل طاقتها للحد من الخسائر، وتقليلها إلى أدنى حد ممكن، أو إلغاء أثرها قدر الإمكان من خلال إتباع الخطوات التالية (حماد، 2007):

أ- **المتابعة:** وهي تهدف إلى متابعة التحقق من مدى تنفيذ السياسة التي يضعها المصرف للإقراض إلى جانب الاطمئنان إلى تنفيذ الشروط الموضوعية للتسهيلات المصرح بها، ومدى انتظام عملية السداد، وعدم تجاوز الحد الأقصى المسموح به.

ب- **معالجة الحالات المتعثرة:** نتيجة العملية الائتمانية التي يقوم بها المصرف تظهر بعض الحالات المتعثرة التي تعود بشكل طبيعي إلى وجود قصور في تطبيق بعض أساليب السيطرة على المخاطر، وفي هذه الحالة يتوجب على المصرف أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتقليل الخسائر المحتملة من خلال ما يلي (Keegan, 2004):

1. السير في الإجراءات الرسمية المنصوص عليها في عقد منح التمويل لتصفية القرض.
  2. عمل ترتيبات لاسترداد جزء من القرض.
  3. عمل ترتيبات لإعادة جدولة القرض.
  4. إعطاء جزء من الأموال للمقترض للتغلب على أزمته الحالية ناتجة عن أسباب خارجة عن إرادته.
- وبالتالي يمكن القول بضرورة توفير نظام معلومات قادر على خلق توازن بين العائد والمخاطر، ووضع حدود لهذه المخاطر من خلال سياسات ومعايير وإجراءات تهدف إلى إلغاء أثرها قدر الإمكان، كما يجب ضبطها بدقة وبنفس الأهمية يكون قادراً على مراقبة التغيرات المهمة في تلك المخاطر، وبالتالي على إدارة المخاطر القيام بالمراجعة والمتابعة لها وإجراءات التحكم فيها، وكذلك إجراء مراجعة دورية للسياسات، ومدى توافقها مع القوانين والمعايير المتبعة في المصرف.

## 2.7 تصنيف المخاطر المصرفية:

يمكن تصنيف المخاطر من حيث وسائل السيطرة عليها كالاتي (الكراسنة، 2010):

- 1- المخاطر التي لا يرغب المصرف تحملها، وفي هذه الحالة يقوم المصرف بتحويلها لشركات التأمين والمؤسسات المالية المتخصصة من خلال بيع التسهيلات الائتمانية المعرضة للخطر.
- 2- المخاطر التي يمكن تجنبها، وهي تلك المخاطر التي ترتبط بالأنشطة التشغيلية، ويتم السيطرة عليها من خلال تطبيق وسائل رقابية داخلية ومتابعتها بكل دقة مثل: (ضعف في أنظمة الأمن والحماية، إهمال في تنفيذ المهام كما هو منصوص عليها في إجراءات العمل، إعطاء معلومات سرية عن عملاء المصرف، حدوث أخطاء محاسبية بشكل متكرر، إتلاف أو فقدان وثائق مهمة).
- 3- المخاطر التي يمكن إدارتها أو قبولها فهي المخاطر الناتجة عن نشاط أساسي، لكن لا يمكن تحويلها بسبب أن تكلفة التحويل أكبر من تكلفة إدارتها، أو بسبب أن المخاطر جزءاً لا يتجزأ من نشاط مربح للمصرف، ويمكن تعويضها بشكل مناسب مثل: (تجاوز الصلاحيات في التداول بالعملة الأجنبية أو الأوراق المالية، وخسارة القضايا).

هذا وفي حالة وجود المخاطر مع توفر الطرق الدقيقة لقياسها ومعالجتها، فعندئذ يمكن تحديد أسلوب التعامل معها عند كل مستوى منها، حيث أن كل عملية أو نشاط يقوم به المصرف ينطوي عليه العديد من المخاطر، وبالتالي يجب أن يكون لديه نظام للتعامل مع المخاطر، فعندما تواجه أي مؤسسة مالية أو مصرفية أية مخاطر، فإنه يتوجب أن تكون لديها خيارات عديدة للتعامل معها، وفي هذا الصدد لديها عدة خيارات للتعامل معها، يمكن التعامل مع تلك المخاطر كما يلي (آل شبيب، 2012).

- أ- **تجنب المخاطر:** ويتم ذلك من خلال الامتناع عن منح قروض ذات مخاطر مرتفعة، مثل تمويل المنشآت ذات النشاط الموسمي، أو الاستثمار طويل الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة.
- ب- **تخفيض المخاطر:** ويكون ذلك بتقليص الاستثمارات التي تواجه المخاطر مثل التسهيلات طويلة الأجل بعملة معينة، كما يقوم المصرف بتخفيض تلك المخاطر من خلال رصد سلوك المقترض

ومعرفة الأسباب التي أدت إلى مشاكل التوقف عن الدفع، أو من نقل المخاطر إلى طرف آخر، أو إعادة النظر في السياسات المصرفية، واعتماد سياسة مصرفية أكثر فاعلية.

واستناداً لما سبق فإنه يقع على المصرف مسؤولية تحديد التصنيف الصحيح للمخاطر والاحتفاظ بتغطية كافية لمقابلة الخسائر الفعلية والمحتملة، وذلك من خلال توفير نظام معلوماتي ورقابي قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، ومراقبة التغيرات المهمة التي تطرأ عليه خاصة في حالة حدوث تغيرات معاكسة للمخاطر، وتحديد درجة الاستعدادات المتوفرة للتعامل مع تلك المتغيرات. إن عمل إدارة لمخاطر ودرجة تصنيفها كإدارة قوية أو ضعيفة يؤثر على عمل المصرف ككل وعلى درجة تصنيفه بين المصارف الأخرى، ومن هنا جاء تفعيل دور التدقيق والرقابة الداخلية في المؤسسات المصرفية، حيث أصبح التدقيق والرقابة الداخلية مصدراً استشارياً وتوجيهياً يساعد على تحمل مسؤوليات إدارة المخاطر وتقليلها إلى الحد المقبول، وبالتالي يمكن أن يتم ذلك من خلال تطبيق أهم خطوات التدقيق والرقابة الداخلية لإدارة تلك المخاطر، وهي كالتالي (حماد، 2007):

#### أولاً: تقييم أهداف وسياسات إدارة المخاطر:

تبرز أهمية التدقيق والرقابة الداخلية لإدارة المخاطر في المصارف خاصة بعد حدوث الأزمة العالمية التي عصفت بالمصارف، بهدف متابعتها والتخفيف من حدتها وإتباع نهج أكثر شمولية لإدارتها، فالتدقيق الداخلي يقدم ضمانات موضوعية إلى مجلس الإدارة بشأن فاعلية أنشطة المخاطر والتأكيد على أن مخاطر الأعمال، ونظام الرقابة الداخلية يدار بشكل فعال وسليم، وهناك عدد ادوار ومهام ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها أهمها (جمعة، 2011):

1- إعداد وتقييم الفحوصات/ الأدوات الرقابية (Compliance test) لأنشطة الوحدات المصرفية.  
2- القيام بمراجعة مستقلة للأنظمة في الوحدات للتأكد من أن الإجراءات الرقابية فعالة، وتعمل بالشكل الصحيح.

3- تزويد دائرة مخاطر العمليات بنتائج فحوصاتها، وأي ضعف أو نقص في هذه الإجراءات.  
4- تضمين تقرير التدقيق عن وحدات المصرف المختلفة ملخصاً للبيئة الرقابية بالوحدة بالاعتماد على فحص النظام، وكذلك معيار التقييم.



5- تتولى الدائرة إعداد خطة التدقيق على مختلف وحدات المصرف بالاعتماد على المخاطر وتصنيف الوحدات حسب معيار التقييم.

6- التأكد من أن إدارة المخاطر التشغيلية للمصرف تعمل بكفاءة عالية، وتلبي المتطلبات العالمية والسلطات الرقابية بهذا الخصوص.

### ثانياً: التعرف على أماكن الخسارة في الأنشطة المصرفية:

يشير الفقه الرقابي إلى أنه بالرغم من المعايير التي يتم وضعها لضمان الحيادية في أداء المدقق الداخلي وإعداد التقارير الرقابية جاء الفكر المحاسبي ليمرر أهمية ودور الرقابة والتدقيق الداخلي للمصارف بالنظر إلى ما تمتلكه من خبرة وفهم معرفي متراكم في بيئة العمل، والقدرة على دعم كافة دوائرها لتحفيزها من أجل تحقيق أهدافها وحماية وجودها واستمراريتها، وعليه يمكن القول بأن الرقابة والتدقيق الداخلي يشكلان مع دائرة المخاطر إطاراً متكاملًا للوصول إلى أهداف المصرف (لطي والسيد، 2006).

وعليه يمكن الإشارة إلى أن أحد المسببات الرئيسية للالتزامات الاقتصادية كان مصدرها المصارف، والتي أدت إلى تعثرها بسبب غياب الرقابة والتدقيق الداخلي، بالإضافة إلى سوء الإدارة في تلك المصارف، لذا يبرز دور الرقابة والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في تحديد وتقييم حجم المخاطرة، بالإضافة إلى توضيح قدره المصرف على الدخول أو الإحجام عن هذه المخاطر أو السعي إلى تقسيم الخطر أو المشاركة فيه، لذا فالإدارة الناجحة هي تلك التي تمتلك القدرة على قبول المخاطرة مع مراعاة تحقق عائد مناسب مع تلك المخاطرة. وبهذا تستطيع إدارة المخاطر تحقيق أهداف وجودها (الصواف، 2011).

### ثالثاً: تقييم ومراجعة قرارات منح الائتمان:

تعد عملية تقييم ومراجعة قرارات منح الائتمان من أهم العمليات التي تفيد الإدارة المصرفية في مراجعة مدى صحة أدائها ومدى توفر الإجراءات الرقابية اللازمة بدءاً من مرحلة المنح والمتابعة واسترداد الائتمان، لذلك لا بد أيضاً من فحص نظام الرقابة الداخلية، والتأكد من وجود خطة تنظيمية وإدارية جيدة، ونظام محاسبي سليم توفير المعلومات المحاسبية الملائمة لاتخاذ قرار منح الائتمان،

الأمر الذي يتوجب أن تتطلع إدارة الائتمان لواجباتها من حيث دراسة المعلومات الائتمانية لكل عميل بشكل دقيق، والمفاضلة بين البدائل المتاحة لاتخاذ القرار الائتماني السليم، ومن ثم التنبؤ بدرجة المخاطرة المتوقعة (حنا، 2000).

وحول ما سبق يتبين أن المخاطر المصرفية تعتبر في عالم العولمة والتغيرات المتسارعة من أكبر التحديات التي تواجه المصارف وتؤثر على تقدمها، حيث تختلف هذه المخاطر باختلاف بيئات الأعمال والأنشطة المختلفة، كما يجب على الإدارة المصرفية وضع نظام ضبط داخلي وتدقيق كفاء وفاعل من أجل ضبط عمليات الغش والتزوير والاحتيال وحماية أموال المودعين، وهو ما أكدت عليه لجنة بازل (2) باعتبار ذلك إجراءً فاعلاً ومهماً ضمن النظام الإداري والمحاسبي للمصرف.

## 2.8 الإدارة السليمة للمخاطر المصرفية:

لما كانت إدارة المخاطر تشمل جميع الأعمال المتعلقة بالأنشطة المصرفية المختلفة، وبالتالي تتنوع وتتعدد تلك المخاطر حسب اختلاف تلك الأنشطة، ونتيجة لذلك يتعين أن تقوم إدارة المخاطر بمراقبة جميع أنشطة المصرف المختلفة لاكتشاف المخاطر في بداية حدوثها حتى يتم معالجتها والسيطرة عليها قدر الإمكان، فليس من أهداف الإدارة القضاء على المخاطر وإنما الحد منها، مع مراعاة ألا تزيد تكلفة تجنب تلك المخاطر على قيمة تكلفة الوقاية منها، ونظراً لأن إدارة المخاطر تتضمن اتخاذ القرارات في ظروف عدم التأكد فإنه يتم الحكم عليها أحياناً بأنها إدارة جيدة أو سيئة بطرق وأساليب غير مناسبة، لذلك يتوجب توافر عدة عناصر في المصرف لكي تكون إدارة المخاطر سليمة وفعالة من أهمها (معهد فلسطين للدراسات المالية والمصرفية، 2010):

- 1- مدى الإفصاح والشفافية تجاه السوق والمجتمع حول وضع المصرف.
- 2- مدى تحقق مستلزمات التنظيم والرقابة على الأعمال المصرفية.
- 3- مدى تطبيق متطلبات اتفاقية بازل على المخاطر المصرفية.
- 4- مدى وجود تعليمات وإجراءات عمل مكتوبة وواضحة وشاملة ومتاحة للموظفين داخل المصرف، ومدعومة بنماذج مثل برامج التسهيلات الائتمانية، فتح حساب عملاء العاديين والاعتباريين، كالاتمادات المستندية والحوالات.

وبصفة عامة فإن إدارة المخاطر تكون سليمة وفعالة عندما تعمل على زيادة الملاءة المالية للمصرف، والتقليل من الآثار السلبية المصاحبة لحدوث الخطر، وبالتالي يمكن أن تقوم إدارة المخاطر بالمهام التالية (موسى، 2012):

1- إعداد الدراسات الفنية الخاصة بسياسات وضوابط المصرف المتعلقة بكافة أنشطته سواء في مجال الائتمان مثل (حد أقصى لحجم المحفظة إلى الودائع، حد التركزات الكبيرة، حد أقصى للعميل الواحد، حد أقصى للصناعة)، مع تطبيق ضوابط السيولة ووضع حدود للفجوات الخاصة بالسيولة أو لسعر ومراقبة تقلبات الصرف ومراقبة، ومتابعة الإدارات المعنية لتحقيق من مدى التزامها بالحدود المقررة.

2- إعداد البيانات اللازمة للجنة إدارة الأصول والخصوم في المصرف، حيث يكون مدير المخاطر أحد أعضائها، ويرأسها غالباً الرئيس التنفيذي للمصرف، وبالتالي تشارك إدارة المخاطر في كل ما هو مطلوب من هذه اللجنة كوضع سياسات التوظيف للأصول، وتسعير الموارد والاستخدامات وتنميتها، وإدارة السيولة، وتعديل الخطة الإستراتيجية.

3- وضع مؤشرات مالية لكل عنصر يشكل تكلفة وعائد بغرض تقييم سلامة السياسات المتبعة بالمصرف، ومدى تحقيقها لأهدافه الإستراتيجية.

4- متابعة متطلبات وتوصيات ومقترحات لجنة بازل وتطويرها، خاصة فيما يتعلق معيار كفاية رأس المال، ومدى التزام المصرف به حرصاً على تحقيق عنصر المنافسة، ودعم استمرارية المصرف، وانسجامه مع متطلبات السوق المصرفي الدولي.

5- إعداد المؤشرات والجداول المعتمدة لقياس وتحليل كل نوع من المخاطر.

6- تجميع بيانات دورية عن المخاطر وتحليلها بشكل دوري ومستمر.

7- العمل كنقطة مرجعية، وحلقة تنسيق مركزية فيما بين المصرف والسلطات الرقابية المحلية.

8- وضع المؤشرات الخاصة بقياس وتقييم مدى سلامة أداء المصرف (مؤشرات الإنذار المبكر).

9- رفع تقارير دورية للإدارة العليا حول حجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف، والتوصيات والاقتراحات اللازمة للحد من تلك المخاطر.

وبالتالي فإن الإدارة الفعالة للمخاطر يجب أن تركز على القيام بثلاثة وظائف متماسكة مع بعضها البعض هي (الدروبي، 2009):

- 1- **وظيفة وقائية:** وهي تتعلق بالوقاية من المخاطر المتوقعة أو التي يمكن توقعها قبل حدوثها.
- 2- **وظيفة اكتشافية:** وهي تتعلق بالكشف عن المشاكل حال حدوثها، والتعرف على النتائج غير المرغوب بها، ودراسة مدى شدة تأثيرها.
- 3- **وظيفة تصحيحية:** وهي تتعلق بتدارك آثار المخاطر المكتشفة وتلافيها، والعمل على عدم تكرارها. وعليه فإن غياب الإدارة السليمة للمخاطر قد يولد العديد من المشاكل لدى المصارف، وفي هذا الصدد فإن الأمر يتطلب توفير المتطلبات التالية في الإدارة السليمة للمخاطر:

- 1- وجود خارطة تحدد إجراءات عمل إدارة المخاطر.
  - 2- إجراء ترتيب المخاطر حسب الأولوية، وبشكل يسمح بالتركيز على المخاطر ذات الأثر الكبير، وذلك تجنباً لضياع الوقت والجهد في التعامل مع مخاطر إمكانية حدوثها نادراً.
  - 3- تحديد رؤية واضحة لدى مسؤولي إدارة المخاطر للتمييز بين الشك والخطورة.
  - 4- تحقيق التوازن بين الربحية والمخاطر من خلال إعطاء أولوية عالية لإدارة المخاطر.
- إن الإدارة السليمة للمخاطر تعد مطلباً مهماً لتعزيز الإجراءات الرقابية والاحترازية وتحسين بيئة إدارة المخاطر، حيث أن غيابها قد يوقع المصرف في خسائر مباشرة وغير مباشرة، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف العمليات، ويجعل المصرف غير قادر على التوسع والنمو.

## **2.9 إدارة المخاطر في المصارف وفقاً لمتطلبات اتفاقية لجنة بازل للرقابة المصرفية:**

نتيجة للتوسع الذي شهدته الأسواق المالية العالمية، وامتداد نشاط المصارف على المستوى الدولي ظهرت الحاجة إلى معايير موحدة يمكن استخدامها في التعامل المصرفي والمالي على المستوى الدولي، بحيث يضمن درجة عالية من الاستقرار المالي دولياً في ظل المنافسة، وكما جاء في العديد من الدراسات السابقة أن الدافع الأساسي وراء إيجاد اتفاق بازل (I) وتطوراتها هو إفلاس بعض المصارف، وتدني رؤوس أموالها إلى مستويات خطيرة، مما أدى إلى توقف بعضها عن سداد ديونها وإعلان إفلاسها.

وبناءً على ذلك قامت لجنة بازل (II) بوضع إجراءات وسياسات من شأنها تنظيم العمل المصرفي وحماية أموال المودعين، وتعزيز سلامة استقرار النظم المصرفية، وتقوية المنافسة بين المصارف، وقد وضع المشرعون القواعد لتكون قابلة للتطبيق على مختلف المصارف باختلاف مستوى تعقيدها، وبعد إنجاز لجنة بازل تقريرها النهائي سرعان ما أبدت الدول موافقتها عليه لتصبح ملزمة لجميع المصارف، حيث تضمن التقرير توصيات اللجنة بشأن معيار كفاية رأس المال، والذي حدد بـ(8%) كحد أدنى.

هذا وقد تضمنت الاتفاقية أيضاً ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الشروط التالية عند تحديد رأس المال (حماد، 2007):

- 1- يجب ألا يقل رأس مال المساند عن رأس المال الأساسي.
- 2- يجب أن لا يزيد القروض التي يحصل عليه المصرف من مساهميه (قروض مساندة) عن (50%) من رأس المال الأساسي.
- 3- يجب ألا تزيد مخصصات المخاطرة غير المحددة عن (2%) من قيمة الأصول.
- 4- تخضع احتياطات إعادة تقييم الأصول إلى خصم قدره (55%) لاحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع الأصول.
- 5- يشترط لتكوين أي احتياطات إضافية ضمن قاعدة رأس المال المساند إلى موافقة السلطات الرقابية.

هذا وفي سياق التطور الذي طرأ على بازل (I)، فقد تضمن الإطار الجديد لاتفاق بازل (II) ثلاثة دعائم أساسية وهي (بدران، 2005):

أ- الداعمة الأولى: متطلبات رأس المال:

يعتبر الإطار الجديد للاتفاق بازل (II) أكثر شمولية مما كان عليه في اتفاق بازل (I)، حيث أن الهدف الرئيسي له توفير الأمن والاستقرار للنظام المالي، وذلك بتوفير جزء من رأس المال، بحيث يكون قادراً على تغطية المخاطر المحتملة الحدوث، والتي تتمثل في (مخاطر الائتمان، ومخاطر

التشغيل، ومخاطر السوق)، لذلك جاء تحديد المتطلبات الدنيا لرأس المال حسب معايير بازل (II) بعد الأخذ في الاعتبار تلك المخاطر مجتمعة.

وعلى هذا الأساس يكون احتساب معدل كفاية رأس المال كما يلي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر التشغيل} + \text{مخاطر السوق}} > 8\%$$

وبذلك يتبين أنه للوصول إلى هذا المعدل لم تعد المخاطرة مقصورة على قياس مخاطر الائتمان فقط، بل يشمل أيضاً مخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

**ب- الداعمة الثانية: متابعة متطلبات رأس المال:**

تتمثل هذه المتابعة في عملية المراجعة والإشراف، وفحص وضع رأس المال، وكذلك إستراتيجية المصرف والإجراءات الداخلية المتبعة، وذلك للتأكد من متطلبات كفاية رأس المال وتناسبها مع حجم المخاطر التي يواجهها المصرف ومع الإستراتيجية التي ينتهجها للتعامل مع تلك المخاطر.

**وفي هذا المجال حددت اللجنة الضوابط التالية:**

1- أن تفرض السلطة الرقابية في الدولة التي تتسم باقتصاد متقلب ومؤثر حداً أدنى لمعدل كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المقرر في الدول الأخرى.

2- مطالبة بعض المصارف بحد أدنى لمعدل كفاية رأس المال يفوق الحد الأدنى المقرر لباقي المصارف في الدولة نفسها يتناسب مع تصورات المصرف لحجم المخاطر اعتماداً على العديد من العوامل أهمها:

- طبيعة مكونات رأس مال المصرف ونشاطه.
- مقدرة المصرف على توفير رأس مال إضافي.
- مدى قدرة كبار المساهمين على تقديم الدعم للمصرف.
- 3- مطالبة المصارف بأن يكون لديها نظام تقييم شامل لمدى كفاية رأس المال بالنسبة لكل سوق، وكل نشاط يتعامل به المصرف.

4- ينبغي على السلطة الرقابية التدخل في مراحل مبكرة للحيلولة دون انخفاض رأس مال المصرف إلى ما دون المستوى المطلوب، كما يجب على تلك السلطات مطالبة المصرف بإتباع إجراءات تصحيحية سريعة في حالة عدم إعادة دعم رأس المال إلى حدوده السابقة.

5- مطالبة السلطة الرقابية أن تعمل المصارف على تحقيق مستوى أعلى من النسب الدنيا لرأس المال التنظيمي.

#### ت- الداعمة الثالثة: انضباط السوق (الإفصاح):

إن الهدف من هذه الداعمة هو تدعيم انضباط السوق عن طريق تعزيز درجة الشفافية وعملية الإفصاح، وذلك لإتاحة المزيد من المعلومات للمشاركين في السوق التي تسهم في إمكانية تقييمهم لمدى كفاية رأس المال من خلال الإفصاح عن هيكل رأس المال، والمخاطرة وحجمها، وسياسات المصرف المحاسبية ومخصصاته، واستراتيجياته للتعامل مع المخاطر، وطريقته لتقدير حجم رأس المال المطلوب.

وفيما يتعلق بمدى استيفاء سلطة النقد الفلسطينية والتزامها بالمعايير الدولية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، فقد عملت على تبني تلك المعايير بما يتلاءم مع متطلبات البيئة المصرفية المحلية، بهدف تحقيق رقابة مصرفية فعالة تؤدي إلى الحفاظ على جهاز مصرفي فعال ومأمون.

وعليه ولأجل الالتزام بمتطلبات الحد الأدنى من رأس المال جاء قانون المصارف رقم (9)

لسنة (2010) ليضع الضوابط التالية (متاح على الموقع <http://www.pma.ps>):

1- تحدد سلطة النقد رأس المال اللازم الاحتفاظ به لدى المصارف بما يتلاءم مع طبيعة أداء الشركات التابعة لها، وحسب تقدير سلطة النقد لمستوى المخاطر الكامنة في عملياتها المصرفية.

2- لا يجوز لأي مصرف أن يخفض رأس المال المدفوع عن الحد الأدنى المقرر بموجب تعليمات صادرة عن سلطة النقد، ويجوز له أن يرفع رأسماله بموافقة خطية مسبقة من سلطة النقد.

3- يجب على كل مصرف الاحتفاظ بالحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال المقررة، والمحدد قواعد احتسابها بتعليمات صادرة عن سلطة النقد.

4- لسلطة النقد الحق في إصدار تعليمات خاصة تحدد بموجبها متطلبات رأس المال المخصص، ونسبة كفاية رأس المال للمصارف الوافدة العاملة في فلسطين.

5- لسلطة النقد الحق في استيفاء وديعة رأسمالية من المصارف الوافدة تحدد بتعليمات خاصة تصدرها.

6- إذا تبين لسلطة النقد أن رأسمال المصرف لم يعد كافياً لمواجهة المخاطر سواء تلك المدرجة في الميزانية أو خارجها، فإن لها الحق في إلزام المصرف برفع رأسماله بشكل يزيد على الحد الأدنى المقرر وفق التعليمات التي تصدرها سلطة النقد.

7- في حال انخفاض نسبة كفاية رأسمال المصرف عن الحد الأدنى المقرر وفق التعليمات المقررة من سلطة النقد، فإن لها الحق في إلزام المصرف برفع رأسماله إلى الحد الذي تقرره سلطة النقد.

8- لسلطة النقد ولتحقيق متطلبات هذه المادة الحق في إلزام المصرف بتقديم خطة لزيادة رأس المال، بحيث تتضمن الخطة خطوات زيادة رأس المال والجدول الزمني اللازمين للتنفيذ.

9- إذا لم يلتزم المصرف برفع رأسماله وفق تعليمات سلطة النقد، فإن لها الحق في اتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة لمعالجة ذلك بما يحافظ على المركز المالي للمصرف، وتخفيض حجم المخاطر المتعلقة بأدائه.

من خلال ما سبق يتبين أن سلطة النقد الفلسطينية بصفتها السلطة الرقابية على الجهاز المصرفي في فلسطين تقوم بإصدار العديد من الإرشادات والتوجيهات للمصارف العاملة في فلسطين، والتي تهدف في مجملها إلى ضمان ممارسة المصارف لأعمالها وأنشطتها وفق الممارسات السليمة والمعايير الدولية المتعارف عليها، بما يحقق الحفاظ على استقرار النظام المصرفي وحماية أموال المودعين وحقوق حملة الأسهم.



## الفصل الثالث:

### المخاطر الائتمانية (مصادرها، تحليلها،

### تقييمها، مخفقاتها، أنواعها)

- 3.1 تمهيد.
- 3.2 السياسة الائتمانية كأداة من أدوات مخاطر الائتمان.
- 3.3 طبيعة المخاطر الائتمانية ومسبباتها.
- 3.4 تحليل المخاطر الائتمانية.
- 3.5 نماذج ومعايير تقييم مخاطر الائتمان.
- 3.6 التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية.
- 3.7 مخاطر التعثر المصرفي أسبابها وطرق الوقاية منها.
- 3.8 مخفقات مخاطر الائتمان.
- 3.9 أنواع المخاطر المصرفية.

## الفصل الثالث:

### المخاطر الائتمانية (مصادرها، تحليلها، تقييمها، مخفقاتها، أنواعها)

#### 3.1 تمهيد:

تعتبر التسهيلات الائتمانية من أهم النشاطات المصرفية التي تعكس نشاط عملياتها من ربح أو خسارة، ولأنها من أكثر الأنشطة ربحية للمصرف يستدعي من إدارة تلك المصارف العمل على إدارة المخاطر بشكل عام، وإدارة مخاطر الائتمان بشكل خاص، فالمحافظ الائتمانية تشكل حجماً لا يستهان به من أصول أي مصرف (بدران، 2005)، فزيادة حدة المنافسة ما بين المصارف أدت لزيادة حجم التسهيلات الائتمانية الممنوح من قبلها، ورافق ذلك زيادة في حجم التعرض إلى المخاطر الائتمانية، وأمام ذلك لم يكن بمقدور إدارات المصارف التعامل مع تلك المخاطر بالأساليب التقليدية، فالتعثر المالي لعملائها الحاصلين على تسهيلات ائتمانية كبيرة بضمانات كافية أو غير كافية، يعرضها لمتاعب نقدية وائتمانية.

إن عمليات منح الائتمان القائمة على أساس المركز والاسم لا تكفي خاصة مع ازدياد المخاطر التي ترتبط بنشاط العميل، لذلك بدأت إدارات المصارف بالاهتمام المتزايد والتركيز على المبادئ السليمة في مجال منح الائتمان، والمستند على بناء سياسات واستراتيجيات ائتمانية سليمة وواضحة تمكنها من تخفيف مخاطر الائتمان، إضافة إلى السعي المستمر نحو ابتكار أدوات مالية جديدة تساعد على نقل المخاطر، والحد من التذبذبات غير المتوقعة في عوائد المحفظة الائتمانية (Raspanti & Szakal, 2002).

والجهاز المصرفي الفلسطيني كغيره من المصارف يعاني من مخاطر الائتمان الناتجة عن التعثر المالي لعملائها نتيجة الحصار، وما يسببه من آثار سلبية كالركود الاقتصادي والبطالة والتضخم.

وبناءً على ذلك فإن هذا الفصل يتناول عرض السياسات الائتمانية، والوقوف على مصادر المخاطر الائتمانية وتحليلها وطرق ومعايير تقييمها، وأثر التحليل المالي لتلك المخاطر، إلى جانب أسباب التعثر المصرفي، والوقوف على مخفقات تلك المخاطر.

## 3.2 السياسة الائتمانية كأداة من أدوات مخاطر الائتمان:

يتمثل الائتمان المصرفي بصفة أساسية في التسهيلات الائتمانية التي تمنحها المصارف لعملائها من أفراد وشركات ومصارف أخرى، وبالتالي فهو يتضمن بشكل عام للتضحية بموارد مالية بغرض الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية متمثلة في قيمة الدفعات أو الأقساط المستردة (شاهين، 2006).

ويعتبر الائتمان المصرفي من أهم الفعاليات المصرفية جاذبية للمصارف، وأكثرها قسوة على إدارة المصرف نظراً لما يتحمله من مخاطر عديدة (الزيدي، 2002)، لذلك السياسات الائتمانية وتحليل قرارات الائتمان مركزاً محورياً في الأبحاث والدراسات الأكاديمية والتطبيقية على السواء في محاولة لوضع وتقييم السلوك الائتماني والعوامل المؤثرة فيه.

فالسياسة الائتمانية تعد من أهم مهام إدارة مخاطر الائتمان، وتكون عادةً سياسة مكتوبة يقرها مجلس إدارة المصرف، وهي مجموعة من القواعد والتعليمات والضوابط والمعايير، وعلى ضوءها يتم منح التسهيلات الائتمانية، وبالتالي فلا توجد سياسة ائتمانية نمطية مطبقة في كل المصارف (طه، 2000).

إن مفهوم السياسة الائتمانية يتضمن أربعة متغيرات رئيسية تساهم معاً في ضبط الأداء الائتماني للمصرف، والمتمثلة في شروط الائتمان، وحدود الائتمان، وفترة السداد الممنوحة، والفائدة. فمن خلال تطبيق المعايير الائتمانية يمكن تحديد المتطلبات المالية الواجب توافرها كحد أدنى في العميل، كما يمكن للمصرف أن يحدد في سياساته الأساليب التي يتخذها لمواجهة مخاطر الائتمان، ومن بين هذه الأساليب (شاهين، 2006):

1- دراسة وتحديد درجة الرفع للجهة المقترضة: حيث تشمل الرفع التشغيلي والرفع المالي، وتتمثل مصادر الرفع في التكاليف والأعباء الثابتة.

2- التنويع: حيث يعتبر أداة فعالة لمواجهة وتخفيض المخاطر الائتمانية سواء من حيث أنواع الائتمان الممنوح والقطاعات الاقتصادية الموجهة له.

3- **تحديد مستوى الجودة الائتمانية:** وهي تعني مقدار الربحية المتوقع أن يحصل عليها المصرف نتيجة قيامه بمنح الائتمان بعد الأخذ في الاعتبار التقلبات التي قد تحدث في العائد الدوري لمكونات المحفظة الائتمانية وقيمة المخصصات المطلوبة لمواجهة الديون المتوقع تخلفها عن السداد.

إن وضع وتنفيذ السياسة الائتمانية يتطلب مراعاة النقاط الهامة التالية (معهد فلسطين للدراسات المالية والمصرفية، 2010):

- 1- **الربحية:** الهدف الأساسي من إنشاء المصرف هو تحقيق أرباح، وعليه يجب أن يحقق إيرادات أعلى من تكاليفه، لذلك تعتبر الربحية العامل الأساسي في إعداد أي سياسة ائتمانية.
- 2- **السيولة:** تعتبر السيولة أهم عنصر لبقاء المصرف، فهي تقيس قدرة المصرف على مقابلة سحبيات المودعين وطلبات الائتمان، كما تعتمد سيولة المصرف على (مدى ثبات الودائع، وقصر مدة التسهيلات الائتمانية).

3- **الأمان:** يستطيع المصرف تخفيف المخاطر الائتمانية من خلال توفير عنصر الثقة والأمان في سدادها في موعدها، حيث أن مصدر السداد الأساسي للتسهيلات هو الدخل المتحقق من العملاء الممنوحة لهم تلك التسهيلات، وحيث أن الدخل يتأثر بالتغيرات الاقتصادية والسياسية فلا بد أن يكون عنصر الحماية والأمان متمثلاً في توفير الضمانات المقدمة، ومقدرة العميل على السداد.

من خلال ما سبق يتبين أن التطور التقني المطرد في الصناعة المصرفية من ناحية، والتطور في استخدام الوسائل الإلكترونية، أدى إلى زيادة الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف وتنوعها، وزيادة تعقيد العمليات المصرفية في سوق سمته المنافسة الشديدة، ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري وجود منهجية لتلك الإدارة، ومراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل المصرفي، ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة.

### 3.3 طبيعة المخاطر الائتمانية ومسبباتها:

تختلف المخاطر الائتمانية باختلاف الظروف الداخلية والخارجية التي تحيط بالمصرف، كما تختلف باختلاف أنواع العمليات التي يمارسها المصرف، حيث تعتبر الهاجس الأكبر للنشاط المصرفي لأنها تمس بشكل كبير التسهيلات الائتمانية، ولهذا السبب تعمل الإدارة على الحد منها والسيطرة عليها، لذلك يتعين مراعاة طبيعتها ومسبباتها كما يتضح مما يلي (السيسي، 2004):

1- لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من التسهيلات بل أن جميعها معرضة للمخاطر ولكن بدرجات متفاوتة، وبصرف النظر عن عملية تقديم التسهيلات فحسب، بل تستمر حتى عملية السداد.

2- تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد إنجاز وإتمام المعاملة، مثل تاريخ استحقاق الأقساط، أو الفوائد والمصاريف، أو الضمانات المقدمة.

3- المخاطر الائتمانية هي خسائر تصيب التسهيلات الائتمانية بشكل عام سواء من مصرف أو مؤسسة مالية أو منشآت لبيع الأجل.

4- السبب الرئيسي لحدوث المخاطر الائتمانية هو عدم القدرة أو الرغبة في السداد.

5- التسهيلات الائتمانية الممنوحة لمؤسسات الدولة تتضمن مخاطر، بالرغم من القول بأن مخاطر التسهيلات الممنوحة للحكومة معدومة بدعوى أن الحكومة لا يمكن أن تمتنع عن السداد.

6- المخاطر الائتمانية هي مخاطر حالية ومستقبلية لها تأثير مباشر على إيرادات ورأس مال المصرف بسبب عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف (الكراسنة، 2006).

من خلال ما سبق يتبين أن المخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يتأثر بها المركز المالي نتيجة عدم قدرة أو رغبة العميل بالالتزام أو الوفاء بتعهداته في مواعيدها المقررة، والتي يمكن تصنيفها ضمن المخاطر التالية:

1- **مخاطر التعثر أو التوقف عن السداد:** وهي عدم قدرة أو امتناع العميل عن الوفاء بالتزاماته في الموعد المحدد.

2- مخاطر تدهور الجدارة الائتمانية: وهي تدنى الملاءة المالية للعميل، ويستنتج ذلك من خلال تصنيفه في السوق، وزيادة الفوارق في مديونيته.

3- مخاطر الاسترداد: وهي توافق حالة عدم التأكد المرتبطة بمعدل استرجاع المديونية المتبقية، أو عدم كفاية الضمان المقدم عقب التعثر.

وهذه المخاطر تشمل إلى جانب البنود داخل الميزانية مثل (القروض والسندات)، وينوداً تعتبر خارج الميزانية مثل (خطابات الضمان والاعتمادات المستندية)، فهي تنتج عن عدة عوامل خارجية أو عوامل داخلية منها (رضوان، 2012):

#### أ- العوامل الخارجية:

وتتمثل في حدوث تغيرات في الأحداث الاقتصادية مثل الركود أو الكساد الاقتصادي، أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال.

كما تتمثل في حدوث تغيرات في حركة السوق، حيث يترتب عليها آثار سلبية على الطرف المقابل مثل (التغيرات في أسعار الأصول وأسعار الفائدة).

#### ب-العوامل الداخلية:

و تتمثل هذه العوامل فيما يلي:

1- ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار سواء لعدم الخبرة أو عدم التدريب الكافي.

2- عدم توافر سياسة ائتمانية سليمة.

3- ضعف في سياسات التسعير.

4- ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

### 3.4 تحليل المخاطر الائتمانية:

تعمل المصارف على وضع منهاج يستهدف قياس وتحليل المخاطر الائتمانية للتعرف عما إذا كانت المخاطرة مقبولة أم غير مقبولة، مع تحديد السعر المناسب اقتضائه مقابل تلك المخاطرة، فالمصارف تنظر إلى سعر الفائدة على أن يقابل تكلفة التمويل والمصروفات الإدارية، بالإضافة إلى

القدر الذي تراه مناسباً لتأمين نفسها ضد المخاطر المختلفة، فالمخاطر الائتمانية لا تقتصر على نوع معين من الائتمان، لذلك فإن القرار الأمثل عند الإدارة الائتمان هو الذي تشعر فيه أن العائد أكبر أو يوازن المخاطر التي تحيط به، وبناءً على ذلك تضع تلك الإدارة جُلَّ اهتمامها في تقدير وحساب درجة المخاطر التي تحيط بالائتمان، حيث لا يتوقف الأمر عن الاعتراف بالمخاطر وإنما يجب الاهتمام بمعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد من احتمال حدوثها، إلى جانب تحليل المخاطر والتنبؤ بها مسبقاً بما يسمح لإدارة الائتمان التحكم في تلك المخاطر وتخفيف حدتها، وتجنب آثارها السلبية على أداء ومركز الجهاز المصرفي بغرض المحافظة على نموه وتطويره والمساعدة في استرداد الأموال المستثمرة وعوائدها (صالح وفريده، 2007).

إن المخاطر التي تتعرض لها المصارف هي نتيجة انعكاسات للمخاطر النظامية وغير النظامية (الزبيدي، 2002)، فالمخاطر النظامية هي جميع المخاطر التي تصيب كل الاستثمارات في السوق بغض النظر عن ظروف المصرف، وذلك بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية، حيث يصعب التنبؤ بها والتحكم والسيطرة عليها مثل (التضخم، الكساد، أسعار الفائدة، التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية) (هندي، 2006)، أما المخاطر غير النظامية فهي تنشأ بسبب ظروف خاصة بالمصرف، مثل (ضعف الإدارة المصرفية، الأخطاء الإدارية).

ويمكن النظر إلى المخاطر التي تحيط بالعملية الائتمانية من خلال تحليل جوانبها المختلفة كالاتي (موسى، 2012):

#### أ- المخاطر المتعلقة بالعمل:

- 1- أهلية العميل وتعني قدرة العميل على إدارة نشاطه بكفاءة.
- 2- السمعة الاجتماعية للعميل: وتعني مدى قدرة وصدق العميل بالوفاء بتعهداته والتزاماته، لذلك يجب على المصرف الاهتمام بعنصر السمعة، فغياب احترام العميل لتعهداته والتزاماته، فإن ذلك يعني أن كافة الإجراءات والاحتياطات التي يتخذها المصرف للمحافظة على التسهيلات الائتمانية لن تؤتي ثمارها.

3- الملاءة المالية للعميل: يقصد بالملاءة المالية للعميل توفير القدرة المالية لسداد ديونه في موعدها، حيث يمكن التعرف على مقدرة العميل من خلال دراسة مدى سلامة مركزه المالي عن طريق تحليل القوائم المالية لإعطاء فكرة واضحة عن مقدرته على السداد.

4- حاجة العميل للائتمان: يجب على المصرف دراسة نشاط العميل وسوق المنافسة للسلعة المنتجة مع بيان الطلب عليها، ومدى مرونته، ومدى توفير المواد الخام اللازمة لنشاطه.

#### ب- المخاطر المتعلقة بالقطاع الذي يعمل فيه العميل:

تتعلق هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يمارسه العميل، وقد يواجه المصرف صعوبة في تقدير درجة تلك المخاطر بسبب اختلاف الظروف التشغيلية والتنافسية لوحدات القطاع المنتمي إليه.

#### ت- المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوب تمويلها:

تختلف هذه المخاطر من عملية إلى أخرى، وذلك في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان، والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة بالنشاط المراد تمويله.

فمثلاً مخاطر الائتمان المتعلقة بضمان أوراق مالية تختلف عن المخاطر المتعلقة بضمانات الرهن العقاري، ومخاطر الائتمان لشركات المقاوله ترتبط بكفاءة الشركة وخبرتها وملاءتها المالية.

#### ث- المخاطر المرتبطة بالظروف العامة:

تتعلق هذه المخاطر بالظروف المرتبطة بالاقتصاد والأوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية، فهي تزيد في ظروف الكساد، وتتناقص في ظروف الراج.

#### ج- المخاطر المتعلقة بظروف المصرف، وتشمل:

- 1- عدم إجراء دراسة لنشاط وبيانات العميل.
- 2- عدم اخذ في الحسبان أي التزامات أخرى على العميل.
- 3- منح العميل تسهيلات بدون ضمانات كافية.
- 4- عدم تحليل التدفقات النقدية للعميل لبيان قدرة العميل على السداد.
- 5- الاكتفاء بنقاط القوة عند العميل، وتجاهل نقاط الضعف.



## ح- المخاطر المتعلقة بالغير.

تتعلق هذه المخاطر بمدى تأثير العميل والمصرف بأي أحداث خارجية مثل إفلاس أحد العملاء ذات المديونية العالية.

من خلال ما سبق يتبين أن التحليل الائتماني يستهدف أساساً تحديد وقياس المخاطر المحتملة، وذلك بغرض الحد من آثارها ما أمكن عن طريق وضع الضوابط، واستيفاء الضمانات المناسبة التي تكفل استرداد القرض في ميعاد الاستحقاق، والحكم عن جدارة المقترض، فالحصول على القرض ليس بالأمر الهين، فهو يتطلب توافر الكثير من المعلومات والبيانات، واستخدام أدوات التحليل المالي بكفاءة، ويستلزم ذلك كله خبرة عالية وحساً ائتمانياً صائباً.

### 3.5 نماذج ومعايير تقييم مخاطر الائتمان:

تتعدد المخاطر الائتمانية التي تواجه المصارف، حيث تقوم المصارف بإدارة تلك المخاطر من خلال مجموعة من المعايير بهدف تحديد وقياس ومتابعة تلك المخاطر والرقابة عليها، فهناك عدة نماذج ومعايير لمنح الائتمان يعتمد عليها محللو ومانحو الائتمان على المستوى الدولي عند منح التسهيلات الائتمانية، حيث يقوم المصرف كمانح للائتمان بدراسة الجوانب المتعلقة بهذه العملية كمقرض (الدغيم وآخرون، 2006)، وهي تتضمن مجموعة من الأسس والشروط الإرشادية التي تزود بها إدارة الائتمان المختصة لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بتلك الإدارة، بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية مع سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا طالما كان ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم (شاهين، 2010)، فالحالة التي اتخذ فيها القرارات الائتمانية هي حالة الخطر، فمتخذ القرار الائتماني في المصرف لا يستطيع أن يتنبأ بنتائج قراره بدقة كاملة، ولكنه يستطيع عن طريق تحليل وتقييم المخاطر المصاحبة لعمليات الائتمان أن يصل إلى تقدير احتمالات موضوعية محددة للقرار الذي سوف يتخذه بخصوص منح الائتمان (مطر، 2010).

وفيما يلي تحليلاً للنماذج التي يمكن استخدامها لتقييم المخاطر الائتمانية (الخطيب، 2004):

أ- نموذج الائتمان المعروف بـ (5C,S)، وهي تعني أن هناك خمسة عناصر واجبة الدراسة جميعها تبدأ بحرف (C) باللغة الانجليزية، وهي:

1- الشخصية (Clint): هي مجموعة من الصفات التي يمكن من خلالها الاستدلال أو التنبؤ برغبة العميل في سداد التزاماته في موعدها، حيث يمكن الحكم عليها من خلال عاداته الشخصية أو المصارف التي سبق التعامل معها أو عملاءه، أو الاستفسار عنه في غرفة التجارة والضرائب، وما إذا كان هناك شكاوى أو احتجاج عليه بسبب المماطلة في الدفع.

2- المقدرة على الدفع (Capacity): تعني إمكانية قيام العميل بسداد ما عليه من أقساط في المواعيد المحددة، وذلك من خلال الوقوف على قدرة المشروع على توليد الدخل، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال عدة مؤشرات كربحية النشاط، ومعدل دوران المخزون، والتدفقات النقدية، وقابلية تحويل أصوله إلى نقدية، وحجم مبيعاته، ونوعية منتجاته، وموقفها التنافسي، وخصائص القوى العاملة لديه، ومدى اعتماد الإدارة على أساليب الإدارة الحديثة.

3- المركز المالي للعميل (Capital): تعني ملاءة ومثانة المركز المالي للمقترض، وتظهر من خلال الوقوف على صافي أصوله (حقوق الملكية)، وتحليل بعض النسب المالية ومقارنتها مع نشاط المنشأة لعدة سنوات مالية أو مع منشآت أخرى مماثلة، وبالتالي قياس قدرته على السداد.

4- الظروف العامة (Condition): تتعلق بمدى تأثر نشاط المقترض بالظروف الاقتصادية والسياسة التي تمر بها بلده، وطبيعة المنافسة السائدة في المجال الذي يعمل فيه، فإذا كانت التنبؤات المتوقعة غير مرضية فإن المنطق هو عدم منح الائتمان خاصة إذا كانت مدة القرض طويلة أو تتأثر بشكل مباشر بتلك الظروف.

5- الضمانات (Collateral): تعتبر الضمانات المصدر القانوني للسداد، وهي تشكل حماية لدرء مخاطر التوقف عن السداد، وبذلك تكون معادلة منح الائتمان محكومة بالمخاطر كما يلي: (الشخصية + رأس المال + المقدرة + الضمان + الظروف الاقتصادية المحيطة بالنشاط = خطر الائتمان).

ب- نموذج الائتمان المعروف بـ (5P,S)، وهي تعني أن هناك خمسة عناصر واجبة الدراسة جميعها تبدأ بحرف (P) باللغة الانجليزية، وهي:

1- نوع العميل (People): هي نفس المعيار الوارد في النموذج السابق الذي يتعلق بشخصية العميل.

2- القدرة على السداد (Payment): هي نفس المعيار السابق الوارد في النموذج السابق الذي يتعلق بالقدرة على السداد.

3- الغرض من الائتمان (Purpose): وتعني الأنشطة التي تستثمر فيها الأموال المقترضة، ومدى توافقه مع سياسة المصرف ومع قدرات وخبرات العميل ومقوماته الائتمانية إلى جانب مدى مناسبة حجم ومبلغ التسهيل ونوعه مع الغرض المطلوب منه والحصة السوقية (الزبيدي، 2002).

4- الحماية (Protection): يتم ذلك من خلال توفر الضمانات التي يقدمها المقترض من حيث قيمتها العادلة أو قابليتها للتسييل في حالة عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته، مما يجعل من عملية الاقتراض آمنة وسليمة وبأقل مخاطر ممكنة (الخطيب، 2005).

5- النظرة المستقبلية (Perspective): تتعلق باستكشاف أبعاد حالة عدم التأكد التي تحيط بالائتمان ومستقبله، أي استكشاف كل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعميل سواء كانت داخلية أو خارجية، وبذلك فقد تتأثر السياسة الائتمانية للمصارف بمؤشرات الاقتصاد مثل معدل النمو العام، ونسبة التضخم ومعدلات الفوائد، ومدى قدرة العميل في المحافظة على استقرار تلك الظروف (الزبيدي، 2002).

ت- نموذج الائتمان المعروف بالملاءة المالية، وتشمل:

1- السيولة: وهي مدى قدرة الشركة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها، ويمكن قياسها بالمعادلات التالية:

1. نسبة السيولة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة.

2. نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة - المخزون) / الخصوم المتداولة.

3. رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة.

2- **النشاط:** وهي أن توسع نشاط العميل يحتاج إلى تمويل سواء من الداخل (حقوق الملكية)، أو من الخارج متمثلة في القروض من الآخرين، حيث يمكن تقييمها من خلال المعادلات التالية:

1. دوران الذمم المدينة = المبيعات / الذمم المدينة.

2. معدل فترة التحصيل = الذمم المدينة / المبيعات \* 360 يوم.

3. دوران المخزون = المبيعات / المخزون.

4. دوران مجموع الأصول = المبيعات / مجموع الأصول.

3- **الربحية:** وهي الغرض الذي من أجله يتم الحصول على التمويل من الخارج، وهي تشكل أساس

البناء والهيكلة المالي للعميل، ويمكن قياسها من خلال المعادلات التالية:

1. العائد على الأصول (الاستثمار) = صافي الدخل / مجموع الأصول.

2. هامش الربح = صافي الدخل / المبيعات.

3. العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل / حقوق الملكية.

ث- نموذج الائتمان المعروف ب (Prism):

يعتبر هذا النموذج أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في مجال التمويل الائتماني وقراءة مستقبل الائتمان، والتنبؤ بالمخاطر التي قد تحيط به، وهو يعكس جوانب القوة لدى العميل، وتساعد إدارة الائتمان على تشكيل أداة قياس يتم من خلالها الموازنة بين المخاطر والقدرة على السداد، وهي تتكون من خمسة حروف تعبر كل منها عن معيار معين وهي (الزبيدي، 2002):

1- **التصور (Perspective):** ويقصد به الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظرة

تحقيقها منه، بمعنى القدرة على تحديد المخاطر والعوائد المحيطة بالعميل والإستراتيجيات المتعلقة بالتشغيل والتمويل التي من شأنها تحسين الأداء، وتعظيم القيمة السوقية للسهم.

2- **القدرة على السداد (Repayment):** ويقصد به قدرة العميل على تسديد القرض وفوائده خلال

الفترة المنفق عليها، وذلك من خلال تحديد نوعية مصدر السداد المرتبطة بالقدرة التشغيلية للعمليات عن توليد التدفقات النقدية التي يتم استخدامها لتسديد التزاماته.

3- **الغاية من الائتمان (Intention or Purpose):** ويقصد به تحديد الغاية من الائتمان المقدم للعميل، والتي تشكل الأساس لدراسة القطاع الموجه إليه الائتمان.

4- **الضمانات (Safeguards):** ويقصد به تحديد الضمانات المقدمة للمصرف، والتي تشكل عنصر الأمان في حالة إخفاق المقترض عن السداد، حيث تعتمد على قوة المركز المالي للعميل، بالإضافة إلى ما يتم وضعه من شروط في عقد الائتمان لضمان السداد.

5- **الإدارة (Management):** وهي تركز على تحليل النشاط الإداري للعميل، ويشتمل على:

1. العمليات: حيث يتم التعرف على أسلوب العميل في إدارة أعماله وأسلوبه في إدارة الائتمان، ومدى تنوع منتجاته.

2. الإدارة: حيث يتم الوقوف على الهيكل التنظيمي للعميل والسيرة الذاتية لمدراء الأقسام، وقدرة الإدارة على تنظيم العمل والسير به نحو النجاح والنمو.

من خلال ما سبق يتبين أن المصارف تعتمد على مجموعة من المعايير والنماذج في تقييم كل عملية ائتمانية، بهدف تحديد الجدارة الائتمانية للعميل والوصول إلى القرار الائتماني المناسب، وضمان جودة محافظها الائتمانية من حيث النوعية والتركيبة الجيدة، إضافة إلى التخفيف من حدة مخاطر الائتمان وتأثيرها على قيمة المصرف، كما تزداد مخاطر الائتمان عندما يتخطى المصرف تلك النماذج الجيدة في العملية الائتمانية، فمنح الائتمان الجيد والمستند إلى مبادئ جيدة يؤدي إلى تسهيلات جيدة، ويضمن للمصرف استمرارية المحفظة الائتمانية.

### 3.6 التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية:

تطلب عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف دراسة العديد من العوامل المؤثرة التي قد تسهم في تسيير أو تحسين عملية إعادة سداد القرض، ومن هذه العوامل عمليات التحليل المالي اللازمة لتقييم طلب الائتمان محل الاهتمام (شاهين، 2010)، حيث أن المصارف تسعى لتوظيف أصولها لتحقيق أعلى عائد مع تقليل المخاطر التي قد تتعرض لها، لذلك فإن التحليل المالي يعد كمصدر للمعلومات الائتمانية وقاعدة أساسية لصناعة القرارات الائتمانية الناجحة مع تحديد نقاط القوة وإيجابيتها، وأيضاً تحديد نقاط الضعف ومسبباتها عند المقترضين.

وعليه من أجل الوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة ذات مخاطر منخفضة ينبغي على ضابط الائتمان أن يستعمل الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكنه من الحصول على المعلومات اللازمة، ومن أهم تلك الأدوات التي يمكن استخدامها التحليل المالي بالنسب، حيث يقوم هذا التحليل على أساس مكونات القوائم المالية من خلال علاقتها ببعضها البعض، أو استناداً إلى معايير محددة بهدف الخروج بمعلومات عن المؤشرات والظروف السائدة لدى العميل موضوع التحليل (الدوري وأبو زناد، 2003)، فمن خلال تلك النسب يتم بيان أهمية الربط بين السيولة والاقتراض والقدرة على الاستمرار والنمو للعملاء وقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم، ومن خلالها أيضاً يتم تحديد جودة المعلومات التي يقدمها المقترضون، مما يؤدي إلى حصولهم على التمويل اللازم، وبالتالي تحقق أهدافهم بصورة مقبولة، مما ينعكس على النمو الاقتصادي ويقلل من فرص إفلاسهم (الزرقان، 2010).

فهناك العديد من الأسس التي يتوجب إتباعها في التحليل المالي بالاستخدام الأنسب، وذلك لضبط عملية التحليل ومن هذه الأسس (عقل، 2006):

1- تحديد واضح لأهداف التحليل المالي، فالهدف الرئيسي للتحليل هو فهم البيانات الواردة في القوائم المالية، بحيث تكون ذات دلالات تساعد متخذ القرار الائتماني.

2- تركيب النسب بطريقة منطقية، حيث يتم تركيب النسب لتعكس علاقات اقتصادية معينة.

فعند تحليل المركز المالي للعميل يتم استخدام عدد من النسب المالية، والتي يمكن تقسيمها إلى عدة مجموعات، بحيث كل مجموعة تقيس وتدرس ظاهرة معينة، ويتوقف ذلك على الهدف من التحليل (العصار والشريف، 2001). كما تعتبر النسب المالية محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين خاصتين في القوائم المالية، لذا فيه تزود دائرة الائتمان بفهم أفضل عن حقيقة العميل محل التمويل، ولغايات التحليل الائتماني يتم احتساب مجموعة من النسب التالية (عقل، 2006):

1- نسبة السيولة.

2- نسبة النشاط.

3- نسبة المديونية.

## أولاً: نسبة السيولة:

يتم من خلالها قياس مدى قدرة العميل على تحويل أصوله إلى نقدية بأقصر وقت وبأقل خسائر، ويمكن قياسها من خلال المعادلات التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

فالنسبة النمطية لها (2:1) كما هو متفق عليه في كافة المصارف كمعيار للصناعة، فهي تمثل حد الأمان الذي يضمن المصرف قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته، فكلما كانت النسبة عالية دل على أن السيولة عالية لدى العميل، ولديه القدرة على تسديد التزاماته (أبو معمر، 2000).

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة - المخزون السلعي}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

النسبة النمطية لها (1:1) فهي تظهر قدرة العميل على الالتزام بالوفاء بالتزاماته دون الاعتماد على المخزون (Gitman, 2006).

## ثانياً: نسب النشاط:

وهي تقيس مدى كفاءة العميل في إدارة الموجودات والمطلوبات، ومن ثم قدرته على الاستخدام الأمثل لتلك الموجودات (مطر، 2010)، ويمكن قياسها من خلال المعادلات التالية:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وهي تقيس مدى فعالية استخدام العميل لأصوله لتوليد أرباح، ولا يوجد معدل نمطي لجميع العملاء، فهو يختلف من صناعة إلى أخرى (Gitman, 2006).

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}}$$

وهي تقيس مدى قدرة الأصول المتداولة على توليد المبيعات، فارتفاع هذا المعدل يعتبر مؤشر إيجابي (السعايدة وفريد، 2004).

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}}$$

وهي تقيس مدى قدرة الأصول المتداولة على توليد المبيعات، فارتفاع هذا المعدل يعتبر مؤشر إيجابي (الشديفات، 2001).

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الذمم المدينة}}$$

$$\text{متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة} = \frac{\text{الذمم المدينة} * 360 \text{ يوم}}{\text{المبيعات}}$$

وهي تعبر عن المدة اللازمة للعميل لتحصيل الذمم المدينة وعلاقتها بسياسة البيع وكفاءة أداة الائتمان، فكلما زاد معدل الدوران أو متوسط فترة التحصيل يعتبر مؤشر جيد، والعكس بالعكس (مطر، 2002).

$$\text{معدل دوران الذمم الدائنة} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{الذمم الدائنة}}$$

$$\text{متوسط فترة تسديد الذمم الدائنة} = \frac{\text{الذمم الدائنة} * 360 \text{ يوم}}{\text{المبيعات}}$$

وهي تعبر عن كفاءة العميل في إدارة وسياسة البيع والشراء، فكلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة وزاد متوسط فترة تسديد الائتمان الممنوح للعميل يعتبر مؤشر إيجابي في تخفيض ضغوطات السيولة.



$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{المخزون}}$$

$$\text{متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون} = \frac{\text{المخزون} * 360 \text{ يوم}}{\text{تكلفة المبيعات}}$$

وهي تعبر عن مدى كفاءة العمل في إدارة المخزون واستغلال الموارد المالية بشكل كفؤ، فكلما زاد معدل دوران المخزون وانخفض متوسط فترة الاحتفاظ به كان مؤشر جيد، والعكس بالعكس، لأنه يزيد من مخاطر إدارة المخزون (مطر، 2010).

### ثالثاً: نسبة المديونية:

$$\text{نسبة القروض إلى الأصول} = \frac{\text{نسبة إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

وهي تعبر عن مدى الاعتماد على الرفع المالي والقدرة على الاقتراض للتمويل للعمل، فكلما زاد الرفع المالي انخفضت حقوق الملكية (الذبيدي، 2001).

$$\text{نسبة القروض إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{نسبة إجمالي الديون}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

ويعتبر انخفاض تلك النسبة حماية للمصرف مانح الائتمان، لأنه في حالة الزيادة قد يؤدي ذلك إلى عدم قدرة العمل على سداد التزاماته، وهذا يؤدي إلى زيادة مخاطر التمويل (عقل، 2006). وبذلك فإن التحليل المالي يتم على القوائم المالية لعملاء المصرف طالبي الائتمان، وأن النتائج التي يصدر عنها هذا التحليل تمثل إحدى العوامل التي يتوقف عليها قرار منح الائتمان ودرجة المخاطر التي تحيط به، وتتمثل هذه القوائم فيما يلي:

1- الميزانية العمومية: وهي القائمة التي تعكس الوضع المالي للعمل خلال لحظة معينة من خلال عرض جانب الأصول الذي يوضح استثمارات العمل طالب الائتمان، أما جانب الخصوم فيوضح

مقدار ما تم تحويله من خلال الاقتراض من الغير (الالتزامات)، أو من خلال الملاك (حقوق المساهمين).

2- **قائمة الدخل:** وهي القائمة التي توضح الإيرادات والنفقات خلال فترة مالية معينة، وتظهر صافي الربح المتولد من تلك العمليات.

3- **قائمة التدفق النقدي:** وهي القائمة التي توضح التدفق النقدي الداخلى والخارج من الإيرادات، وكذلك النفقات الناتجة عن ممارسة العمل لأنشطته خلال فترة مالية معينة، وبالتالي فهي تقدم معلومات مفيدة عن مصادر واستخدامات النقدية.

4- **قائمة التغير في حقوق المساهمين:** وهي القائمة التي تظهر التغيرات التي تحدث في رأس المال زيادة أو خفصاً، بالإضافة إلى التغيرات في الأرباح المحتجزة خلال الفترة المالية، وبالتالي فإنها توضح التطورات التي حدثت على حقوق المساهمين.

ولكي تقي هذه القوائم باحتياجات المستخدمين لابد من توفر شرطين أساسيين هما (جربوع، 2002):

1- أن تتسم المعلومات التي توفرها القوائم المالية بقدر معقول من المصدقية ليكون بالإمكان الاعتماد عليها والوثوق بها في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

2- أن تكون تلك المعلومات قابلة للمقارنة وتظهر المؤشرات المشتقة منها القدرة على استخدامها كأساس لتقييم أداء المنشأة، والوقوف على مركزها المالي، وإجراء المقارنات بقدر كبير من الموضوعية.

من خلال ما سبق يتبين أن التحليل المالي يعد أحد الموضوعات البالغة الأهمية في حقل الإدارة المصرفية، حيث يتم من خلاله تقييم كافة قرارات الإدارة المالية سواء التي تتعلق بالاستثمار أو التمويل، إضافة إلى ذلك فإن التحليل المالي يعد وسيلة في غاية الأهمية في تقييم موقف المصرف، وكذلك في تحديد نقاط الضعف ومسبباتها، كذلك اكتشاف الفرص والتهديدات التي تواجه المصرف، لذلك فإن التحليل المالي يعتبر من أنسب الوسائل أو الأدوات لتحقيق تلك الغايات.

### 3.7 مخاطر التعثر المصرفي أسبابها وطرق الوقاية منها:

لما كانت عملية الائتمان المصرفي تحمل في طياتها العديد من المخاطر أهمها مخاطر الائتمان، لذلك فهي تؤثر بصورة مباشرة على المركز المالي للمصرف ونتائج أعماله، وتحد من قدرته على منح التسهيلات وممارسة دوره في عملية التنمية، بما يعكس سلباً على اقتصاد البلد.

ولتفادي تصاعد ظاهرة الديون المتعثرة وعدم قدرة المدينين على الوفاء بالالتزامات تجاه المصارف أو الفشل في إدارة الأموال، لذلك بات ينظر إلى تلك الظاهرة بأنها أحد أسباب الأزمات المصرفية ذات الأثر الجوهري على أداء المصارف، كما بات من الواضح أنه لا يوجد مصرف خالي من تلك المخاطر، لذلك يجب أن تكون التسهيلات الائتمانية محسوبة ومدروسة من جميع الجوانب لضمان أكبر قدر من الأمان للعمل المصرفي (الخرجي، 2004).

فهناك عدة عوامل التي تشترك جميعها أو بعضها فتؤدي إلى التعثر الائتماني، ويمكن تقسيم هذه الأسباب إلى ثلاثة عوامل:

أولاً: عوامل تخص المصرف:

هناك العديد من العوامل التي تتعلق بالمصرف تكون سبباً في عملية التعثر المصرفي أهمها (الخرجي، 2004):

- 1- قصور دراسة منح التسهيلات الائتمانية.
- 2- عدم تحليل مخاطر الائتمان تحليلاً موضوعياً من حيث: مخاطر الإدارة، السوق ورأس المال، والضمانات.
- 3- عدم المعالجة السليمة للتجاوزات التي تحصل بين الحين والآخر بالتسهيلات.
- 4- اهتمام المصارف بزيادة أرباحها على حساب المخاطر التي تتضمنها عملية التوسع في الإقراض.
- 5- عدم قيام المصارف بمتابعة أوضاع المقترضين والمشاريع الممولة إلا بعد أن يصل القرض إلى مرحلة التعثر.
- 6- اعتماد القرار الائتماني على الضمانات أكثر من اعتماده على جدوى المشروع الممول.

## ثانياً: عوامل تخص العميل:

هناك العديد من العوامل التي تتعلق بالعميل تكون سبباً في عملية التعثر المصرفي أهمها

(الزبيدي، 2002):

1- عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة للمصرف.

2- استخدام التسهيلات الائتمانية في غير الغرض الممنوحة من أجلها.

3- التوسع غير المدروس لعمليات العميل الاستثمارية.

4- عدم توفر الكفاءات الإدارية والفنية لدى العميل.

5- العوامل الشخصية وقدرته على إدارة المشروع.

## ثالثاً: عوامل تخص الظروف المحيطة بالعميل:

هناك العديد من العوامل التي تتعلق بالظروف المحيطة بالعميل تكون سبباً في عملية التعثر

المصرفي أهمها (الزبيدي، 2002):

1- الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على نشاط الائتمان بالمصرف، بالإضافة

إلى الحروب والكوارث الطبيعية.

2- عدم استقرار أسعار الصرف.

3- تغير غير متوقع بالتشريعات والأنظمة.

ومما لاشك فيه أن استمرار حالات التعثر بالمصارف دون وضع حل لها يزيد من المشكلات

المتربة على هذا التعثر، والتي تمتد آثارها إلى الاقتصاد بجميع قطاعاته، فهذه الظاهرة لها آثار سلبية

على الإيرادات والسيولة والربحية والسمعة، الأمر الذي يجعل معظم المصارف تعتمد إلى دراسة

سياساتها وإجراءاتها الائتمانية لتتناسب مع المتغيرات، وذلك للمحافظة على أموال المودعين وحقوق

المساهمين، ومن هذه الآثار السلبية:

1- التعثر المصرفي يتطلب تكون احتياطي ومخصصات للديون المشكوك في تحصيلها، مما يؤدي

إلى انخفاض في أموال المصرف بسبب عمل احتياطي لدى السلطات الرقابية.

2- ارتفاع تكلفة تحصيل الديون المتعثرة مثل مصاريف القضاء والمحاماة.

3- بذل الوقت والجهد لتحصيل الديون المتعثرة.

4- انخفاض العائد على الاستثمار.

5- الإقلال من معدل دوران أموال المصرف، وزيادة تكلفة الفرصة الضائعة.

6- انخفاض ربحية المصرف بسبب عدم عرض برامج جديدة للائتمان بسبب انخفاض السيولة.

ونظراً لأهمية هذا الأمر الذي يأخذ حيزاً واسعاً من اهتمام المسؤولين في المصارف، وعلى وجه الخصوص مسؤولي إدارات الائتمان، وضعت لجنة بازل العديد من المقررات التي ركزت بدورها على الأسس السليمة لكيفية إدارة مخاطر الائتمان، وضرورة أخذ المزيد من الاحتياطات والمعالجات لتدارك هذه المخاطر والتخفيف منها.

إن أفضل الطرق للتعامل مع الديون المتعثرة هو العمل على تفاديها من خلال صياغة وتنفيذ سياسة ائتمانية، حيث أن يتم منح التسهيلات الائتمانية وفقاً للتدفقات النقدية لنشاط العميل مع أخذ الضمانات الكافية والقوية التي يمكن تحويلها لنقدية إذا تطلب الأمر ذلك. هذا وفي حالة توصل إدارة الائتمان من خلال تحليل الملاءة المالية للعميل وظهور مؤشرات أنه قد دخل في مرحلة الفشل أو التعثر المالي، فإن ذلك يتطلب اللجوء إلى عدة أمور تساعد في معالجة التعثر أهمها (الزيدي، 2002):

1- منح العميل فترة سماح لتسديد الأقساط.

2- إعادة جدولة الدين.

3- عدم ملاحقة العميل قضائياً، ومنحه فرصة للنهوض بنشاطه مرة أخرى.

4- اللجوء إلى الضمانات لتسييلها لصالح المصرف.

من خلال ما سبق يتبين أن هناك أسباباً وعوامل كثيرة تؤدي إلى نشوء الديون المتعثرة لدى المصارف، فالتسهيلات الائتمانية تتضمن درجة عالية من المخاطر تزداد كلما ازداد اندفاع المصارف في الإقراض أو التسرع في منحه، فالمصرف يتمكن من التحليل الدقيق لمراكز الزبائن الائتمانية مع العمل نحو التنبؤ بمشاكل التحصيل في المستقبل في ظل توقع وجود متغيرات متعددة ومفاجئة، حيث

لا تستطيع المصارف تفادي خسائر الائتمان بصورة كلية، الأمر الذي يستوجب إتباع الأسس المصرفية السليمة في عمليات منح الائتمان، ومتابعته تجنباً للتعثر.

### 3.8 مخففات مخاطر الائتمان:

تتمثل مخففات مخاطر الائتمان في أسلوب إدارة التعامل مع تلك المخاطر، واستخدام تقنيات وأدوات التحوط، والوقوف على مدى قبول العميل تحمل المخاطرة العالية، أو أنه لا يرغب في تحمل أو قبول مخاطر الائتمان، أو أنه معتدل في تحمل وقبول تلك المخاطر، إضافة إلى التقنيات المستخدمة في تخفيض مخاطر المحفظة الائتمانية، والتي تشكل المحصلة النهائية لتخفيف حدة تلك المخاطر (Raspanti & Szakal, 2002).

هذا وتظهر أهمية استخدام استراتيجيات التحوط كأداة مهنية في تخفيف المخاطر الكلية للمصرف، ولقد ركزت اتفاقية بازل (II) على الأدوات والتقنيات المستخدمة في تخفيف المخاطر الائتمانية (Bomfim, 2001)، وذلك بهدف توفير غطاء كلي أو جزئي لمختلف التعرضات لتلك المخاطر المحتملة مثل (Price Waterhouse Coopers, 2006):

#### أ- الضمانات:

الضمان يؤدي دوراً مهماً في القرار الائتماني، وخاصة في التسهيلات ذات المخاطر المرتفعة أو القيم الكبيرة، وغالباً يرغب المصرف في وجود مصدر بديل للسداد في حالة اكتشاف أخطاء في خطط العميل دون أن يتمكن من تسديد التزاماته مثل (الحجوزات النقدية، الرهونات العقارية، رهن الأوراق المالية، حوالة حق، تجبير بوليصة تأمين)، وعليه يجب أن يتوافر في الضمان عدة شروط أهمها:

- 1- سهولة التقييم.
- 2- سهولة التسجيل.
- 3- الاستقرار النسبي للضمان.
- 4- نسبة التغطية من الائتمان.
- 5- سلامة وفاعلية التوثيق القانوني والزاميته.

## ب- الكفالات:

تتم العملية الائتمانية بين المصرف والمدين، وفي بعض الأحيان يطلب المصرف طرف آخر ككفيل لتعزيز قرار المنح وحماية أصوله، بحيث يعود المصرف عليه في حالة امتنع أو عجز المدين عن سداد التزاماته، ويتم ذلك إما بكفالة أشخاص لديهم رواتب محولة لدى المصرف، أو كفالة مالية من مصرف آخر بحيث تكون ملزمة له في حالة عجز المدين عن السداد، وبالتالي فإنها توفر غطاءً قانونياً وتنفيذياً واستقراراً للقيمة. وتكون الحماية الائتمانية من خلال الكفالات المقبولة إذا تم إصدارها من الجهات التالية: (الوحدات السيادية في القطاع العام، والمصارف، والمؤسسات المالية)، وهي لها أوزان مخاطر أقل من وزن مخاطر العميل (Price Waterhouse Coopers, 2006).

## ت- المشتقات المالية:

تعتبر المشتقات الائتمانية أداة حديثة لتخفيف مخاطر الائتمان من خلال عقود ثنائية يتم تداولها في القطاع الخاص، وتسمح لأطرافها بإدارة التعرضات لمخاطر الائتمان، كما هو الحال عندما يخشى مصرف ما من عدم قدرة عميله على سداد التزاماته، فيتجه لحماية نفسه من الخسائر بتحويل المخاطر لطرف آخر، بينما تبقى الالتزامات ضمن مهام المصرف (Croahy, et al., 2001).

فاستخدام المصارف للمشتقات المالية يساعدها في تخفيض تلك المخاطر من خلال التالي

:(Price Waterhouse Coopers, 2006)

- 1- السيطرة على المخاطر الائتمانية لأي دين.
- 2- التحوط ضد الخسائر يلتزم الطرف الآخر دفع القيمة للطرف المنشئ عند حصول تعثر ائتماني.
- 3- تقليل مخاطر التركيز وتوفير التنوع في المحفظة الائتمانية.
- 4- العمل كغطاء تأميني من حيث تقليل المخاطر المرتبطة بالأصول.

من خلال ما سبق يتبين أن الضمانة تؤدي دوراً مهماً في القرار الائتماني، وخاصة في التسهيلات ذات المخاطر المرتفعة أو القيم الكبيرة، وبالرغم من ذلك لا ينبغي أن تكون الضمانات هي أساس منح الائتمان، فكثير من التسهيلات الائتمانية التي اعتمدت على الضمانات تعثرت لأن

الضمانات في حد ذاتها لا تصلح أساساً كافياً لمنح الائتمان من عدمه، لأن الأصل فيها أنها مكتملة للجدارة الائتمانية للعميل، وأن الهدف من وجود الضمان هو التحوط الكلي أو الجزئي للائتمان.

### 3.9 أنواع المخاطر المصرفية:

تتعرض المصارف بحكم طبيعة عملها إلى عدة مخاطر تؤثر على نشاطها ونموها، وتنقسم إلى قسمين: مخاطر مالية، ومخاطر العمليات.

#### أولاً: المخاطر المالية:

وهي تتضمن جميع المخاطر المتعلقة بإدراة الموجودات والمطلوبات لدى المصرف، وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة مستمرة من قبل الإدارة وفقاً لتوجه حركة السوق، والأسعار، والعمولات، والأوضاع الاقتصادية، والعلاقة بالأطراف ذات العلاقة، ومن أهم أنواع المخاطر المالية ما يلي:

#### أ- المخاطر الائتمانية:

تشكل عمليات منح القروض النشاط الرئيسي للمصارف، وهي تتطلب الحكم على الملاءة المالية للعميل، وإن كان ذلك غير صحيح دائماً، لأنه قد تنخفض ملاءة العميل مع الزمن لأسباب وعوامل معينة.

فالمخاطر الائتمانية والتقصير من قبل العميل في الأداء وفق التعاقد عن منح الائتمان تعد من المخاطر الرئيسية التي تواجهها المصارف (أبو خريص وتلاوة، 2012).

تتشأ المخاطر الائتمانية في المصارف نتيجة لعدم سداد التمويل في تاريخ استحقاقه بسبب إما لعجز سببه التعثر أو الإفلاس، أو مماثلة متعمدة، وفي هذه الحالة يلجأ المصرف إلى الضمان باعتباره ملاذاً آمناً، وقد تنشأ تلك المخاطر نتيجة أخطاء من العاملين في دائرة التمويل، أو لعدم وجود تدريب كافي ونقص في خبراتهم، أو لعدم توفر سياسة ائتمانية رشيدة لدى المصرف مع ضعف في الإجراءات الرقابية عليها، كما أنها تلازم الائتمان المصرفي بشكل مستمر، بل ما يتحقق من ربح هو ناتج عن التعامل الكفاء مع تلك المخاطر الذي يقوم على ثلاثة أركان تتمثل في ما يلي (السيسي 2004):



1- **مراجعة المخاطر الائتمانية:** وتهدف إلى المراجعة الدورية للعملية الائتمانية للتحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والمعايير الائتمانية، وتقييم مدى التعرض للمخاطر الائتمانية، وتقديم تقارير بذلك إلى الإدارة العليا للمصرف.

2- **تحليل المخاطر الائتمانية:** وتهدف إلى تقييم للعناصر الكمية والنوعية المؤيدة لجدارة العملاء في الحصول على الائتمان، وتقييم لاحتمالات استرداد الدين إما وفقاً لقدرة المقترض على تحقيق تدفقات نقدية تكفي لسداد أصل الدين وفوائده، وإما نتيجة للتسييل الفوري للضمانات.

3- **إدارة المخاطر الائتمانية:** وتهدف إلى استخدام المصرف لكافة الوسائل لتنمية نشاطاته ورقابته في منح الائتمان، ويتكون ذلك من الإستراتيجية الائتمانية (سياسات وإجراءات منح الائتمان)، وتنظيم الوظيفة الائتمانية (عملية منح الائتمان وصرفه، ومتابعته، ورقابته، وتحصيله)، والسياسات المحاسبية للقروض، وإعداد التقارير عنها.

ويمكن قياس المخاطر الائتمانية بالمعادلة التالية:

$$\% = \frac{\text{التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

تقيس هذه المعادلة مدى قدرة المصرف على توظيف أمواله (الموجودات) في عملية التمويل، حيث انخفاض قدرة المصرف على توظيف أمواله يؤدي إلى انخفاض في العائد على الموجودات، كما تعتبر هذه النسبة من أبرز مؤشرات قياس جودة الأصول، والتي تعكس اتجاه درجة المخاطرة في المحفظة الائتمانية في ظل التطورات الاقتصادية والسياسية، حيث يرافق استمرار النمو في التسهيلات الائتمانية تراجع في نسبة التسهيلات المتعثرة مقارنة مع السنوات السابقة، وهذا خلاف الفترة من (2007) حتى سنة (2010)، حيث تبين من المراكز المالية للمصارف الفلسطينية محل الدراسة ارتفاع في معدل مخصصات الديون المشكوك فيها من سنة إلى أخرى نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية في فلسطين خلال تلك الفترة، وتطبيق المعادلة السابقة على البيانات المالية للمصارف يبين الجدول التالي حجم المخاطر الائتمانية لكل مصرف من المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

## جدول رقم (1):

ترتيب تصاعدي للمصارف عينة الدراسة حسب المتوسط العام لمخاطر مخاطر الائتمان

م.	اسم المصرف	مخاطر الائتمان
1.	التجاري الفلسطيني	30.9%
2.	الوطني	\$33.7
3.	الإسلامي الفلسطيني	34.0%
4.	القدس	36.4%
5.	الاستثمار الفلسطيني	46.8%
6.	الإسلامي العربي	47.1%
7.	فلسطين	47.5%

بالرغم من تراجع حجم الديون المتعثرة لدى المصارف موضوع الدراسة، إلا أن بنك فلسطين يعتبر من أكبر المصارف لتلك المخاطر، مما يضطره إلى عمل مخصصات مخاطر الائتمان التي يتم تحميلها على حساب الأرباح والخسائر منسوبة إلى إجمالي التسهيلات، حيث بلغ المتوسط العام لدرجة المخاطر الائتمانية لتلك المصارف ما نسبته (39.48%)، وقد حققت أربعة مصارف متوسطات أقل من المتوسط العام، بينما حققت ثلاثة مصارف معدلات أكبر من المتوسط العام.

### ب- مخاطر السيولة:

تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في الالتزامات الناتج عن قيام العملاء بسحوبات كبيرة على الودائع وطلبات الائتمان (شاهين، 2005)، وعندما تكون سيولة المصرف غير كافية قد يتعرض إلى خسائر نتيجة بيع أصل من أصوله، أو الاقتراض بأسعار فائدة أعلى من سعر الفائدة التي تحصل عليها من الإقراض مما يؤثر في ربحيته، وفي الحالات القصوى

من الممكن أن تؤدي عدم كفاية السيولة إلى انعدام الملاءة المالية للمصرف، وتعد السيولة النقدية وشبه النقدية وتوفيرها من الأهداف الأساسية التي تسعى المصارف على توفيرها للأسباب التالية:

1- **السيولة لمقابلة سحب الودائع:** فهي تمكن من مواجهة سحب الودائع بجميع أنواعها، فقد يتم السحب منها بدون مقدمات أو دلائل أو مؤشرات تعطى للإدارة فرصة لتدبير السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب.

2- **السيولة لأغراض تلبية القروض والسلفيات:** حيث تزيد الحاجة للسيولة نتيجة لزيادة الطلب على القروض بدرجة أكبر من الانخفاض في الودائع، ولتجنب هذا الوضع يحتفظ المصرف بأصول سائلة لتلبية احتياجات العملاء المؤكدة السحب، فإذا زادت القروض بدرجة أكبر من الودائع وكانت الإدارة تتوقع ذلك، فلا بد من تدبير موارد إضافية لمقابلة الزيادة في القروض والسلفيات كمصدر تمويل.

ويمكن تقدير حجم السيولة والتنبؤ بها من خلال الخطوات التالية (عبد الحميد، 2002):

1- إعداد سلسلة زمنية شهرية لإجمالي الودائع وإجمالي القروض، ويتم تعديل الودائع وفقاً لنسبة الاحتياطيات المطلوب احتجازها وفقاً للقانون.

2- رسم خريطة لحركة الودائع والقروض خلال فترة زمنية ماضية.

3- طرح إجمالي الودائع من إجمالي القروض في كل شهر خلال الفترة، لإيجاد سلسلة زمنية للاختلافات بين الودائع والقروض، ونسب الفرق المستخرج لإجمالي الودائع.

4- استخراج درجة الموسمية في الودائع والقروض باستخدام الأساليب الإحصائية والحاسب الآلي.

5- حساب حركة الودائع والقروض المتوقعة خلال العام بشكل شهري، ثم حساب الفرق بينهما خلال تلك الفترة، وحسابها يكون في شكل نسبة مئوية.

ويمكن قياس مخاطر السيولة بالمعادلة التالية:

$$\% = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

يعبر هذا المؤشر على مدى التوافق في آجال الاستحقاق بين التزامات المصارف قصيرة الأجل وأصولها السائلة، بحيث تكون قادرة على مواجهة تلك الالتزامات دون الوقوع في أزمات السيولة، وقد حددت تعليمات سلطة النقد الحد الأدنى للسيولة القانونية الواجب الاحتفاظ بها عند نسبة (25%). وبشكل عام يوضح هذا المؤشر مدى قدرة المصارف على مواجهة المطلوبات المعرضة للسحب، حيث سجل انخفاض في سنة (2014) ليصل إلى (48.3%) مقارنة مع السنوات السابقة (سلطة النقد الفلسطينية، 2014)، وعلى ذلك فإن المصرف مطالب بإدارة سيولته وتقدير احتياجاته منها بدراسة حركة الودائع في الماضي والحاضر ومدى الطلب على السيولة، أو توزيع السيولة على أنواع مختلفة من الموجودات، إذ تتعلق احتياجات السيولة بمقدار الأموال التي يسحبها المودعون من حساباتهم إلى جانب توفير الائتمان تجاه المجتمع الذي يعمل فيه مع الالتزام بما يحدده المصرف المركزي من احتياطي قانوني تجاه الودائع، وتطبيق المعادلة على البيانات المالية للمصارف يبين الجدول التالي حجم مخاطر السيولة لكل مصرف من المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

#### جدول رقم (2):

ترتيب تصاعدي للمصارف عينة الدراسة حسب المتوسط العام لمخاطر السيولة

م.	اسم المصرف	مخاطر السيولة
1.	التجاري الفلسطيني	52.0%
2.	الوطني	55.40%
3.	الإسلامي الفلسطيني	68.10%
4.	القدس	72.30%
5.	الاستثمار الفلسطيني	73.30%
6.	الإسلامي العربي	135.0%
7.	فلسطين	153.60%

يتبين من الجدول السابق أن البنك التجاري أقل المصارف لمخاطر السيولة، حيث أنه يحتفظ بمستوى كافٍ من السيولة لمواجهة السحوبات، بينما نجد أن بنك فلسطين أعلى نسبة لتلك المخاطر، ويعود ذلك إلى وجود تسهيلات تم تصفيتهما أو تأخر في تسديدها بسبب ماطلة بعض العملاء، حيث بلغ المتوسط العام لدرجة مخاطر السيولة ما نسبته (87.10%)، وقد حققت خمس مصارف متوسطات أقل من المتوسط العام لهذه النسبة، بينما حقق مصرفان معدلات أعلى من المتوسط العام.

#### ت-مخاطر سعر الفائدة:

تعد مخاطر سعر الفائدة من أهم مخاطر السوق التي تواجهها المصارف، وهي عبارة عن تعرض المؤسسة المالية إلى تغييرات في أسعار الفائدة. وهي مخاطر تنشأ بسبب: (Rose & Hudgins, 2005).

1- عدم الموازنة ما بين استحقاق الأصول والمطلوبات، وبالتالي اختلاف تكلفة إعادة التمويل أو الاستثمار.

2- تقديم المصرف لقرض بسعر الفائدة السائد الآن مغطى بتمويل حصل عليه بسعر فائدة مرتفع، ثم اضطراره خلال أجل القرض إلى إعادة تمويله بسعر فائدة أعلى، فإذا كان سعر الفائدة على القرض ثابتاً مع ارتفاع سعر إعادة التمويل فإن عائد المصرف سينخفض بسبب عدم توافق أجل القروض مع أجل الودائع، كما يوجد عدة أنواع لأسعار الفائدة (النعيمي، 2010):

1. **سعر الفائدة الاسمي:** وهو السعر الذي تتقاضاه المصارف من عملائها لقاء إقراضهم مبلغاً معيناً من المال، أو السعر الذي تدفعه المصارف لعملائها على أموالهم المودعة لديها.

2. **سعر الفائدة الحقيقي:** وهو الفرق بين سعر الفائدة الاسمي والتضخم.

3. **سعر الفائدة المتوقع:** وهو الفرق بين سعر الفائدة الاسمي والتضخم المتوقع.

من خلال ما سبق فإنه من الطبيعي أن يتطلع المدخرون إلى سعر الفائدة الذي يتقاضونه على مدخراتهم، بحيث يكون مساوياً لمعدل التضخم أو أكثر منه حتى يشكل ذلك تعويضاً لهم عن التدني الحالي أو المتوقع في القيمة الشرائية لهذه المدخرات خلال الفترة التي تبقى فيها أموالهم لدى المصارف، إضافة إلى عائد حقيقي إيجابي مناسب لأموالهم المودعة لدى تلك المصارف.

هذا ويمكن قياس مخاطر سعر الفائدة بالمعادلة التالية:

$$\% = \frac{\text{الموجودات ذات التأثير بأي تقلب في أسعار الفائدة}}{\text{المطلوبات ذات التأثير بأي تقلب في أسعار الفائدة}}$$

وتستخدم هذه النسبة لقياس مدى قدرة المصرف على الاحتفاظ بمستويات مقبولة من السيولة لمواجهة عمليات التمويل أو سحبوات العملاء، وتشمل كل من (حنفي، 2002):

1- الموجودات ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة وهي الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة لأجل بغرض المتاجرة وليس لغرض الاحتفاظ.

2- المطلوبات ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة وهي الودائع التي تتصف بقصر الأجل، وودائع المصارف والمؤسسات المالية، وودائع المصارف المركزية، والتأمينات النقدية، والقروض قصيرة الأجل التي حصل عليها المصرف سواء من المصرف المركزي أو المصارف الأخرى.

فالقطاع المصرفي الفلسطيني كسائر القطاعات المصرفية الأخرى معرضاً لمخاطر تغيرات أسعار الفائدة على العملات الأساسية المتداولة (الدولار الأمريكي، الدينار الأردني، والشيكيل)، مما يستوجب مراقبة ومتابعة التقلبات في أسعار صرف تلك العملات وتأثير ذلك على أسعار الفوائد المتعلقة بها.

ومن الجدير بالذكر هنا أن غياب العملة الوطنية حرم سلطة النقد الفلسطينية من التحكم في عرض النقد كأداة رئيسة لتحقيق أهداف المجتمع الفلسطيني من ناحية، ومعالجة مشاكله الاقتصادية من ناحية أخرى، كالعامل على مكافحة التضخم، وخفض معدلات البطالة، وتشجيع فرص الاستثمار، كما أفقد سلطة النقد التأثير على سعر الفائدة التي تعتبر أهم ركيزة في السياسة النقدية، وبالتالي اختزل جزءاً من مهام سلطة النقد، وحصر مهمتها بالإشراف على المصارف في ظل غياب السياسة النقدية الفعالة.

وبتطبيق المعادلة السابقة على البيانات المالية للمصارف يبين الجدول التالي حجم مخاطر سعر الفائدة لكل مصرف من المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

### جدول رقم (3):

ترتيب تصاعدي للمصارف عينة الدراسة حسب المتوسط العام لمخاطر سعر الفائدة

م.م	اسم المصرف	مخاطر سعر الفائدة
1.	التجاري الفلسطيني	63.0%
2.	الوطني	64.9%
3.	الاستثمار الفلسطيني	65.5%
4.	فلسطين	69.2%
5.	القدس	72.3%
6.	الإسلامي العربي	122.9%
7.	الإسلامي الفلسطيني	171.8%

تحدثت مخاطر سعر الفائدة عندما تكون هناك تفاوت بين قيم الاصول وتكلفة الخصوم، حيث يتضح من الجدول السابق أن المصارف الإسلامية هي أكثر المصارف تعرّض لتلك المخاطر، لأنها لا تتوافق مع سياسات التمويل والاستثمار للبنوك التجارية، حيث بلغ المتوسط العام لتلك المصارف ما نسبته (89.94%)، وقد سجلت خمس مصارف أقل من المتوسط العام، بينما حقق مصرفين متوسطات أقل من المتوسط العام.

### ث- مخاطر رأس المال:

إن خصوصية العمل المصرفي وسماته المرتبطة بأطراف متعددة ومتعارضة تبرز أهمية كفاية رأس المال المصرفي لتلك الأطراف، فإدارة المصرف يهتمها كفاية رأس المال بهدف جذب المودعين والمقترضين والمستثمرين، في حين يهتم المودعين بقوة المصرف وملاءته لحماية ودائعهم من خلال نظرتهم إلى رأس المال، أما المصرف المركزي فيهتم بكفاية رأس المال للمحافظة على أموال المودعين من خلال عدم تدنى الملاءة المالية للمصرف.

ويعتبر رأس مال المصرف مصدر تمويلي، لذلك أولت سلطة النقد أهمية خاصة لتعزيز المراكز المالية للمصارف العاملة في فلسطين من خلال تدعيم رؤوس أموالها باعتباره خط الدفاع الأول والأخير، وجعله أكثر قدرة على تحمل المخاطر المحتملة، وبشكل خاص في حال انخفاض أي بند من بنود الأصول، وعدم وجود مخصص يستوعب هذا الانخفاض، وعلى ذلك فوجود حد أدنى من معيار رأس المال يعتبر مطلب حيوي وضروري لتوفير الاستقرار في الصناعة المصرفية.

إن وضع حدود دنيا ملائمة لمتطلبات كفاية رأس المال لكل مصرف يعد ضرورياً لتعكس المخاطر التي يجب أن يأخذها المصرف في اعتباره، وكذلك قدرته على امتصاص الخسائر وعلى الأقل بالنسبة للمصارف التي لها أنشطة دولية، فإن الحدود الدنيا لكفاية رأس المال يجب ألا تقل عن متطلبات لجنة بازل الدولية لكفاية رأس المال وتعديلاتها (حشاد، 2005).

ويمكن قياس مخاطر رأس المال بالمعادلة التالية:

$$\% = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد المصرف على رأس المال في تمويل الموجودات، وعلى الرغم من أن نسبة رأس المال إلى مجموع الموجودات تعد من بين النسب التقليدية، إلا أنه ينظر إليها باهتمام شديد عند قياس مدى كفاية رأس المال، فزيادة هذه النسبة يعني تحقيق حماية أفضل للمودعين، وهو ما يهدف إليه المصرف المركزي.

كما تهتم لجنة بازل بكفاية رأس المال من خلال التركيز على مفهوم وأهمية رأس المال المستند إلى المخاطر، فكلما زادت مخاطر المصرف يتطلب الأمر زيادة رأس المال، وبناءً على ذلك فإن إدارة مخاطر رأس المال تتم بمراعاة المتطلبات التالية (BIS, 2001):

- 1- تحديد الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال.
- 2- عدم السماح بمعدل كفاية رأس المال تقل عن الحد الأدنى المسموح به.
- 3- عند تأسيس المصرف يجب تحديد رأس المال، بحيث يتلاءم مع الخطة الإستراتيجية للمصرف.
- 4- التأكد من قدرة المساهمين على تقديم دعم إضافي بعد البدء بالعمليات التشغيلية.
- 5- التأكد من أن رأس المال كافي لتغطية جميع الخسائر المتوقعة سواء كانت ائتمانية أم تسويقية.



هذا وقد حددت مقررات لجنة بازل نسبة (8%) كحد أدنى لرأس المال الممتلك إلى مجموع صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر، وعبرت عنها بالمعادلة التالية (عبد العزيز، 2008):

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (الأساسي + المساند)}}{\text{مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية}} * 100 > 8\%$$

هذا وتشير تحليل البيانات للمصارف محل الدراسة أن كفاية رأس المال للمصارف بلغ (16.30%) في نهاية سنة (2014)، مقارنة مع السنوات السابقة (سلطة النقد الفلسطينية، 2014)، فهي أعلى من الحدود الدنيا لتوصيات لجنة بازل التي تتطلب ألا تقل عن (8%)، وهذا يعزز قدرتها على تحمل المخاطر والصدمات، وبيان الاستقرار المالي.

وبتطبيق المعادلة السابقة (قياس مخاطر رأس المال) على البيانات المالية للمصارف يبين الجدول التالي حجم مخاطر رأس المال لكل مصرف من المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

#### جدول رقم (4):

ترتيب تصاعدي للمصارف عينة الدراسة حسب المتوسط العام لمخاطر رأس المال

م.م	اسم المصرف	مخاطر رأس المال
1.	التجاري الفلسطيني	14.50%
2.	الوطني	14.90%
3.	الإسلامي الفلسطيني	14.90%
4.	القدس	16.70%
5.	الاستثمار الفلسطيني	17.90%
6.	الإسلامي العربي	20.10%
7.	فلسطين	25.80%

يعزى وجود مخاطر رأس المال إلى عدم كفاية رأس المال لامتناع الخسائر التي يمكن أن تحدث وتطال أموال المودعين والمساهمين، حيث حقق المتوسط العام لتلك المصارف (18.54%)، وعليه فقد سجلت خمس مصارف انخفاض بسيط عن المتوسط العام، وهذا يعزز موقفها في السوق ومدى اتساع القاعدة الائتمانية لها، بينما حقق مصرفاً متوسطات أعلى من المتوسط العام.

### ج- مخاطر العائد على الموجودات:

إن الهدف الأساسي للإدارة هو تعظيم ثروة الملاك من خلال تعظيم سعر السهم العادي للمصرف، وتعتمد على قدرة المصرف على حماية إيراداته ونموها وتولد إيرادات أكثر ربحية، ويتحقق ذلك من خلال استخدام مخففات مخاطر الائتمان للحد من مخاطر المحافظ الائتمانية، والذي تكون المحصلة النهائية لها تحسين القيمة للملاك، والمحافظة على قيمة المصرف (عثمان، 2008).

ويقيس معدل العائد على الموجودات مدى فعالية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، وبالتالي فهي تعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية، ومدى كفاءة الإدارة في رسم سياستها الاستثمارية والتمويلية (Rose & Hudgins, 2005).

ويمكن قياس معدل العائد على الموجودات بالمعادلة التالية:

$$\% = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

وتستخدم هذه النسبة للحكم على كفاءة الإدارة في استغلال أصول المصرف، فكلما زاد معدل العائد على الاستثمار كلما أصبح المصرف أكثر أماناً.

من خلال ما سبق يتبين أن العائد مقروناً بالمخاطرة هما المحددين الرئيسيين لصانعي القرار، وينتج ذلك عن العلاقة الوثيقة والارتباط المتوازي بينهما، حيث أن زيادة المخاطرة تؤدي إلى زيادة العائد، وأن قلة العائد تكون نتيجة لتقليل الأخذ بالمخاطرة، ويعرف هذا المبدأ في العلوم المالية بمبدأ (العلاقة التبادلية بين العائد والمخاطرة).

ويتطبيق المعادلة السابقة على البيانات المالية للمصارف يبين الجدول التالي حجم مخاطر العائد على الموجودات لكل مصرف من المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

#### جدول رقم (5):

ترتيب تصاعدي للمصارف عينة الدراسة حسب المتوسط العام لمخاطر العائد على الموجودات

م.م	اسم المصرف	معدل العائد على الموجودات
1.	التجاري الفلسطيني	0.2%
2.	الوطني	0.5%
3.	الإسلامي الفلسطيني	0.5%
4.	القدس	0.6%
5.	الاستثمار الفلسطيني	0.9%
6.	الإسلامي العربي	1.2%
7.	فلسطين	2.2%

إن معدل العائد على الموجودات يبين مدى قدرة الموجودات في خلق إيرادات، حيث كلما زاد هذا المعدل أصبح المصرف أكثر أماناً، ومن الجدول يتبين أن بنك فلسطين يحقق أعلى عائد على الموجودات، مما يدل على كفاءته في استخدام موارده في تحقيق أعلى عائد، حيث بلغ المتوسط العام لهذا المعدل (0.87%)، وعليه نجد أن بنك فلسطين والبنك الإسلامي العربي قد حققا أعلى من المتوسط العام، بينما حققت المصارف الأخرى أقل من هذا المعدل.

## ثانياً: المخاطر غير المالية (مخاطر الأعمال):

وتحدث هذه المخاطر نتيجة للأعمال التي تمارسها مصارف مثل:

### أ- مخاطر التشغيل:

تنشأ مخاطر التشغيل نتيجة للأخطاء البشرية أو الفنية أو الحوادث، وهي مخاطر الخسارة المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن عوامل داخلية أو خارجية، وتعود العوامل الداخلية إما إلى عدم كفاية التجهيزات أو الأفراد أو التقنية، وإما إلى قصور أي منها، وبينما تكون المخاطر البشرية بسبب عدم الأهلية، فإن المخاطر الفنية قد تكون من الأعطال التي تطل أجهزة الاتصالات والحاسب الآلي، أما مخاطرة العمليات فقد تحدث لأسباب عديدة منها عدم الدقة في تنفيذ العمليات، والخروج عن الحدود الموضوعية للسيطرة على التشغيل.

ونظراً للمشكلات التي تنتج من عدم الدقة في العمل وفي حفظ السجلات، وتوقف الأنظمة، وعدم الالتزام بالضوابط الرقابية، يكون من المتوقع زيادة تكاليف التشغيل بأكثر من التكاليف المقدرة لها، الأمر الذي سيؤثر سلباً على الإيرادات (لقليطي وغربي، 2012).

### ب- المخاطر القانونية

وهي تنتج عن عدم التوافق أو التطابق مع القوانين والتشريعات الصادرة عن السلطات الرقابية، وتظهر تلك المخاطر عندما يشوب العقود الغموض، أو عدم إظهار الحقوق والالتزامات بشكل محدد، كما تنتج عن العقود غير القابلة للتنفيذ، أو وجود إدعاءات للغير قابلة للتنفيذ، أو الأحكام العكسية، مما يكون له أثراً سلبياً على ربحية المصرف (Rose, 2005).

### ت- مخاطر السمعة:

تنشأ مخاطر السمعة نتيجة لوجود انطباع سلبي عن المصرف، مما ينتج عنه خسائر في مصادر التمويل، أو يؤدي إلى تحول العملاء إلى المصارف المنافسة الأخرى، وقد يعود السبب في ذلك إلى تصرفات مديرو وموظفو المصرف، أو كنتيجة لعدم خدمة العملاء بالسرعة والدقة والجودة المطلوبة، أو بسبب ضعف في أنظمة الأمان لدى المصرف والذي يكون محصلته النهائية زعزعة

الثقة بالمصرف، ومن أمثلة ذلك ممارسة أنشطة غير قانونية مثل عمليات غسل الأموال، أو تعرضه لعمليات سطو متكررة (Koch & Scott, 2010).

من خلال ما سبق يتبين أن المخاطر غير المالية لا تظهر ضمن عناصر المركز المالي للمصرف طبقاً للمبادئ المحاسبية المتفق عليها، فهي تتضمن التزامات احتمالية قد تطرأ مستقبلاً، وبالتالي يكون من الصعب قياسها.

## الفصل الرابع: الإطار التطبيقي للدراسة

- 4.1 تمهيد
- 4.2 منهجية الدراسة
- 4.3 مجتمع الدراسة
- 4.4 خطوات الدراسة
- 4.5 نتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة
- 4.6 اختبار الفرضيات

## الفصل الرابع:

### الإطار التطبيقي للدراسة

#### 4.1 تمهيد:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيساً يتم من خلالها إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراءات التحليل الإحصائي للتوصل إلى نتائج التي تفسرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف المرجوة.

ويتضمن هذا الفصل وصفاً للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، كما يتضمن وصفاً للإجراءات التي تم القيام بها لجمع بيانات الدراسة، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات، واستخلاص النتائج من خلال دراسة أثر المخاطر المتعلقة بكل من معدل العائد على الأصول، والسيولة، ورأس المال، وتقلبات أسعار الفائدة، وتوضيح طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات، وقوة تأثيرها على المخاطر الائتمانية.

#### 4.2 منهجية الدراسة:

تتبع الدراسة المناهج التالية:

1- المنهج الاستقرائي: يتم من خلاله الحصول على البيانات الثانوية اللازمة لإعداد المادة العلمية والنظرية بالاعتماد على الطريقة القياسية أو الاستنباطية لإعداد الإطار النظري، وذلك من خلال الرجوع إلى المراجع العلمية العربية والأجنبية المتمثلة في الكتب، والدوريات، والمجلات العلمية، والتقارير السنوية، والنشرات التي تصدرها المصارف وسلطة النقد، بالإضافة إلى البحوث والدراسات.

2- المنهج الوصفي: والذي يعتمد على تحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية من خلال تحليل القوائم المالية المنشورة للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، حيث تم استخدام مؤشرات

التحليل المالي اللازمة لتحليل بنود القوائم المالية لتلك المصارف لاختبار فرضيات الدراسة من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (E-views).

### 4.3 مجتمع الدراسة:

تسعى الدراسة إلى قياس درجة المخاطر الائتمانية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين من خلال تحليل بيانات سلسلة زمنية مدتها (8) سنوات بدءاً من عام (2007) إلى عام (2014)، وعليه تم تحديد مجتمع الدراسة وعينتها وعددها (7) مصارف، بواقع (142) فرعاً ومكتباً، وقد تم توفير البيانات لغرض الدراسة من التقارير ربع سنوية لتلك المصارف بواقع (32) مشاهدة لكل مصرف محل الدراسة ابتداءً من تاريخ 2007/03/31 وحتى تاريخ 2014/12/31، وبالتالي يكون هناك عدد (224) مشاهدة لجميع المصارف موضوع الدراسة، وهي:

#### جدول رقم (6):

المصارف المحلية العاملة في فلسطين والتي يشملها مجتمع الدراسة

كما هي في نهاية عام 2014م

م.	اسم المصرف	الرمز	سنة التأسيس	عدد الفروع والمكاتب
1.	البنك التجاري الفلسطيني	PCB	1994	7
2.	البنك الوطني	TNB	2006	9
3.	البنك الإسلامي الفلسطيني	ISBK	1997	19
4.	بنك القدس	QUDS	1995	27
5.	بنك الاستثمار الفلسطيني	PIBC	1995	14
6.	البنك الإسلامي العربي	AIB	1995	12
7.	بنك فلسطين المحدود	BOP	1960	54



#### 4.4 خطوات الدراسة:

لأغراض تحليل البيانات المالية للمصارف الممثلة لمجتمع الدراسة تم تجميع البيانات المالية الربعية المتعلقة بالمصارف موضوع الدراسة كما هي موضحة من ملحق رقم (1) إلى ملحق رقم (7) من واقع ميزانياتها المعتمدة عن الفترة من الربع الأول لسنة (2007) وحتى الربع الرابع لسنة (2014) وفقاً لمتغيرات الدراسة، وهي كالتالي:

#### أولاً: المتغيرات المستقلة:

أ- مخاطر العائد على الموجودات، ويشار إليها بالرمز  $(X_1)$ ، حيث يتم قياسها من خلال المعادلة التالية:

صافي الدخل بعد الضريبة

إجمالي الموجودات

ب- مخاطر السيولة، ويشار إليها بالرمز  $(X_2)$ ، حيث يتم قياسها من خلال المعادلة التالية:

الموجودات السائلة

إجمالي الودائع

ت- مخاطر رأس المال، ويشار إليها بالرمز  $(X_3)$ ، حيث يتم قياسها من خلال المعادلة التالية:

إجمالي حقوق المساهمين

إجمالي الأصول

ث- مخاطر سعر الفائدة، ويشار إليها بالرمز  $(X_4)$ ، حيث يتم قياسها من خلال المعادلة التالية:

الموجودات ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة

المطلوبات ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة

#### ثانياً: المتغير التابع:

أ- المخاطر الائتمانية، ويشار إليها بالرمز  $(Y_1)$ ، حيث يتم قياسها من خلال المعادلة التالية:

التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل

إجمالي الموجودات

ويوضح الجدول التالي قيم مؤشرات الأداء للسنوات والمصارف محل الدراسة.

جدول رقم (7):

قيمة مؤشرات الأداء للسنوات والمصارف محل الدراسة

المخاطر الائتمانية	مخاطر سعر الفائدة	مخاطر رأس المال	مخاطر السيولة	مخاطر العائد على الموجودات	الفترة ربع السنوية	اسم المصرف
Y	X <sub>4</sub>	X <sub>3</sub>	X <sub>2</sub>	X <sub>1</sub>		
29.25	56.27	17.98	81.41	0.32	q1-2007	البنك التجاري الفلسطيني
30.08	58.31	18.20	87.35	0.11	q2-2007	
25.61	48.13	17.20	89.59	0.24	q3-2007	
24.62	46.27	16.80	92.39	0.40	q4-2007	
13.98	28.44	14.15	96.19	-1.73	q1-2008	
13.69	41.21	13.89	84.89	-0.83	q2-2008	
13.11	49.37	21.09	85.91	-0.15	q3-2008	
14.18	54.58	23.38	86.12	0.21	q4-2008	
15.42	61.37	23.89	80.85	0.34	q1-2009	
17.07	59.67	21.09	77.45	0.59	q2-2009	
22.57	63.43	19.09	69.97	0.73	q3-2009	
24.23	66.49	20.55	69.27	1.90	q4-2009	
29.78	75.17	20.58	61.95	0.36	q1-2010	
33.03	82.34	19.91	56.20	0.56	q2-2010	
30.75	73.63	17.55	58.86	1.07	q3-2010	
28.86	71.51	16.26	59.11	1.26	q4-2010	
29.43	68.56	16.76	63.53	0.15	q1-2011	
29.45	67.90	16.04	62.53	0.19	q2-2011	
32.14	66.71	16.78	63.66	0.45	q3-2011	
33.44	68.41	16.63	62.99	0.49	q4-2011	
37.31	72.31	16.06	58.11	0.37	q1-2012	
38.87	70.60	15.60	59.29	0.00	q2-2012	
38.58	69.06	15.11	60.93	0.07	q3-2012	
39.83	69.91	15.08	59.47	0.03	q4-2012	
39.58	63.29	15.25	65.31	0.27	q1-2013	
39.12	60.94	13.92	49.66	0.18	q2-2013	
39.40	59.44	12.31	64.03	0.12	q3-2013	
42.14	63.87	11.98	59.09	0.08	q4-2013	
47.03	72.10	12.70	52.57	0.12	q1-2014	
46.42	69.58	11.13	53.29	0.27	q2-2014	
44.66	72.87	14.64	55.52	0.37	q3-2014	
46.10	66.82	13.00	54.13	0.55	q4-2014	

المخاطر الائتمانية	مخاطر سعر الفائدة	مخاطر رأس المال	مخاطر السيولة	مخاطر العائد على الموجودات	الفترة ربع السنوية	اسم المصرف
Y	X <sub>4</sub>	X <sub>3</sub>	X <sub>2</sub>	X <sub>1</sub>		
22.63	122.20	5.31	155.97	0.25	q1-2007	البنك الوطني
28.42	102.18	49.68	123.11	0.75	q2-2007	
23.28	57.40	36.55	97.61	0.95	q3-2007	
25.33	62.74	31.48	92.29	1.11	q4-2007	
22.43	46.74	24.65	91.53	0.06	q1-2008	
22.36	53.54	24.90	88.20	0.24	q2-2008	
29.51	69.30	26.01	50.03	0.54	q3-2008	
40.06	77.73	26.51	66.87	-0.65	q4-2008	
36.84	66.39	22.98	71.55	0.31	q1-2009	
27.19	45.67	18.75	80.46	0.96	q2-2009	
23.04	35.55	14.56	81.49	0.97	q3-2009	
28.19	48.03	17.68	78.04	1.40	q4-2009	
27.44	47.33	17.99	79.28	0.19	q1-2010	
30.74	50.60	19.16	81.73	0.84	q2-2010	
26.97	42.56	17.08	83.54	0.46	q3-2010	
27.19	46.82	18.17	82.42	0.13	q4-2010	
30.66	53.40	16.38	61.08	0.18	q1-2011	
36.20	107.26	17.08	95.53	0.04	q2-2011	
31.68	51.62	12.99	68.61	0.20	q3-2011	
30.84	49.16	11.83	70.34	0.31	q4-2011	
40.78	68.29	14.01	47.24	0.24	q1-2012	
40.04	62.49	13.68	16.23	0.50	q2-2012	
46.52	74.25	14.09	52.63	0.81	q3-2012	
40.69	69.57	14.63	65.28	0.86	q4-2012	
42.17	71.07	13.66	21.09	0.21	q1-2013	
46.99	84.23	12.94	57.80	0.52	q2-2013	
43.33	72.23	11.11	61.80	0.73	q3-2013	
43.11	70.55	10.38	61.57	0.97	q4-2013	
45.81	74.22	10.46	59.51	0.35	q1-2014	
35.87	54.05	8.62	65.55	0.47	q2-2014	
49.27	76.91	9.58	51.09	0.74	q3-2014	
43.92	62.98	11.77	55.42	0.87	q4-2014	
39.12	170.46	9.26	146.14	1.46	q1-2007	البنك الإسلامي الفلسطيني
39.12	170.46	9.26	146.14	1.46	q2-2007	
39.12	170.46	9.26	146.14	1.46	q3-2007	
39.12	170.46	9.26	146.14	1.46	q4-2007	
29.10	169.14	7.16	255.94	-0.83	q1-2008	
29.10	169.14	7.16	255.94	-0.83	q2-2008	
29.10	169.14	7.16	255.94	-0.83	q3-2008	

المخاطر الائتمانية	مخاطر سعر الفائدة	مخاطر رأس المال	مخاطر السيولة	مخاطر العائد على الموجودات	الفترة ربع السنوية	اسم المصرف
Y	X <sub>4</sub>	X <sub>3</sub>	X <sub>2</sub>	X <sub>1</sub>		
29.10	169.14	7.16	255.94	-0.83	q4-2008	
27.93	164.68	7.24	287.06	0.10	q1-2009	
27.44	144.84	11.51	275.12	0.03	q2-2009	
27.15	139.20	11.56	259.92	0.01	q3-2009	
29.58	153.06	12.04	259.91	-0.02	q4-2009	
37.50	177.04	11.79	216.89	-0.13	q1-2010	
37.39	150.99	9.76	179.44	-0.08	q2-2010	
39.41	167.67	12.93	188.45	-0.16	q3-2010	
47.83	710.74	13.52	626.91	0.67	q4-2010	
49.48	217.86	13.53	153.37	-0.10	q1-2011	
51.78	230.64	12.87	143.64	2.82	q2-2011	
49.19	204.43	12.89	146.97	1.29	q3-2011	
47.69	186.88	13.34	147.04	1.15	q4-2011	
48.81	200.08	13.41	151.55	0.36	q1-2012	
50.63	200.54	13.71	143.92	0.76	q2-2012	
50.03	196.16	13.62	139.95	1.14	q3-2012	
49.53	216.51	13.58	158.11	1.51	q4-2012	
48.27	208.59	13.15	159.11	0.39	q1-2013	
50.65	197.90	12.52	138.83	0.79	q2-2013	
52.10	211.17	12.35	133.66	1.16	q3-2013	
53.55	231.96	12.30	137.83	1.51	q4-2013	
51.30	204.66	12.20	134.97	0.44	q1-2014	
55.64	230.39	11.56	125.85	0.80	q2-2014	
55.43	203.90	10.95	105.88	1.14	q3-2014	
59.30	209.71	11.35	99.82	1.58	q4-2014	
20.50	42.84	31.19	103.22	0.23	q1-2007	
17.94	33.61	25.49	102.09	0.59	q2-2007	
20.15	38.59	21.63	100.26	0.52	q3-2007	
17.05	28.11	19.00	96.55	0.50	q4-2007	
21.56	36.58	20.57	85.68	-0.05	q1-2008	
24.60	40.20	19.26	82.22	-0.42	q2-2008	
35.44	57.08	17.68	138.72	-0.83	q3-2008	
49.30	77.58	17.24	49.35	-1.92	q4-2008	
45.34	68.11	17.07	55.44	0.70	q1-2009	
43.70	66.06	15.36	55.16	0.92	q2-2009	
35.49	54.90	14.32	65.28	1.22	q3-2009	
36.97	56.71	14.67	63.12	1.96	q4-2009	
47.43	74.46	13.48	56.76	0.51	q1-2010	
52.30	79.73	15.56	45.40	1.42	q2-2010	
						بنك القدس

المخاطر الائتمانية	مخاطر سعر الفائدة	مخاطر رأس المال	مخاطر السيولة	مخاطر العائد على الموجودات	الفترة ربع السنوية	اسم المصرف
Y	X <sub>4</sub>	X <sub>3</sub>	X <sub>2</sub>	X <sub>1</sub>		
51.48	80.72	14.63	44.04	1.75	q3-2010	
46.64	70.26	11.82	49.80	1.49	q4-2010	
59.57	87.29	11.91	35.12	0.41	q1-2011	
58.53	86.26	11.54	34.38	0.72	q2-2011	
62.31	90.80	11.80	33.52	1.11	q3-2011	
61.66	90.08	11.67	34.48	1.40	q4-2011	
65.45	96.53	12.18	29.49	0.39	q1-2012	
66.62	98.53	12.30	29.49	0.57	q2-2012	
61.26	89.60	11.88	34.67	0.70	q3-2012	
60.90	90.47	12.06	34.83	0.94	q4-2012	
58.68	88.19	12.25	37.10	0.32	q1-2013	
57.98	94.05	12.38	37.40	0.74	q2-2013	
55.03	89.86	12.18	40.25	1.07	q3-2013	
54.00	85.82	12.21	40.28	1.37	q4-2013	
56.28	89.43	12.24	37.86	0.42	q1-2014	
53.63	83.51	11.31	39.77	0.86	q2-2014	
51.16	76.00	10.97	41.36	1.16	q3-2014	
50.22	73.64	10.54	42.59	0.39	q4-2014	
39.07	78.53	28.44	69.59	0.54	q1-2007	
39.32	77.39	28.74	71.37	1.24	q2-2007	
33.93	65.47	26.39	77.59	1.57	q3-2007	
29.78	55.97	25.68	83.00	2.00	q4-2007	
27.41	45.78	24.35	87.33	0.85	q1-2008	
30.71	68.17	29.41	85.12	1.39	q2-2008	
23.78	55.65	28.68	94.27	1.64	q3-2008	
23.58	52.66	28.28	95.98	1.88	q4-2008	
21.67	50.54	31.55	102.00	0.43	q1-2009	
38.35	78.32	28.90	73.58	1.16	q2-2009	
34.35	62.44	24.71	78.31	1.43	q3-2009	
33.02	61.02	24.87	78.40	1.51	q4-2009	
37.37	72.16	25.99	70.80	0.54	q1-2010	
40.53	78.75	26.28	65.51	1.15	q2-2010	
38.60	73.81	25.21	67.92	1.47	q3-2010	
36.45	67.68	24.10	69.47	1.47	q4-2010	
34.84	65.75	23.84	67.32	0.31	q1-2011	
34.22	66.14	23.63	63.67	0.26	q2-2011	
34.38	76.81	27.37	65.96	0.56	q3-2011	
32.25	65.49	26.45	70.93	1.14	q4-2011	
33.92	70.73	27.57	72.27	-0.15	q1-2012	
						بنك الاستثمار الفلسطيني

المخاطر الانتمائية	مخاطر سعر الفائدة	مخاطر رأس المال	مخاطر السيولة	مخاطر العائد على الموجودات	الفترة ربع السنوية	اسم المصرف
Y	X <sub>4</sub>	X <sub>3</sub>	X <sub>2</sub>	X <sub>1</sub>		
34.03	72.45	28.32	68.41	0.27	q2-2012	
37.41	77.03	26.57	60.08	0.55	q3-2012	
36.64	72.04	25.49	63.03	0.85	q4-2012	
35.64	68.24	24.62	62.09	0.28	q1-2013	
37.36	72.51	24.80	50.10	0.58	q2-2013	
34.13	61.42	23.80	65.67	0.98	q3-2013	
34.15	61.09	23.45	73.02	0.72	q4-2013	
34.14	58.51	23.49	67.41	0.34	q1-2014	
35.23	59.29	22.66	79.07	0.70	q2-2014	
31.32	51.46	21.12	72.51	0.86	q3-2014	
31.84	54.94	21.39	74.74	1.18	q4-2014	
39.23	122.58	16.11	125.25	0.56	q1-2007	
39.83	114.60	15.84	123.45	1.07	q2-2007	
34.89	113.64	14.33	126.81	1.34	q3-2007	
31.87	126.62	13.43	23.36	2.07	q4-2007	
29.66	112.42	11.80	113.46	0.50	q1-2008	
32.68	113.91	13.22	114.35	1.23	q2-2008	
34.85	118.81	14.12	111.64	1.69	q3-2008	
368.35	118.14	156.44	123.10	20.65	q4-2008	
35.19	119.74	15.71	127.48	0.44	q1-2009	
34.47	117.85	15.64	134.34	0.75	q2-2009	
21.22	126.39	16.79	182.74	0.89	q3-2009	
31.21	127.61	16.97	105.02	0.94	q4-2009	
36.17	128.92	17.48	157.00	0.21	q1-2010	
36.31	128.91	17.45	155.23	0.27	q2-2010	
37.42	128.84	17.39	149.09	0.47	q3-2010	
27.28	129.44	16.86	194.63	-0.71	q4-2010	
37.15	129.49	17.95	144.91	0.35	q1-2011	
43.45	129.28	18.99	135.23	0.57	q2-2011	
43.99	129.30	19.03	143.76	0.54	q3-2011	
44.40	129.00	18.75	147.57	0.22	q4-2011	
42.56	126.04	17.43	133.49	0.24	q1-2012	
43.75	124.06	16.91	151.86	0.26	q2-2012	
45.90	123.95	15.21	126.27	0.08	q3-2012	
45.67	123.60	15.40	145.71	0.38	q4-2012	
0.04	124.66	21.67	142.87	0.25	q1-2013	
45.15	123.25	14.72	145.41	0.64	q2-2013	
43.52	123.06	14.09	152.60	0.89	q3-2013	
40.84	119.18	13.42	141.77	1.06	q4-2013	

البنك الإسلامي العربي

المخاطر الانتمائية	مخاطر سعر الفائدة	مخاطر رأس المال	مخاطر السيولة	مخاطر العائد على الموجودات	الفترة ربع السنوية	اسم المصرف
Y	X <sub>4</sub>	X <sub>3</sub>	X <sub>2</sub>	X <sub>1</sub>		
42.69	119.63	13.40	139.89	0.46	q1-2014	
45.95	124.02	13.37	140.82	0.68	q2-2014	
41.97	118.96	12.27	133.69	0.84	q3-2014	
43.98	118.40	12.05	127.87	1.02	q4-2014	
39.85	61.90	9.49	59.88	1.30	q1-2007	
38.14	62.11	12.12	52.79	2.51	q2-2007	
33.21	58.15	10.66	63.50	3.28	q3-2007	
27.60	54.92	10.58	65.83	2.94	q4-2007	
34.19	65.72	10.81	57.86	0.94	q1-2008	
27.84	59.19	10.25	63.68	1.36	q2-2008	
29.45	57.90	10.51	64.13	1.75	q3-2008	
26.74	55.42	11.82	69.56	2.74	q4-2008	
23.66	59.11	12.21	66.92	0.76	q1-2009	
26.28	64.88	11.70	60.59	1.38	q2-2009	
26.50	66.00	11.52	59.67	1.82	q3-2009	
26.56	66.48	11.77	61.16	2.69	q4-2009	
36.38	77.19	10.02	47.33	1.86	q1-2010	
32.95	76.80	10.23	50.98	1.28	q2-2010	
36.38	78.43	10.02	48.50	1.86	q3-2010	
35.24	78.85	10.61	51.93	2.44	q4-2010	
40.99	90.83	11.86	41.87	0.91	q1-2011	
47.38	93.21	11.69	38.35	1.40	q2-2011	
440.19	90.62	122.67	43.84	20.50	q3-2011	
36.83	87.33	9.95	46.75	2.14	q4-2011	
45.02	92.57	12.67	44.23	0.80	q1-2012	
50.04	98.27	12.36	39.03	1.41	q2-2012	
45.21	82.46	11.89	49.23	2.04	q3-2012	
48.68	84.04	11.02	48.05	2.49	q4-2012	
42.66	53.03	10.76	30.74	0.66	q1-2013	
46.98	84.65	10.49	45.64	1.13	q2-2013	
45.73	82.51	10.26	48.70	1.65	q3-2013	
46.83	86.46	10.73	52.64	2.26	q4-2013	
7.07	23.43	11.13	47.32	0.53	q1-2014	
8.01	24.50	9.94	51.67	0.93	q2-2014	
8.88	27.27	10.77	49.33	1.45	q3-2014	
47.50	71.70	11.55	44.46	1.66	q4-2014	

بنك فلسطين

#### 4.5 نتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

في ضوء البيانات السابقة تم تفرغ نتائج النسب المالية المستخدمة على البرنامج الإحصائي (E-views)، حيث تمثل كل نسبة منها متغيراً من المتغيرات التي تم قياس أثرها على درجة المخاطر الائتمانية.

تم إجراء التحليل الإحصائي للبيانات المدخلة من خلال اختبار (Fixed Effect) لغرض تحديد دلالات المتغيرات المذكورة، ولإيجاد معادلة التقدير لدرجة المخاطر الائتمانية لجميع المشاهدات للمصارف، وعددها (224) مشاهدة، وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (8):

#### نتائج اختبار (Fixed effect)

نوع العلاقة مع المتغير التابع	التأثير	قيمة التأثير	معامل الارتباط	المؤشرات
علاقة طردية	معنوية	(0.000)	6.039	العائد على الموجودات
علاقة عكسية	معنوية	(0.002)	-0.050	معدل السيولة
علاقة طردية	معنوية	(0.000)	0.353	معدل رأس المال
علاقة طردية	معنوية	(0.013)	0.043	معدل سعر الفائدة
			0.917	معامل التحديد R <sup>2</sup>
			0.083	الحد العشوائي

وبالتالي تكون معادلة الانحدار لقياس أثر المتغيرات المذكورة على درجة المخاطر ائتمانية وفق المعادلة التالية:

$$Y_{01} = 36.00 + 6.0397X_1 - 0.503X_2 + 0.353X_3 + 0.0433X_4 + e$$



من الجدول السابق يتضح أن معامل التحديد ( $R^2$ ) يفسر قدرة المتغيرات المستقلة المتمثلة في (العائد على الموجودات، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، مخاطر سعر الفائدة) كلاً على حدة، على التأثير على المخاطر الائتمانية كمتغير تابع بمقدار (91.7%)، وهناك ما نسبته (8.3%) يرجع إلى عوامل أخرى بالإضافة إلى الحد العشوائي.

#### 4.6 اختبار الفرضيات:

#### • اختبار الفرضية الأولى: تؤثر مخاطر العائد على الموجودات على درجة المخاطر الائتمانية.

يتضح وفقاً للجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط بين العائد على الموجودات والمخاطر الائتمانية يساوي (6.039)، ويشير ذلك إلى أن العلاقة بينهما علاقة طردية، أي أنه كلما زاد العائد على الموجودات زادت المخاطر الائتمانية، والعكس صحيح.

وبما أن مستوى المعنوية المشاهد يساوي (0.000)، وهي أقل من (0.05)، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، ويدل ذلك أن النموذج يعتبر معنوي في تفسير العلاقة وقياس الأثر مع إمكانية الاعتماد على معادلة الانحدار، وتعميم النتائج على المجتمع محل الدراسة، أي أن المتغير المستقل (معدل العائد على الموجودات) له القدرة على القياس والتنبؤ بتأثيره على (المتغير التابع) المخاطر الائتمانية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (أبو خريص وتلالوة، 2011).

#### • اختبار الفرضية الثانية: تؤثر مخاطر السيولة على درجة المخاطر الائتمانية.

يتضح وفقاً للجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط بين السيولة والمخاطر الائتمانية يساوي (-0.050)، ويشير ذلك إلى أن العلاقة بينهما علاقة عكسية، أي أنه كلما زادت مخاطر السيولة انخفضت المخاطر الائتمانية، والعكس صحيح.

وبما أن مستوى المعنوية المشاهد يساوي (0.002)، وهي أقل من (0.05)، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، ويدل ذلك على أن النموذج معنوي في تفسير العلاقة وقياس الأثر، مع إمكانية الاعتماد على معادلة الانحدار وتعميم النتائج على المجتمع محل الدراسة،

أي أن المتغير المستقل (مخاطر السيولة) له القدرة على القياس والتنبؤ بتأثيره على (المتغير التابع) المخاطر الائتمانية، وبذلك يتبين أن المصارف موضوع الدراسة لم تتعرض لتلك المخاطر لأنها تمتلك فائض من السيولة، وبذلك فهي قادرة على الوفاء بالتزاماتها، وهذا يعطي مؤشراً بأن لديها موارد عاطلة بلا توظيف، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (صباح، 2008).

#### • اختبار الفرضية الثالثة: تؤثر مخاطر رأس المال على درجة المخاطر الائتمانية.

يتضح وفقاً للجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط بين مخاطر رأس المال ودرجة المخاطر الائتمانية يساوي (0.353)، ويشير ذلك إلى أن العلاقة بينهما علاقة طردية، أي أنه كلما زادت مخاطر رأس المال زادت المخاطر الائتمانية، والعكس صحيح.

وبما أن مستوى المعنوية المشاهد يساوي (0.000)، وهي أقل من (0.05)، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، ويشير ذلك إلى أن النموذج معنوي في تفسير العلاقة وقياس الأثر، مع إمكانية الاعتماد على معادلة الانحدار، وتعميم النتائج على المجتمع محل الدراسة، أي أن المتغير المستقل (مخاطر رأس المال) له القدرة على القياس والتنبؤ بتأثيره على (المتغير التابع) المخاطر الائتمانية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Software and Services, 2004).

#### • اختبار الفرضية الرابعة: تؤثر مخاطر سعر الفائدة على درجة المخاطر الائتمانية.

يتضح وفقاً للجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط بين مخاطر سعر الفائدة ودرجة المخاطر الائتمانية يساوي (0.043) ويشير ذلك إلى أن العلاقة بينهما علاقة طردية، أي أنه كلما زادت مخاطر سعر الفائدة زادت المخاطر الائتمانية، والعكس صحيح.

وبما أن مستوى المعنوية المشاهد يساوي (0.013)، وهي أقل من (0.05)، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، ويدل ذلك على أن النموذج معنوي في تفسير العلاقة وقياس الأثر، مع إمكانية الاعتماد على معادلة الانحدار، وتعميم النتائج على المجتمع محل الدراسة، أي أن المتغير المستقل (مخاطر سعر الفائدة) له القدرة على القياس والتنبؤ بتأثيره على (المتغير التابع) المخاطر الائتمانية.

ويوضح الجدول التالي ملخصاً للعلاقات السابقة.

جدول رقم (9):

العلاقات بين التغيرات المستقلة والمتغير التابع

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	اتجاه العلاقة
المخاطر الائتمانية	علاقة طردية	العائد على الموجودات
	علاقة عكسية	مخاطر السيولة
	علاقة طردية	مخاطر رأس المال
	علاقة طردية	مخاطر سعر الفائدة

يظهر من خلال الجدول رقم (9) السابق أن هناك علاقة طردية بين اتجاه العلاقات بين متغيرات (العائد على الموجودات، مخاطر رأس المال، مخاطر سعر الفائدة) وكل من المخاطر الائتمانية، بينما تظهر العلاقة العكسية بين مخاطر السيولة ودرجة المخاطر الائتمانية.

## الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

- 5.1 نتائج الدراسة.
- 5.2 توصيات الدراسة.
- 5.3 الدراسات المقترحة.

## 5.1 نتائج الدراسة:

هدفت الدراسة إلى قياس درجة المخاطر الائتمانية من خلال تحليل المؤشرات التي تساعد المصارف على تجنب تلك المخاطر، وبناءً على ما تم عرضه في الإطار النظري والتحليل الإحصائي لبيانات الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- وجود ارتباط طردي بين متغيرات مخاطر العائد على الموجودات، ومخاطر رأس المال، ومخاطر سعر الفائدة مع درجة المخاطر الائتمانية، أما متغير مخاطر السيولة فيرتبط بعلاقة عكسية مع درجة المخاطر الائتمانية.

2- تعتمد المصارف على الضمانات المادية عند اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية، وتعتبرها خط الدفاع الأول، في حين كان يتوجب النظر إلى الضمانات الأساسية المتعلقة بجدوى المشروعات الممولة، ومدى قدرتها على الاستمرار والنجاح.

3- تبين أن مخصصات الديون المشكوك فيها خلال السنوات من (2007) حتى (2010) تزداد من سنة إلى أخرى، مما يفسر تعثر العديد من الديون نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة خلال تلك الفترة، أما في السنوات اللاحقة فقد لوحظ تراجع حجم تلك المخصصات، الأمر الذي يشير إلى الجهود المبذولة نحو انتهاج سياسة تحفظية في منح الائتمان لتفادي المخاطر الناتجة عنها.

4- تطبق المصارف معدلات لكفاية رأس المال أعلى من المعدلات المقررة في اتفاقية بازل، مما يشير إلى الدور الرقابي الذي تطبقه سلطة النقد والتزام المصارف بذلك.

5- سجّل عام (2014) انخفاضاً في حجم الأصول السائلة مقارنة عما كانت عليه في السنوات السابقة، ويعزى ذلك إلى ارتفاع عمليات حجم توظيف الأموال في استثمارات مختلفة، وبالرغم من ذلك الانخفاض لا تزال نسبة السيولة المحتفظ بها جيدة ومن ضمن متطلبات السلطة النقدية.

6- إن السياسات والتعليمات الحصيفة التي تطبقها سلطة النقد على المصارف أدت إلى تعزيز السلامة المالية لهذه المصارف، إلا أنه بالرغم من ذلك يبقى هذا القطاع عرضة للمخاطر

والصدّامات الخارجية بشكل أكبر في قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، والذي يتأثر بشكل مباشر بتلك المخاطر والصدّامات.

7- نتيجة غياب العملة الوطنية لا تتدخل سلطة النقد في سياسة تحديد أسعار الفائدة (تعويم الأسعار)، حيث تركتها لآليات السوق والتي تتأثر بطبيعة الحال بالسوق الخارجي لبلدان تلك العملات.

## 5.2 توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي توصلت لها الدراسة فيما يلي أهم التوصيات:

- 1- يتعين على متخذي القرار الائتماني النظر إلى فرص نجاح المشروع باعتبار أن هذه الفرص تشمل الضمان الحقيقي لاسترداد الائتمان، وتعزيز صحة القرار الائتماني، وحمايته من المخاطر التي قد يتعرض لها.
- 2- ضرورة إعطاء أهمية خاصة لتعزيز المراكز المالية للمصارف العاملة في فلسطين من خلال تدعيم رؤوس أموالها وزيادة ملاءتها المالية باعتبارها خط الدفاع الأول، وجعلها أكثر قدرة على تحمل المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، وتعزيز القدرة التنافسية لتلك المصارف.
- 3- ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإدارة السيولة وفقاً لمدى الطلب عليها، وانتهاج سياسة تنوع مجالات استخدام الأموال، وتحقيق الموازنة بين السيولة والربحية، تجنباً للمخاطر التي تصاحب عادة الظروف غير الطبيعية التي يمر بها القطاع المصرفي الفلسطيني.
- 4- لما كانت جودة الأصول مرتبطة بشكل مباشر بالمخاطر الائتمانية كان الأمر يستجوب مراقبة ومتابعة سلامة المحفظة الائتمانية بشكل مستمر من قبل الإدارة المصرفية، وذلك للحفاظ على درجة الأمان المصرفي والسلامة المصرفية بشكل دائم.
- 5- وضع سياسات الائتمانية للمصارف تتوافق مع التغيرات في الأوضاع الاقتصادية سواء في الاقتصاد ككل أو في قطاعات معينة، وخاصة أن بيئة الاستثمار في فلسطين تتصف بالتقلبات السياسية والاقتصادية، مما يزيد من توقعات مخاطر الائتمان بشكل عام.
- 6- ضرورة قيام سلطة النقد بمراقبة ومتابعة تطورات أسعار الفائدة (المدينة والدائنة) المطبقة من قبل المصارف على مستوى الجهاز المصرفي ككل، وذلك لتخفيض درجة المخاطر التي قد تنجم عن التغيرات في تلك الأسعار، وأثرها على المودعين والمستثمرين.

### 5.3 الدراسات المقترحة:

يوصي الباحث بإجراء الدراسات التالية:

- 1- دور مؤسسات تصنيف الائتمان في تعزيز القاعدة الائتمانية للمصارف الفلسطينية.
- 2- مخاطر المشتقات المالية وطرق تسعيرها.
- 3- الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية.
- 4- متطلبات الإطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال في ضوء اتفاقية بازل (III).



## المراجع

أولاً: المراجع العربية.

ثانياً: المراجع الأجنبية.

ثالثاً: المواقع الالكترونية.

## المراجع

• القرآن الكريم.

### أولاً: المراجع العربية:

- 1- أبو خريص، مولود وتلالوة، محمد (2011): أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي - دراسة تحليلية على المصارف التجارية الليبية، مجلة الأبحاث المالية والمصرفية، ع1، يصدرها المعهد المصرفي الفلسطيني.
- 2- أبو كمال، ميرفت (2007): الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل II، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.
- 3- أبو معمر، فارس (2000): الإدارة المالية واتخاذ القرارات، مطبعة آفاق، ط4، غزة، فلسطين.
- 4- آل شبيب، دريد (2012): إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.
- 5- بدران، علي (2005): الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل 2، مجلة المحاسب المجاز، الفصل الثالث، ع23.
- 6- بن شنة، فاطمة (2010): إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة، دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر.
- 7- جربوع، يوسف محمود (2002): مدى مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي المستقل عن اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، مجلة تنمية الرافدين، مج69، ع24، العراق.
- 8- جمعة، أحمد (2011): التدقيق ورقابة الجودة/ التأكيد، رقابة الجودة، المراجعة، الخدمات ذات العلاقة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- 9- جهاد، حفيان (2012): إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، دراسة استنبائية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر.
- 10- حشاد، نبيل (2005): دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.
- 11- حماد، طارق عبد العال (2007): إدارة المخاطر (أفراد- إدارات- شركات- بنوك) مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
- 12- حنا، نعيم (2000): دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية الاستثمارية وتقييم محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية، المجلة العلمية لكلية التجارة، ع17، غزة، فلسطين.
- 13- حنفي، عبد الغفار (2002): إدارة المصارف، السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية، البنوك الإسلامية والتجارية في مصر ولبنان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.
- 14- حنفي، عبد الغفار وأبو قحف، عبد السلام (2004): الإدارة الحديثة في البنوك التجارية السياسات المصرفية تحليل القوائم المالية- الجوانب التنظيمية- البنوك العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- 15- الخرجي، سميرة حسين (2004): مشكلة الديون المشكوك في تحصيلها والقروض غير المستردة لدى المصارف، بحث مقدم للمديرية العامة للإحصاء والأبحاث البنك المركزي العراقي، آذار، العراق.
- 16- الخطيب، سمير (2005): قياس وإدراك المخاطر في البنوك، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
- 17- الخطيب، منال (2004): تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سوريا.

- 18- الدروبي، محمد (2009): إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، بحث منشور في الموقع [www.kantakji.org](http://www.kantakji.org)، مصر.
- 19- الدغيم، عبد العزيز والأمين، ماهر وانجرو، إيمان (2006): التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجله جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، مج28، ع3، سوريا.
- 20- الدوري، مؤيد وأبو زناد، نور الدين (2003): التحليل المالي باستخدام الحاسوب، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- 21- الذبيدي، حمزة (2001): أساليب الإدارة الحديثة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 22- رضوان، إيهاب (2012): أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية، دراسة حالة البنوك الفلسطينية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.
- 23- زاوي، سعيدة (2013): أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي، دراسة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر.
- 24- زائدة، دعاء (2006): التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.
- 25- الزبيدي، حمزة محمود (2002): إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 26- الزرقان، صالح (2010): التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية، دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الإدارة المالية والمصرفية، جامعة الإسراء الخاصة، الأردن.

- 27- الزعابي، تهاني (2008): تطوير نموذج لاحتساب متطلبات رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل، دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.
- 28- السعيدة، فيصل جميل وفريد، نضال عبد الله (2004): الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن.
- 29- سلطة النقد الفلسطينية (2015): التقرير السنوي لعام 2014، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، حزيران، رام الله، فلسطين.
- 30- السبسي، صلاح الدين حسن (2004): قضايا مصرفية معاصرة الائتمان المصرفي "الضمانات المصرفية- الاعتمادات المستندية"، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
- 31- شاهين، علي (2006): دور أدوات التحليل المالي في ترشيد السياسات الائتمانية وتشكيل محفظة الائتمان في البنوك، دراسة ميدانية على البنوك العاملة في فلسطين، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج28، ع3، سوريا.
- 32- شاهين، علي (2005): إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الأول "الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية"، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- 33- شاهين، علي (2010): مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين - دراسة تحليلية تطبيقية، مجلة البحوث التجارية، جامعة بنها، مج2، ع2، مصر.
- 34- الشديفات، خلدون (2001): الإدارة والتحليل المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.
- 35- الشمري، صادق (2013): إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 36- صالح، مفتاح وفريدة، معارفي (2007): المخاطر الائتمانية تحليلها- قياسها- إدارتها والحد منها، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن.

- 37- صباح، بهية (2008): العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.
- 38- الصواف، محمد (2011): أثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية، المعهد التقني، الموصل، العراق.
- 39- طه، طارق (2000): إدارة البنوك ونظم المعلومات المعرفية، الإسكندرية، مصر.
- 40- عبد الحميد، عبد المطلب (2002): البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
- 41- عبد العزيز، محمد (2008): الرقابة الداخلية والخارجية على إدارة المخاطر المصرفية وفقاً لقرارات بازل 2، بحث تطبيقي مقدم للمعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق.
- 42- عبد الكريم، نصر وأبو صلاح، مصطفى (2007): المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II، دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فيلادلفيا، الأردن.
- 43- عبد ربه، محمد (2000): دراسات في محاسبة التكاليف، قياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي للبنوك التجارية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
- 44- عثمان، محمد (2008): أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك - دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة (Tobin's Q)، كلية العلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- 45- العصار، رشاد والشريف، عليان (2001): الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.
- 46- عقل، مفلح (2006): مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- 47- العلي، أسعد (2013): إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 48- كاظم، منى عباس (2015): الدور الرقابي للبنك المركزي العراقي في تحسين كفاءة الائتمان المصرفي، بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق.
- 49- الكراسنة، إبراهيم (2006): أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، الإمارات.
- 50- الكراسنة، إبراهيم (2010): إدارة المخاطر وبازل II، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
- 51- اللجنة العربية للرقابة المصرفية (2012): ورقة عمل حول مبادئ إدارة مخاطر الائتمان، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.
- 52- لطفي، أمين والسيد، أحمد (2006): المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
- 53- لقلبي، الأخضر وغري، حمزة (2012): إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية- دراسة ميدانية، ملئقى أسس وقواعد النظرية المالية الإسلامية، جامعة سطيف، الجزائر.
- 54- مطر، محمد (2002): الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن.
- 55- مطر، محمد (2010): الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، عمان، الأردن.
- 56- معهد فلسطين للدراسات المالية والمصرفية (2010): إدارة مخاطر الائتمان، رام الله، فلسطين.
- 57- موسى، شقيري نوري (2012): إدارة المخاطر، دار الميسرة الورق للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
- 58- موسى، شقيري وأبو عرابي، مروان (2010): مدى استخدام البنوك لسياسية التنوع للحد من المخاطر - دراسة تطبيقية على البنوك التجارية، جامعة الإسراء، الأردن.

- 59- نايف، عز الدين وعثمان، محمد داود (2013): **تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية**، مج6، ع12، مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق.
- 60- النجار، فريد (2000): **إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة**، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، مصر.
- 61- النخلة، أسماء (2013): **إدارة المخاطر المالية في البنوك الإسلامية**، دراسة ميدانية لمجموعة البركة المصرفية بالبحرين 2009-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر.
- 62- نصار، صديق (2005): **العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة**، دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الإسلامية والتجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.
- 63- النعيمي، عدنان تايه (2010): **إدارة الائتمان منظور شمولي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 64- هندي، منير إبراهيم (2006): **الفكر الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية باستخدام التورق والمشتقات**، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.

### ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Bank for International Settlements (2001), **Risk management guideline**, New South Wale, Government asset management committee.
2. Basel Committee on Banking Supervision (2004): **International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards**, A revised framework.
3. Bauer, W. & Ryser, Mark (2004): **Risk Management Strategies for Bank**, Journal of banking and finance, Vol.28, Issue2.
4. Bomfim, N. Antulio (2001): **Understanding credit derivatives and their potential to synthesize risk less asset**, Federal reserve board.



5. Croahy, M. & Galal, D. & Mark, R. (2001): **Risk Management, Hedging credit risk**, 1<sup>st</sup> Ed., Mc Graw-Hill, New York.
6. Gitman, J. Lawrence (2006): **Principles of managerial finance**, Addison-Wesley, 11ed, USA.
7. Hample, G. & Simonson, D. (1999), **Bank Management– Text & Cases**, 4 Edition, U.S.A.
8. Ismail, Tariq Hassaneen (2010): **Internal auditors' perception about their role in risk management audit in Egyptian banking sector**, International journal of economic and accounting, Issue 4.
9. Keegan, Mary (2004): **Management of risk "Principles and concepts"**, HM Treasury, The orange book, Working papers, October.
10. Koch T. W. & Scott M. S. (2010): **Bank management**, 7<sup>th</sup> edition, Thomson, South-Western.
11. Loon, Eric & Hann, Jakob (2015): **Location of banks and their credit ratings**, The journal of risk finance, Vol.16, No.3.
12. Lu, Su-Lien (2013): **Measuring credit risk by using a parameterized model under risk-neutral measure**, Applied Economic letters, Routledge, No.20.
13. Lucas, Andre; Schwaab, Bernd & Zhang, Xin (2013): **Measuring credit risk in a large banking system: Econometric modeling and empirics**, Syrto working paper series, Signals, Measurements, Transmission channels and Policy interventios, No.1.
14. Ma, Xiaofang (2004): **The new Basel capital accord and risk management of Chinese state-owned commercial bank**, International association of schools and institutes of administration, 14-18 September.
15. Price Waterhouse Coopers (2006): **Challenges of the new Basel Accord- Action for senior management**.
16. Raspanti, T. M. & Szakal, E. (2002): **Creating value through credit risk mitigation**, Business credit, Vol.104, Issue.3.
17. Rose, Peter & Hudgins, Sylvia (2005): **Bank management & financial services**, 6<sup>th</sup> edition, McGraw-Hill.
18. Rose, Peter (2005): **Commercial bank management & financial**, 5<sup>th</sup> edition, McGraw-Hill.

19. Ross, Stephen, Westreffield, Rondolph & Jaffe, Jeffrey (2002): **Corporate finance**, McGraw-Hill.
20. Roy, Patrick Van (2005): **Credit ratings and the standardized approach to credit risk in Basel II**, European central bank, Working papers, August, [www.ecb.int](http://www.ecb.int).
21. Software and Services (2004): **Credit risk management in the financial services industry**, International benchmark survey, June, [www.sas.com](http://www.sas.com).
22. Stanciu, Victoria (2008): **Internal audit approach in banks**, Economic sciences series, University of Iasi, Romania.

#### ثالثاً: المواقع الالكترونية:

- 1- بنك الاستثمار الفلسطيني [www.pinvbank.com](http://www.pinvbank.com)
- 2- البنك الإسلامي العربي [www.aibnk.com](http://www.aibnk.com)
- 3- البنك الإسلامي الفلسطيني [www.islamicbank.ps](http://www.islamicbank.ps)
- 4- البنك التجاري الفلسطيني [www.pcb.ps](http://www.pcb.ps)
- 5- بنك القدس [www.qudsbank.ps](http://www.qudsbank.ps)
- 6- البنك الوطني [www.tnb.ps](http://www.tnb.ps)
- 7- بنك فلسطين [www.bankofpalestine.com](http://www.bankofpalestine.com)
- 8- بورصة فلسطين [www.pex.ps](http://www.pex.ps)
- 9- سلطة النقد الفلسطينية، [www.pma.ps](http://www.pma.ps)
- 10- صندوق النقد العربي، [www.arabmonetaryfund.org](http://www.arabmonetaryfund.org)

## الملاحق

ملحق رقم (1): البيانات المالية للقوائم ربع السنوية المنشورة للبنك التجاري الفلسطيني (2007-2014)

Dec 2010	Sep 2010	Jun 2010	Mar 2010	Dec 2009	Sep 2009	Jun 2009	Mar 2009	Dec 2008	Sep 2008	Jun 2008	Mar 2008	Dec 2007	Sep 2007	Jun 2007	Mar 2007	البند
58,224,059.0	59,551,139.0	44,436,611.0	52,696,678.0	57,491,547.0	60,987,072.0	57,142,705.0	40,858,126.0	51,031,839.0	62,158,812.0	57,449,914.0	64,572,062.0	54,900,850.0	50,443,152.0	44,521,874.0	42,910,839.0	نقدية في الصندوق ولدى البنوك
23,056,861.0	18,384,197.0	16,317,268.0	11,773,941.0	12,294,565.0	11,463,192.0	12,226,600.0	20,702,456.0	15,098,308.0	10,206,639.0	10,382,247.0	6,523,201.0	5,994,522.0	6,601,859.0	5,855,573.0	5,428,429.0	أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مالية
<b>81,280,920.0</b>	<b>77,935,336.0</b>	<b>60,753,879.0</b>	<b>64,470,619.0</b>	<b>69,786,112.0</b>	<b>72,450,264.0</b>	<b>69,369,305.0</b>	<b>61,560,582.0</b>	<b>66,130,147.0</b>	<b>72,365,451.0</b>	<b>67,832,161.0</b>	<b>71,095,263.0</b>	<b>60,895,372.0</b>	<b>57,045,011.0</b>	<b>50,377,447.0</b>	<b>48,339,268.0</b>	مجموع الموجودات السائلة
1,371,947.0	2,369,567.0	1,442,312.0	1,418,930.0	1,371,628.0	1,371,336.0	1,408,504.0	1,441,185.0	1,417,812.0	1,692,578.0	1,847,414.0	1,844,223.0	1,738,710.0	1,651,287.0	1,568,975.0	1,876,887.0	أوراق مالية للمتاجرة
30,346,087.0	27,076,666.0	24,651,130.0	21,885,048.0	20,551,669.0	21,167,474.0	21,144,314.0	19,105,050.0	16,322,550.0	15,595,500.0	9,291,650.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	أوراق مالية للاستثمار - معدة للبيع
<b>31,718,034.0</b>	<b>29,446,233.0</b>	<b>26,093,442.0</b>	<b>23,303,978.0</b>	<b>21,923,297.0</b>	<b>22,538,810.0</b>	<b>22,552,818.0</b>	<b>20,546,235.0</b>	<b>17,740,362.0</b>	<b>17,288,078.0</b>	<b>11,139,064.0</b>	<b>1,844,223.0</b>	<b>1,738,710.0</b>	<b>1,651,287.0</b>	<b>1,568,975.0</b>	<b>1,876,887.0</b>	مجموع استثمارات قصيرة الأجل
103,355,452.0	99,209,532.0	85,772,673.0	83,169,016.0	82,700,002.0	86,663,097.0	75,456,353.0	70,257,441.0	69,628,808.0	76,951,906.0	73,641,061.0	68,065,590.0	64,032,430.0	61,925,305.0	56,789,225.0	54,550,889.0	ورائع العملاء
26,714,027.0	25,609,089.0	15,302,203.0	15,089,431.0	12,417,860.0	11,695,934.0	8,897,719.0	278,378.0	1,329,286.0	1,319,761.0	1,474,672.0	1,462,900.0	1,447,891.0	1,255,570.0	412,311.0	246,625.0	ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	ودائع سلطة النقد
7,449,291.0	7,593,990.0	7,035,247.0	5,809,753.0	5,629,707.0	5,187,245.0	5,217,807.0	5,601,247.0	5,834,543.0	5,962,815.0	4,790,805.0	4,382,429.0	434,214.0	493,403.0	471,334.0	4,578,004.0	ودائع تأمينات مالية أخرى
<b>137,518,770.0</b>	<b>132,412,611.0</b>	<b>108,110,123.0</b>	<b>104,068,200.0</b>	<b>100,747,569.0</b>	<b>103,546,276.0</b>	<b>89,571,879.0</b>	<b>76,137,066.0</b>	<b>76,792,637.0</b>	<b>84,234,482.0</b>	<b>79,906,538.0</b>	<b>73,910,919.0</b>	<b>65,914,535.0</b>	<b>63,674,278.0</b>	<b>57,672,870.0</b>	<b>59,375,518.0</b>	إجمالي الودائع
2,156,322.0	1,784,263.0	793,426.0	494,685.0	2,502,967.0	965,990.0	708,777.0	356,976.0	217,038.0	-171,866.0	-815,141.0	-1,570,297.0	352,396.0	208,934.0	91,138.0	263,187.0	صافي الدخل قبل الضريبة
171,495,617.0	166,421,664.0	140,986,259.0	136,045,770.0	132,031,209.0	133,039,465.0	119,250,011.0	104,824,328.0	105,342,175.0	111,482,093.0	97,712,668.0	90,955,335.0	88,813,639.0	85,908,664.0	80,536,492.0	83,304,179.0	إجمالي الموجودات
27,877,328.0	29,205,680.0	28,075,034.0	28,002,012.0	27,130,576.0	25,403,611.0	25,146,398.0	25,043,615.0	24,628,289.0	23,512,335.0	13,570,054.0	12,873,248.0	14,920,501.0	14,777,039.0	14,659,243.0	14,976,990.0	إجمالي حقوق المساهمين
49,491,743.0	51,169,090.0	46,570,875.0	40,518,073.0	31,987,045.0	30,022,863.0	20,353,561.0	16,168,198.0	14,941,205.0	14,617,406.0	13,372,641.0	12,712,448.0	21,867,582.0	22,003,702.0	24,223,044.0	24,370,313.0	صافي التسهيلات الائتمانية
128,282.0	80,385.0	108,811.0	25,089.0	430,789.0	476,126.0	187,070.0	95,337.0	491,163.0	943,867.0	1,440,339.0	2,010,093.0	78,301.0	137,882.0	220,748.0	102,371.0	المخصص الخاص
<b>49,620,025.0</b>	<b>51,249,475.0</b>	<b>46,679,686.0</b>	<b>40,543,162.0</b>	<b>32,417,834.0</b>	<b>30,498,989.0</b>	<b>20,540,631.0</b>	<b>16,263,535.0</b>	<b>15,432,368.0</b>	<b>15,561,273.0</b>	<b>14,812,980.0</b>	<b>14,722,541.0</b>	<b>21,945,883.0</b>	<b>22,141,584.0</b>	<b>24,443,792.0</b>	<b>24,472,684.0</b>	إجمالي التسهيلات الائتمانية
<b>81,338,059.0</b>	<b>80,695,708.0</b>	<b>72,773,128.0</b>	<b>63,847,140.0</b>	<b>54,341,131.0</b>	<b>53,037,799.0</b>	<b>43,093,449.0</b>	<b>36,809,770.0</b>	<b>33,172,730.0</b>	<b>32,849,351.0</b>	<b>25,952,044.0</b>	<b>16,566,764.0</b>	<b>23,684,593.0</b>	<b>23,792,871.0</b>	<b>26,012,767.0</b>	<b>26,349,571.0</b>	مجموع الموجودات ذات التأثير بتقلب أسعار الفائدة
113,747,016.0	109,594,418.6	88,382,408.21	84,939,326.32	81,726,568.54	83,613,763.69	72,216,917.81	59,977,854.57	60,778,011.16	66,535,543.62	62,969,093.97	58,255,833.30	51,187,076.10	49,431,457.85	44,611,348.25	46,828,813.53	مجموع المطلوبات ذات التأثير بتقلب أسعار الفائدة
<b>79,583,698.0</b>	<b>76,391,339.6</b>	<b>66,044,958.2</b>	<b>64,040,142.3</b>	<b>63,679,001.5</b>	<b>66,730,584.7</b>	<b>58,101,391.8</b>	<b>54,098,229.6</b>	<b>53,614,182.2</b>	<b>59,252,967.6</b>	<b>56,703,617.0</b>	<b>52,410,504.3</b>	<b>49,304,971.1</b>	<b>47,682,484.9</b>	<b>43,727,703.3</b>	<b>42,004,184.5</b>	جميع ودائع العملاء باستثناء ودائع الأجل

Dec 2011	Sep 2010	Jun 2010	Mar 2010	Dec 2009	Sep 2009	Jun 2009	Mar 2009	Dec 2008	Sep 2008	Jun 2008	Mar 2008	Dec 2007	Sep 2007	Jun 2007	Mar 2007	المتغيرات
المتغيرات المستقلة																
1.257362746	1.072133854	0.562768319	0.363616598	1.895738908	0.726092818	0.594362209	0.340546901	0.20603144	-0.154164669	-0.834222437	-1.726448482	0.3967814	0.243204806	0.113163608	0.31593493	معدل العائد على إجمالي الأصول
59.10532795	58.85794065	56.1962907	61.95035467	69.26828378	69.96897117	77.44540561	80.8549439	86.11521831	85.90953406	84.88937539	96.19047356	92.38534718	89.5887834	87.35033821	81.41279374	مخاطر السيولة
16.25541719	17.54920561	19.91331226	20.58278769	20.54860832	19.09479341	21.08712426	23.8910332	23.37932457	21.09068315	13.88771208	14.15337319	16.79978567	17.20087161	18.20198848	17.97867788	مخاطر رأس المال
71.50786177	73.63122046	82.33892861	75.16793783	66.49138948	63.43190004	59.67223513	61.37226859	54.58015056	49.3711319	41.21393904	28.43794872	46.27065034	48.13305542	58.30975306	56.26785949	مخاطر سعر الفائدة
المتغير التابع																
28.85889673	30.74665207	33.03220848	29.78267755	24.22688184	22.56688495	17.06797411	15.42408934	14.18349773	13.11188695	13.68567789	13.97658312	24.62187367	25.61290209	30.07710343	29.25461038	مخاطر الائتمان

Dec 2014	Sep 2014	Jun 2014	Mar 2014	Dec 2013	Sep 2013	Jun 2013	Mar 2013	Dec 2012	Sep 2012	Jun 2012	Mar 2012	Dec 2011	Sep 2011	Jun 2011	Mar 2011	البنود
18,146,132.0	98,203,197.0	99,728,943.0	85,774,763.0	101,008,497.0	107,985,736.0	69,326,882.0	85,103,304.0	63,451,973.0	67,029,221.0	62,616,734.0	58,436,155.0	73,370,338.0	72,998,159.0	68,686,989.0	65,998,430.0	نقدية في الصندوق ولدى البنوك
18,253,221.0	26,182,125.0	18,934,913.0	16,062,941.0	18,633,657.0	16,636,146.0	14,054,505.0	14,354,405.0	26,488,974.0	25,421,167.0	23,528,953.0	25,468,350.0	11,383,095.0	12,163,824.0	18,333,891.0	19,683,441.0	أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
90,319,452.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مالية
<b>126,718,805</b>	<b>124,385,322</b>	<b>118,663,856</b>	<b>101,837,704</b>	<b>119,642,154</b>	<b>124,621,882</b>	<b>83,381,387.0</b>	<b>99,457,709.0</b>	<b>89,940,947.0</b>	<b>92,450,388.0</b>	<b>86,145,687.0</b>	<b>83,904,505.0</b>	<b>84,753,433.0</b>	<b>85,161,983.0</b>	<b>87,020,880.0</b>	<b>85,681,871</b>	مجموع الموجودات السائلة
742,122.0	709,470.0	707,541.0	737,443.0	1,244,008.0	1,239,923.0	1,050,811.0	1,232,086.0	1,154,625.0	1,172,239.0	1,239,250.0	1,309,930.0	1,303,025.0	1,331,145.0	1,353,500.0	1,435,945.0	أوراق مالية للمتاجرة
3,004,903.0	13,976,001.0	7,349,029.0	7,376,553.0	7,073,434.0	4,000,506.0	4,000,319.0	4,000,055.0	12,449,333.0	13,315,243.0	13,317,080.0	17,702,515.0	17,579,472.0	17,577,415.0	24,044,142.0	23,804,119.0	أوراق مالية للاستثمار - معدة للبيع
<b>3,747,025.0</b>	<b>14,685,471.0</b>	<b>8,056,570.0</b>	<b>8,113,996.0</b>	<b>8,317,442.0</b>	<b>5,240,429.0</b>	<b>5,051,130.0</b>	<b>5,232,141.0</b>	<b>13,603,958.0</b>	<b>14,487,482.0</b>	<b>14,556,330.0</b>	<b>19,012,445.0</b>	<b>18,882,497.0</b>	<b>18,908,560.0</b>	<b>25,397,642.0</b>	<b>25,240,064</b>	مجموع استثمارات قصيرة الأجل
155,309,186.0	163,573,810.0	156,355,419.0	142,365,727.0	142,911,308.0	146,532,790.0	125,292,914.0	116,783,987.0	110,521,971.0	114,056,297.0	110,025,775.0	110,355,310.0	105,821,447.0	106,517,782.0	114,765,268.0	111,202,732	ورائع العملاء
64,545,192.0	47,367,749.0	53,511,963.0	37,646,400.0	43,975,948.0	33,496,348.0	29,412,912.0	22,683,341.0	25,975,129.0	25,256,644.0	22,796,012.0	21,410,745.0	19,261,646.0	17,683,434.0	17,124,463.0	16,975,063.0	ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية
0.0	0.0	0.0	858,861.0	2,299,974.0	2,256,572.0	2,199,192.0	2,194,186.0	2,144,772.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	ودائع سلطة النقد
14,257,725.0	13,103,747.0	12,801,617.0	12,829,481.0	13,280,631.0	12,337,801.0	10,987,372.0	10,620,820.0	12,596,536.0	12,408,455.0	12,470,021.0	12,617,048.0	9,476,190.0	9,576,373.0	7,269,102.0	6,693,249.0	ودائع تأمينات مالية أخرى
<b>234,112,103</b>	<b>224,045,306</b>	<b>222,668,999</b>	<b>193,700,469</b>	<b>202,467,861</b>	<b>194,623,511</b>	<b>167,892,390</b>	<b>152,282,334</b>	<b>151,238,408</b>	<b>151,721,396</b>	<b>145,291,808</b>	<b>144,383,103</b>	<b>134,559,283</b>	<b>133,777,589</b>	<b>139,158,833</b>	<b>134,871,04</b>	إجمالي الودائع
1,538,015.0	1,016,046.0	709,810.0	274,886.0	199,530.0	272,920.0	369,519.0	498,740.0	62,167.0	126,480.0	-4,824.0	671,369.0	832,514.0	754,809.0	332,190.0	251,994.0	صافي الدخل قبل الضريبة
279,352,043.0	271,278,697.0	262,443,866.0	229,450,822.0	237,296,000.0	229,453,526.0	203,730,665.0	187,329,235.0	186,169,212.0	186,505,065.0	179,900,485.0	179,600,303.0	168,803,636.0	167,720,832.0	173,546,788.0	168,719,155.	إجمالي الموجودات
36,314,006.0	39,716,093.0	29,217,505.0	29,141,864.0	28,425,815.0	28,256,722.0	28,353,321.0	28,567,390.0	28,068,650.0	28,185,489.0	28,058,417.0	28,843,391.0	28,066,455.0	28,139,714.0	27,843,156.0	28,281,553.0	إجمالي حقوق المساهمين
128,793,403.0	121,143,567.0	121,829,754.0	107,913,153.0	99,995,302.0	90,412,214.0	79,699,407.0	74,147,890.0	74,159,491.0	71,950,943.0	69,921,129.0	67,001,756.0	56,448,400.0	53,897,282.0	51,111,698.0	49,655,784.0	صافي التسهيلات الائتمانية
24,040.0	23,107.0	25,221.0	29,385.0	7,631.0	4,618.0	2,991.0	3,484.0	190,358.0	229,868.0	229,892.0	31,032.0	68,440.0	96,766.0	55,472.0	33,060.0	المخصص الخاص
<b>128,817,443</b>	<b>121,166,674</b>	<b>121,854,975</b>	<b>107,942,538</b>	<b>100,002,933</b>	<b>90,416,832.0</b>	<b>79,702,398.0</b>	<b>74,151,374.0</b>	<b>74,349,849.0</b>	<b>72,180,811.0</b>	<b>70,151,021.0</b>	<b>67,032,788.0</b>	<b>56,516,840.0</b>	<b>53,994,048.0</b>	<b>51,167,170.0</b>	<b>49,688,844</b>	إجمالي التسهيلات الائتمانية
132,564,468	135,852,145	129,911,545	116,056,534	108,320,375	95,657,261.0	84,753,528.0	79,383,515.0	87,953,807.0	86,668,293.0	84,707,351.0	86,045,233.0	75,399,337.0	72,902,608.0	76,564,812.0	74,928,908	مجموع الموجودات ذات التأثير بتقلب أسعار الفائدة
198,390,990	186,423,329	186,707,252	160,956,351	169,598,260	160,920,969	139,075,019	125,422,016	125,818,354	125,488,447	119,985,879	119,001,381	110,220,350	109,278,499	112,762,821	109,294,41	مجموع المطلوبات ذات التأثير بتقلب أسعار الفائدة
<b>119,588,073</b>	<b>125,951,833</b>	<b>120,393,672</b>	<b>109,621,609</b>	<b>110,041,707</b>	<b>112,830,248</b>	<b>96,475,543.8</b>	<b>89,923,670.0</b>	<b>85,101,917.7</b>	<b>87,823,348.7</b>	<b>84,719,846.8</b>	<b>84,973,588.7</b>	<b>81,482,514.2</b>	<b>82,018,692.1</b>	<b>88,369,256.4</b>	<b>85,626,103</b>	جميع ودائع العملاء باستثناء ودائع الأجل

Dec 2011	Sep 2010	Jun 2010	Mar 2010	Dec 2009	Sep 2009	Jun 2009	Mar 2009	Dec 2008	Sep 2008	Jun 2008	Mar 2008	Dec 2007	Sep 2007	Jun 2007	Mar 2007	المتغيرات
<b>المتغيرات المستقلة</b>																
0.550565152	0.374539546	0.270461646	0.119801706	0.084084856	0.118943476	0.18137623	0.266237141	0.03339274	0.067815853	-0.002681482	0.373812844	0.493184874	0.450038908	0.191412358	0.149357078	معدل العائد على إجمالي الأصول
54.12740451	55.51793261	53.29159269	52.57483605	59.09192373	64.03228539	49.66358928	65.31138996	59.46964676	60.93431147	59.29149632	58.11241292	62.98594278	63.65937945	62.53349365	63.52873712	مخاطر السيولة
12.99937012	14.64032872	11.13285879	12.7007015	11.97905359	12.31479093	13.91706104	15.24983007	15.0769559	15.11245231	15.59663222	16.05976745	16.62668866	16.77770952	16.04360203	16.76250275	مخاطر رأس المال
66.81980258	72.87293131	69.58034204	72.10435171	63.86880083	59.44362715	60.94087071	63.2931258	69.9053864	69.06475823	70.59776632	72.30607895	68.4078184	66.71267319	67.89898574	68.55694096	مخاطر سعر الفائدة
<b>المتغير التابع</b>																
46.10433545	44.65649841	46.42126176	47.03105967	42.13948065	39.40327942	39.11998569	39.58159013	39.83445501	38.57854638	38.86655948	37.30603728	33.44027495	32.13511486	29.45124977	29.43102933	مخاطر الائتمان

ملحق رقم (2): البيانات المالية للقوائم ربع السنوية المنشورة للبنك الوطني (2007-2014)

Dec 2010	Sep 2010	Jun 2010	Mar 2010	Dec 2009	Sep 2009	Jun 2009	Mar 2009	Dec 2008	Sep 2008	Jun 2008	Mar 2008	Dec 2007	Sep 2007	Jun 2007	Mar 2007	البنود
22,496,012.0	24,948,955.0	22,654,890.0	24,650,172.0	26,157,580.0	43,138,908.0	23,861,853.0	6,798,672.0	5,991,158.0	2,934,385.0	3,078,414.0	2,818,557.0	2,296,224.0	753,010.0	3,896,281.0	711,078.0	نقدية في الصندوق ولدى البنوك
9,589,462.0	11,987,657.0	7,892,898.0	8,839,483.0	7,941,350.0	11,620,317.0	5,094,904.0	6,114,712.0	3,647,076.0	5,959,443.0	4,928,144.0	2,469,776.0	2,128,197.0	1,798,787.0	1,731,944.0	1,540,964.0	أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
65,632,158.0	71,121,177.0	61,302,646.0	64,230,167.0	62,385,509.0	76,890,503.0	60,433,708.0	42,595,352.0	34,426,167.0	28,277,883.0	63,540,354.0	69,998,358.0	48,636,863.0	43,848,985.0	23,894,973.0	25,979,774.0	أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مالية
97,717,632.0	108,057,789	91,850,434.0	97,719,822.0	96,484,439.0	131,649,728	89,390,465.0	55,508,736.0	44,064,401.0	37,171,711.0	71,546,912.0	75,286,691.0	53,061,284.0	46,400,782.0	29,523,198.0	28,231,816	مجموع الموجودات السائلة
2,471,100.0	290,458.0	300,780.0	298,638.0	288,939.0	323,865.0	299,802.0	37,227.0	46,686.0	101,667.0	92,300.0	0.0	167,250.0	0.0	0.0	0.0	أوراق مالية للمتاجرة
1,980,970.0	2,043,596.0	2,072,786.0	6,058,459.0	5,925,379.0	6,223,567.0	5,407,418.0	3,854,759.0	5,041,363.0	13,312,672.0	13,893,813.0	9,637,990.0	10,135,806.0	7,350,126.0	4,971,257.0	6,446,273.0	أوراق مالية للاستثمار - معدة للبيع
4,452,070.0	2,334,054.0	2,373,566.0	6,357,097.0	6,214,318.0	6,547,432.0	5,707,220.0	3,891,986.0	5,088,049.0	13,414,339.0	13,986,113.0	9,637,990.0	10,303,056.0	7,350,126.0	4,971,257.0	6,446,273.0	مجموع استثمارات قصيرة الأجل
66,994,629.0	64,735,812.0	59,960,357.0	64,137,545.0	64,126,205.0	57,738,200.0	44,418,427.0	38,033,266.0	31,765,446.0	31,602,871.0	25,119,607.0	22,454,860.0	16,904,052.0	15,084,751.0	15,011,751.0	13,125,221.0	ورائع العملاء
25,696,418.0	37,316,070.0	28,802,491.0	28,580,345.0	30,154,758.0	71,746,979.0	46,889,025.0	24,791,465.0	27,796,635.0	38,907,245.0	45,196,531.0	39,160,844.0	35,310,417.0	24,795,876.0	5,579,664.0	4,692,528.0	ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية
18,817,672.0	20,742,217.0	16,735,946.0	23,781,671.0	21,538,796.0	25,652,463.0	14,102,041.0	10,376,690.0	1,327,669.0	0.0	7,700,000.0	17,631,582.0	2,205,501.0	1,261,911.0	822,561.0	0.0	ودائع سلطة النقد
7,046,455.0	6,548,410.0	6,886,324.0	6,754,697.0	7,819,378.0	6,413,461.0	5,682,864.0	4,379,439.0	5,003,209.0	3,785,724.0	3,100,769.0	3,009,895.0	3,075,111.0	6,395,770.0	2,566,358.0	283,108.0	ودائع تأمينات مالية أخرى
118,555,174	129,342,509	112,385,118	123,254,258	123,639,137	161,551,103	111,092,357	77,580,860.0	65,892,959.0	74,295,840.0	81,116,907.0	82,257,181.0	57,495,081.0	47,538,308.0	23,980,334.0	18,100,857	إجمالي الودائع
211,087.0	777,984.0	1,288,700.0	315,470.0	2,284,038.0	1,939,335.0	1,418,036.0	346,264.0	-649,641.0	603,723.0	281,355.0	68,719.0	1,016,462.0	732,558.0	418,067.0	129,340.0	صافي الدخل قبل الضريبة
158,139,737.0	170,255,668.0	153,922,067.0	163,330,599.0	162,661,833.0	199,740,569.0	147,932,347.0	113,060,994.0	99,938,744.0	110,775,082.0	116,699,859.0	116,797,493.0	91,850,326.0	76,863,506.0	55,976,179.0	52,535,391.0	إجمالي الموجودات
28,732,777.0	29,075,659.0	29,484,557.0	29,385,590.0	28,761,776.0	29,084,127.0	27,739,825.0	25,977,706.0	26,490,267.0	28,817,463.0	29,057,960.0	28,796,146.0	28,916,587.0	28,090,037.0	27,810,601.0	2,789,184.0	إجمالي حقوق المساهمين
42,997,898.0	45,915,801.0	47,311,058.0	44,817,618.0	45,849,576.0	46,026,266.0	40,217,842.0	41,655,745.0	40,037,248.0	32,692,453.0	26,099,753.0	26,198,494.0	23,265,807.0	17,894,426.0	15,910,745.0	11,887,129.0	صافي التسهيلات الائتمانية
655,161.0	301,660.0	20,479.0	2,823.0	50,285.0	20,961.0	18,996.0	1,192.0	263,737.0	210,817.0	168,888.0	130,450.0	257.0	257.0	203.0	0.0	المخصص الخاص
43,653,059.0	46,217,461.0	47,331,537.0	44,820,441.0	45,899,861.0	46,047,227.0	40,236,838.0	41,656,937.0	40,300,985.0	32,903,270.0	26,268,641.0	26,328,944.0	23,266,064.0	17,894,683.0	15,910,948.0	11,887,129	إجمالي التسهيلات الائتمانية
48,105,129.0	48,551,515.0	49,705,103.0	51,177,538.0	52,114,179.0	52,594,659.0	45,944,058.0	45,548,923.0	45,389,034.0	46,317,609.0	40,254,754.0	35,966,934.0	33,569,120.0	25,244,809.0	20,882,205.0	18,333,402	مجموع الموجودات ذات التأثير بتقلب أسعار الفائدة
102,744,441	114,064,857	98,234,473.7	108,117,797	108,505,352	147,924,887	100,609,608	68,605,009.2	58,396,313.7	66,837,562.4	75,188,679.7	76,957,834.0	53,505,724.7	43,978,306.8	20,437,560.8	15,003,304	مجموع المطلوبيات ذات التأثير بتقلب أسعار الفائدة
51,183,896.6	49,458,160.4	45,809,712.7	49,001,084.4	48,992,420.6	44,111,984.8	33,935,678.2	29,057,415.2	24,268,800.7	24,144,593.4	19,191,379.7	17,155,513.0	12,914,695.7	11,524,749.8	11,468,977.8	10,027,668	جميع ودائع العملاء باستثناء ودائع الأجل

Dec 2011	Sep 2010	Jun 2010	Mar 2010	Dec 2009	Sep 2009	Jun 2009	Mar 2009	Dec 2008	Sep 2008	Jun 2008	Mar 2008	Dec 2007	Sep 2007	Jun 2007	Mar 2007	المتغيرات
المتغيرات المستقلة																
0.133481315	0.456950426	0.837241875	0.193148131	1.404163446	0.970926943	0.958570609	0.306263007	-0.65003918	0.54499892	0.241092836	0.058836023	1.1066504	0.953063473	0.746865912	0.246195941	معدل العائد على إجمالي الأصول
82.42375993	83.54390976	81.72828897	79.28312059	78.03713399	81.49107345	80.46499995	71.54952394	66.87270031	50.03202198	88.20221905	91.52597996	92.28838898	97.60713823	123.1142068	155.9694991	مخاطر السيولة
18.16923282	17.07764525	19.15551004	17.99147874	17.68194509	14.56095131	18.75169668	22.97671821	26.50650382	26.01439103	24.89973874	24.65476378	31.48229109	36.54534962	49.68292137	5.309152453	مخاطر رأس المال
46.82017662	42.56483208	50.59843159	47.33498022	48.02913197	35.55497644	45.66567628	66.39299887	77.72585475	69.29877049	53.53831738	46.73589693	62.73930532	57.40286714	102.1756228	122.1957575	مخاطر سعر الفائدة
المتغير التابع																
27.18981251	26.96873563	30.73702096	27.43981732	28.18705234	23.04302337	27.18664499	36.84360408	40.06178825	29.51246111	22.36485393	22.43069892	25.33013002	23.28078295	28.42413556	22.62689736	مخاطر الائتمان

Dec 2014	Sep 2014	Jun 2014	Mar 2014	Dec 2013	Sep 2013	Jun 2013	Mar 2013	Dec 2012	Sep 2012	Jun 2012	Mar 2012	Dec 2011	Sep 2011	Jun 2011	Mar 2011	البنود
30,268,457.0	38,589,800.0	45,376,550.0	37,289,441.0	33,078,529.0	38,962,720.0	32,910,233.0	25,660,186.0	34,570,609.0	21,898,897.0	13,305,368.0	11,647,289.0	13,147,458.0	13,188,707.0	13,188,707.0	10,561,939.0	نقدية في الصندوق ولدى البنوك
55,364,041.0	57,623,454.0	32,953,595.0	31,246,825.0	28,709,230.0	22,381,969.0	22,258,727.0	21,760,941.0	17,811,883.0	16,588,494.0	12,964,779.0	11,868,376.0	13,137,750.0	11,072,139.0	11,072,139.0	10,911,871.0	أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
229,700,421.0	146,446,359.0	264,556,604.0	171,320,189.0	179,420,284.0	159,823,151.0	107,515,991.0	11,923,949.0	115,326,751.0	80,510,106.0	10,965,376.0	69,640,848.0	114,898,239.0	97,573,670.0	97,573,670.0	60,872,320.0	أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مالية
<b>315,332,919</b>	<b>242,659,613</b>	<b>342,886,749</b>	<b>239,856,455</b>	<b>241,208,043</b>	<b>221,167,840</b>	<b>162,684,951</b>	<b>59,345,076.0</b>	<b>167,709,243</b>	<b>118,997,497</b>	<b>37,235,523.0</b>	<b>93,156,513.0</b>	<b>141,183,447</b>	<b>121,834,516</b>	<b>121,834,516</b>	<b>82,346,130</b>	مجموع الموجودات السائلة
520,880.0	533,800.0	514,750.0	614,150.0	3,441,992.0	2,798,251.0	2,745,915.0	3,038,050.0	2,989,301.0	3,018,251.0	2,989,364.0	6,165,127.0	3,198,802.0	3,334,506.0	3,334,506.0	3,694,837.0	أوراق مالية للمتاجرة
5,545,413.0	5,386,095.0	5,446,794.0	5,677,271.0	2,197,178.0	2,062,945.0	1,983,652.0	2,397,973.0	2,423,856.0	3,621,161.0	3,613,161.0	6,789,947.0	4,982,429.0	5,018,051.0	5,018,051.0	4,500,359.0	أوراق مالية للاستثمار - معدة للبيع
<b>6,066,293.0</b>	<b>5,919,895.0</b>	<b>5,961,544.0</b>	<b>6,291,421.0</b>	<b>5,639,170.0</b>	<b>4,861,196.0</b>	<b>4,729,567.0</b>	<b>5,436,023.0</b>	<b>5,413,157.0</b>	<b>6,639,412.0</b>	<b>6,602,525.0</b>	<b>12,955,074.0</b>	<b>8,181,231.0</b>	<b>8,352,557.0</b>	<b>54,352,557.0</b>	<b>8,195,196.0</b>	مجموع استثمارات قصيرة الأجل
353,824,711.0	331,064,512.0	318,061,489.0	255,652,882.0	250,947,918.0	247,257,597.0	206,517,401.0	200,303,945.0	183,084,604.0	151,909,567.0	135,910,699.0	122,346,250.0	115,890,037.0	96,081,231.0	81,451,919.0	76,108,068.0	ورائع العملاء
154,964,693.0	130,451,093.0	193,567,297.0	137,039,603.0	131,168,764.0	100,816,961.0	65,809,196.0	63,921,183.0	51,354,866.0	55,678,754.0	73,707,433.0	43,616,314.0	66,236,042.0	54,901,752.0	14,717,822.0	26,820,917.0	ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	239,458.0	548,113.0	10,000,000.0	12,064,343.0	2,551,150.0	8,889,340.0	23,217,530.0	12,289,416.0	17,829,653.0	22,042,989.0	21,602,787.0	ودائع سلطة النقد
60,170,444.0	13,464,600.0	11,450,497.0	10,352,402.0	9,630,012.0	9,574,265.0	8,595,777.0	7,165,138.0	10,402,936.0	15,963,772.0	10,896,653.0	8,021,580.0	6,298,756.0	8,760,805.0	9,322,499.0	10,277,756.0	ودائع تأمينات مالية أخرى
<b>568,959,848</b>	<b>474,980,205</b>	<b>523,079,283</b>	<b>403,044,887</b>	<b>391,746,694</b>	<b>357,888,281</b>	<b>281,470,487</b>	<b>281,390,266</b>	<b>256,906,749</b>	<b>226,103,243</b>	<b>229,404,125</b>	<b>197,201,674</b>	<b>200,714,251</b>	<b>177,573,441</b>	<b>127,535,229</b>	<b>134,809,528</b>	إجمالي الودائع
5,926,383.0	4,509,989.0	3,083,331.0	1,878,000.0	5,120,243.0	3,563,037.0	2,130,622.0	814,909.0	3,020,100.0	2,349,060.0	1,454,414.0	610,300.0	778,262.0	450,708.0	66,185.0	322,370.0	صافي الدخل قبل الضريبة
679,908,084.0	606,087,002.0	657,967,204.0	540,964,128.0	529,598,977.0	487,038,548.0	406,569,145.0	381,468,386.0	350,890,034.0	288,734,268.0	291,160,716.0	249,881,648.0	247,399,123.0	223,666,382.0	169,244,335.0	176,612,799.0	إجمالي الموجودات
80,010,532.0	58,046,422.0	56,725,667.0	56,595,759.0	54,966,018.0	54,116,126.0	52,616,920.0	52,110,219.0	51,321,193.0	40,673,483.0	39,830,384.0	35,012,842.0	29,259,576.0	29,059,198.0	28,899,306.0	28,937,773.0	إجمالي حقوق المساهمين
298,630,685.0	298,620,948.0	235,999,473.0	247,806,171.0	228,289,517.0	211,033,340.0	191,038,977.0	160,848,581.0	142,792,387.0	134,308,569.0	116,580,420.0	101,911,802.0	76,299,928.0	70,851,937.0	61,267,165.0	54,148,017.0	صافي التسهيلات الائتمانية
1,051,281.0	669,914.0	191,631.0	276,631.0	667,563.0	449,591.0	262,604.0	114,077.0	467,677.0	322,971.0	136,668.0	88,380.0	746,374.0	749,707.0	561,666.0	56,451.0	المخصص الخاص
<b>299,681,966</b>	<b>299,290,862</b>	<b>236,191,104</b>	<b>248,082,802</b>	<b>228,957,080</b>	<b>211,482,931</b>	<b>191,301,581</b>	<b>160,962,658</b>	<b>143,260,064</b>	<b>134,631,540</b>	<b>116,717,088</b>	<b>102,000,182</b>	<b>77,046,302.0</b>	<b>71,601,644.0</b>	<b>61,828,831.0</b>	<b>54,204,468</b>	إجمالي التسهيلات الائتمانية
<b>305,748,259</b>	<b>305,210,757</b>	<b>242,152,648</b>	<b>254,374,223</b>	<b>234,596,250</b>	<b>216,344,127</b>	<b>196,031,148</b>	<b>166,398,681</b>	<b>148,673,221</b>	<b>141,270,952</b>	<b>123,319,613</b>	<b>114,955,256</b>	<b>85,227,533.0</b>	<b>79,954,201.0</b>	<b>116,181,388</b>	<b>62,399,664</b>	مجموع الموجودات ذات التأثير بتقلب أسعار الفائدة
<b>485,457,216</b>	<b>396,848,980</b>	<b>448,016,771</b>	<b>342,710,806</b>	<b>332,522,985</b>	<b>299,535,488</b>	<b>232,732,380</b>	<b>234,118,535</b>	<b>213,698,782</b>	<b>190,252,585</b>	<b>197,329,200</b>	<b>168,327,959</b>	<b>173,364,202</b>	<b>154,898,270</b>	<b>108,312,576</b>	<b>116,848,024</b>	مجموع المطلوبات ذات التأثير بتقلب أسعار الفائدة
<b>270,322,079</b>	<b>252,933,287</b>	<b>242,998,977</b>	<b>195,318,801</b>	<b>191,724,209</b>	<b>188,904,804</b>	<b>157,779,294</b>	<b>153,032,214</b>	<b>139,876,637</b>	<b>116,058,909</b>	<b>103,835,774</b>	<b>93,472,535.0</b>	<b>88,539,988.3</b>	<b>73,406,060.5</b>	<b>62,229,266.1</b>	<b>58,146,564</b>	جميع ودائع العملاء باستثناء ودائع الأجل

Dec 2011	Sep 2010	Jun 2010	Mar 2010	Dec 2009	Sep 2009	Jun 2009	Mar 2009	Dec 2008	Sep 2008	Jun 2008	Mar 2008	Dec 2007	Sep 2007	Jun 2007	Mar 2007	المتغيرات
المتغيرات المستقلة																
0.871644732	0.744115776	0.468614694	0.347157954	0.966815123	0.731571867	0.524049113	0.213624256	0.860697001	0.813571599	0.499522745	0.244235623	0.31457751	0.201509049	0.039106183	0.18252924	معدل العائد على إجمالي الأصول
55.42270164	51.08836336	65.55158274	59.5111023	61.57245146	61.79801121	57.79822699	21.08995341	65.28020134	52.62971704	16.23140953	47.23921005	70.34051957	68.61077609	95.53008761	61.08331601	مخاطر السيولة
11.76784537	9.577242509	8.621351741	10.46201699	10.37879988	11.11126136	12.9416904	13.66042926	14.62600474	14.08682221	13.67986195	14.01177008	11.82687135	12.9922064	17.07549384	16.38486744	مخاطر رأس المال
62.98150461	76.90854009	54.04990691	74.22416157	70.55038609	72.22654263	84.23028531	71.07454393	69.57139357	74.25441912	62.49435612	68.29243144	49.1609755	51.61723288	107.2649107	53.40241271	مخاطر سعر الفائدة
المتغير التابع																
43.9222142	49.27031054	35.86796904	45.80824461	43.10610989	43.32990497	46.98806571	42.1656386	40.69434101	46.51632448	40.03988642	40.78402829	30.84082396	31.67750842	36.2004229	30.65916927	مخاطر الائتمان

ملحق رقم (3): البيانات المالية للقوائم ربع السنوية المنشورة للبنك الإسلامي الفلسطيني (2007-2014)

Dec 2010	Sep 2010	Jun 2010	Mar 2010	Dec 2009	Sep 2009	Jun 2009	Mar 2009	Dec 2008	Sep 2008	Jun 2008	Mar 2008	Dec 2007	Sep 2007	Jun 2007	Mar 2007	البند
19,241,606.0	26,719,659.0	16,852,173.0	14,322,855.0	22,499,320.0	18,558,880.0	29,629,753.0	17,662,762.0	38,331,440.3	38,331,440.3	38,331,440.3	38,331,440.3	22,986,557.5	22,986,557.5	22,986,557.5	22,986,557.5	نقدية في الصندوق ولدى البنوك
136,248,292.0	164,239,315.0	170,152,194.0	150,124,393.0	153,858,672.0	169,786,443.0	152,589,552.0	149,239,118.0	8,193,061.5	8,193,061.5	8,193,061.5	8,193,061.5	2,315,442.25	2,315,442.25	2,315,442.25	2,315,442.25	أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
7,570,051.0	7,540,904.0	18,316,057.0	7,580,764.0	14,053,293.0	14,828,566.0	23,880,456.0	26,699,208.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2,619,502.50	2,619,502.50	2,619,502.50	2,619,502.50	أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مالية
163,059,949	198,499,878	205,320,424	172,028,012	190,411,285	203,173,889	206,099,761	193,601,088	46,524,501.8	46,524,501.8	46,524,501.8	46,524,501.8	27,921,502.2	27,921,502.2	27,921,502.2	27,921,502.2	مجموع الموجودات السائلة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1,541,764.8	1,541,764.8	1,541,764.8	1,541,764.8	1,786,890.25	1,786,890.25	1,786,890.25	1,786,890.25	أوراق مالية للمتاجرة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	100,000.0	100,000.0	100,000.0	100,000.0	1,060,833.50	1,060,833.50	1,060,833.50	1,060,833.50	أوراق مالية للاستثمار - معدة للبيع
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1,641,764.8	1,641,764.8	1,641,764.8	1,641,764.8	2,847,723.75	2,847,723.75	2,847,723.75	2,847,723.75	مجموع استثمارات قصيرة الأجل
8,117,664.0	85,128,278.0	98,453,510.0	62,758,494.0	64,649,041.0	73,641,952.0	65,237,885.0	67,443,586.0	16,936,529.0	16,936,529.0	16,936,529.0	16,936,529.0	16,814,780.7	16,814,780.7	16,814,780.7	16,814,780.7	ورائع العملاء
96.0	19,953.0	0.0	4,417,250.0	3,980,819.0	0.0	5,102,040.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.00	0.00	0.00	0.00	ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية
10,378,681.0	12,834,516.0	9,251,674.0	7,547,167.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.00	0.00	0.00	0.00	ودائع سلطة النقد
7,513,796.0	7,349,114.0	6,718,305.0	4,593,619.0	4,629,579.0	4,527,145.0	4,573,246.0	0.0	1,241,691.5	1,241,691.5	1,241,691.5	1,241,691.5	2,291,452.25	2,291,452.25	2,291,452.25	2,291,452.25	ودائع تأمينات مالية أخرى
26,010,237.0	105,331,861	114,423,489	79,316,530.0	73,259,439.0	78,169,097.0	74,913,171.0	67,443,586.0	18,178,220.5	18,178,220.5	18,178,220.5	18,178,220.5	19,106,233.0	19,106,233.0	19,106,233.0	19,106,233.0	إجمالي الودائع
2,390,821.0	-576,858.0	-311,751.0	-391,232.0	-69,929.0	20,970.0	82,332.0	293,326.0	-626,971.8	-626,971.8	-626,971.8	-626,971.8	850,332.25	850,332.25	850,332.25	850,332.25	صافي الدخل قبل الضريبة
357,610,287.0	362,997,890.0	368,493,487.0	304,701,476.0	298,546,437.0	311,566,885.0	313,631,078.0	302,733,068.0	75,437,372.5	75,437,372.5	75,437,372.5	75,437,372.5	58,205,996.5	58,205,996.5	58,205,996.5	58,205,996.5	إجمالي الموجودات
48,365,522.0	46,927,237.0	35,978,400.0	35,936,513.0	35,930,671.0	36,021,569.0	36,096,894.0	21,907,215.0	5,403,472.5	5,403,472.5	5,403,472.5	5,403,472.5	5,388,594.50	5,388,594.50	5,388,594.50	5,388,594.50	إجمالي حقوق المساهمين
171,061,933.0	143,069,459.0	137,763,474.0	114,259,991.0	88,301,851.0	84,588,939.0	86,053,546.0	84,557,511.0	21,950,451.0	21,950,451.0	21,950,451.0	21,950,451.0	22,768,403.5	22,768,403.5	22,768,403.5	22,768,403.5	صافي التسهيلات الائتمانية
244,051.0	0.0	70,791.0	49,910.0	575,919.0	131,933.0	242,983.0	409,372.0	421,961.3	421,961.3	421,961.3	421,961.3	216,191.00	216,191.00	216,191.00	216,191.00	المخصص الخاص
171,305,984	143,069,459	137,834,265	114,309,901	88,877,770.0	84,720,872.0	86,296,529.0	84,966,883.0	22,372,412.3	22,372,412.3	22,372,412.3	22,372,412.3	22,984,594.5	22,984,594.5	22,984,594.5	22,984,594.5	إجمالي التسهيلات الائتمانية
171,305,984	143,069,459	137,834,265	114,309,901	88,877,770.0	84,720,872.0	86,296,529.0	84,966,883.0	24,014,177.0	24,014,177.0	24,014,177.0	24,014,177.0	25,832,318.2	25,832,318.2	25,832,318.2	25,832,318.2	مجموع الموجودات ذات التأثير بتقلب أسعار الفائدة
24,102,586.0	85,326,715.7	91,286,914.2	64,568,283.9	58,066,914.4	60,863,238.3	59,582,268.0	51,594,343.3	14,198,136.2	14,198,136.2	14,198,136.2	14,198,136.2	15,154,759.5	15,154,759.5	15,154,759.5	15,154,759.5	مجموع المطلوبات ذات التأثير بتقلب أسعار الفائدة
6,210,013.0	65,123,132.7	75,316,935.2	48,010,247.9	49,456,516.4	56,336,093.3	49,906,982.0	51,594,343.3	12,956,444.7	12,956,444.7	12,956,444.7	12,956,444.7	12,863,307.2	12,863,307.2	12,863,307.2	12,863,307.2	جميع ودائع العملاء باستثناء ودائع الأجل

Dec 2011	Sep 2010	Jun 2010	Mar 2010	Dec 2009	Sep 2009	Jun 2009	Mar 2009	Dec 2008	Sep 2008	Jun 2008	Mar 2008	Dec 2007	Sep 2007	Jun 2007	Mar 2007	المتغيرات
المتغيرات المستقلة																
0.668554873	-0.158914973	-0.084601495	-0.12839845	-0.02342315	0.006730497	0.026251225	0.09689262	-0.83111557	-0.83111557	-0.83111557	-0.83111557	1.460901455	1.460901455	1.460901455	1.460901455	معدل العائد على إجمالي الأصول
626.9068175	188.4518854	179.4390521	216.8879703	259.9136543	259.9158706	275.1181912	287.0563377	255.9354022	255.9354022	255.9354022	255.9354022	146.1381856	146.1381856	146.1381856	146.1381856	مخاطر السيولة
13.52464506	12.92768864	9.763646108	11.79400687	12.03520342	11.56142412	11.50934857	7.236479036	7.162858834	7.162858834	7.162858834	7.162858834	9.257799581	9.257799581	9.257799581	9.257799581	مخاطر رأس المال
710.7369487	167.6725254	150.990168	177.0372295	153.0609487	139.1987584	144.8359249	164.6825555	169.1361224	169.1361224	169.1361224	169.1361224	170.4568008	170.4568008	170.4568008	170.4568008	مخاطر سعر الفائدة
المتغير التابع																
47.83473497	39.4133032	37.38559265	37.49899492	29.57725836	27.1495281	27.4378249	27.93137584	29.09758157	29.09758157	29.09758157	29.09758157	39.11693789	39.11693789	39.11693789	39.11693789	مخاطر الائتمان



Dec 2014	Sep 2014	Jun 2014	Mar 2014	Dec 2013	Sep 2013	Jun 2013	Mar 2013	Dec 2012	Sep 2012	Jun 2012	Mar 2012	Dec 2011	Sep 2011	Jun 2011	Mar 2011	البنود
51,962,144.0	50,696,910.0	72,544,372.0	70,586,404.0	57,866,947.0	53,574,925.0	46,265,335.0	48,119,646.0	40,513,004.0	37,164,747.0	22,832,527.0	25,234,049.0	22,307,243.0	21,086,285.0	20,509,756.0	24,924,971.0	نقدية في الصندوق ولدى البنوك
57,230,639.0	85,078,309.0	57,794,964.0	52,757,138.0	52,697,879.0	58,385,053.0	108,438,323.0	112,581,897.0	114,049,936.0	122,277,879.0	116,357,985.0	124,391,964.0	123,326,844.0	124,783,448.0	115,410,423.0	120,639,700.0	أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
91,906,698.0	73,254,802.0	72,969,078.0	94,093,782.0	85,203,589.0	91,867,138.0	54,507,354.0	44,978,998.0	33,095,568.0	21,377,138.0	33,277,462.0	27,244,920.0	30,765,165.0	17,507,925.0	11,925,565.0	13,105,783.0	أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مالية
<b>201,099,481</b>	<b>209,030,021</b>	<b>203,308,414</b>	<b>217,437,324</b>	<b>195,768,415</b>	<b>203,827,116</b>	<b>209,211,012</b>	<b>205,680,541</b>	<b>187,658,508</b>	<b>180,819,764</b>	<b>172,467,974</b>	<b>176,870,933</b>	<b>176,399,252</b>	<b>163,377,658</b>	<b>147,845,744</b>	<b>158,670,454</b>	مجموع الموجودات السائلة
1,033,570.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	أوراق مالية للمتاجرة
1,849,083.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	أوراق مالية للاستثمار - معدة للبيع
<b>2,882,653.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	مجموع استثمارات قصيرة الأجل
134,437,988.0	152,146,834.0	124,959,051.0	117,016,071.0	110,824,670.0	123,825,509.0	118,248,117.0	105,738,029.0	92,697,751.0	102,302,710.0	80,303,335.0	84,095,670.0	83,304,842.0	82,370,799.0	83,605,273.0	86,998,088.0	ورائع العملاء
55,193,318.0	34,336,742.0	26,206,062.0	34,328,294.0	21,448,000.0	19,662,501.0	23,762,090.0	14,603,196.0	16,821,568.0	16,129,801.0	28,744,751.0	21,007,700.0	24,953,290.0	15,550,000.0	10,497,602.0	5,408,972.0	ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2,500,000.0	2,500,000.0	2,500,000.0	2,500,000.0	4,500,000.0	0.0	2,861,967.0	ودائع سلطة النقد
11,833,503.0	10,939,210.0	10,382,966.0	9,759,875.0	9,768,600.0	9,007,236.0	8,689,502.0	8,924,859.0	9,168,084.0	8,272,916.0	8,288,843.0	9,105,342.0	9,210,058.0	8,740,702.0	8,827,121.0	8,185,470.0	ودائع تأمينات مالية أخرى
<b>201,464,809</b>	<b>197,422,786</b>	<b>161,548,079</b>	<b>161,104,240</b>	<b>142,041,270</b>	<b>152,495,246</b>	<b>150,699,709</b>	<b>129,266,084</b>	<b>118,687,403</b>	<b>129,205,427</b>	<b>119,836,929</b>	<b>116,708,712</b>	<b>119,968,190</b>	<b>111,161,501</b>	<b>102,929,996</b>	<b>103,454,497</b>	إجمالي الودائع
9,426,664.0	6,764,187.0	4,365,570.0	2,331,998.0	7,562,595.0	5,787,083.0	3,809,818.0	1,758,899.0	6,375,022.0	4,706,652.0	3,056,141.0	1,435,222.0	4,528,982.0	4,881,274.0	10,400,076.0	-376,967.0	صافي الدخل قبل الضريبة
595,259,913.0	594,637,297.0	547,261,297.0	532,948,646.0	501,959,570.0	500,097,745.0	480,161,754.0	451,259,986.0	422,861,243.0	411,718,718.0	399,879,267.0	397,248,632.0	392,905,894.0	377,617,279.0	368,425,047.0	364,760,074.0	إجمالي الموجودات
67,539,672.0	65,111,492.0	63,253,373.0	65,040,355.0	61,764,397.0	61,764,397.0	60,095,296.0	59,350,391.0	57,428,754.0	56,082,718.0	54,838,120.0	53,277,979.0	52,432,796.0	48,666,432.0	47,404,401.0	49,343,737.0	إجمالي حقوق المساهمين
352,961,215.0	329,627,323.0	304,508,209.0	273,396,500.0	268,801,784.0	260,531,131.0	243,203,692.0	217,800,822.0	209,428,454.0	206,000,160.0	202,475,008.0	193,881,731.0	187,389,712.0	185,757,883.0	190,759,350.0	180,500,894.0	صافي التسهيلات الائتمانية
399,379.0	14,215.0	22,434.0	45,355.0	262,357.0	41,247.0	38,578.0	0.0	377,381.0	293,424.0	0.0	92,462.0	225,766.0	1,920,456.0	1,323,376.0	348,379.0	المخصص الخاص
<b>353,360,594</b>	<b>329,641,538</b>	<b>304,530,643</b>	<b>273,441,855</b>	<b>269,064,141</b>	<b>260,572,378</b>	<b>243,242,270</b>	<b>217,800,822</b>	<b>209,805,835</b>	<b>206,293,584</b>	<b>202,475,008</b>	<b>193,974,193</b>	<b>187,615,478</b>	<b>187,678,339</b>	<b>192,082,726</b>	<b>180,849,273</b>	إجمالي التسهيلات الائتمانية
<b>356,243,247</b>	<b>329,641,538</b>	<b>304,530,643</b>	<b>273,441,855</b>	<b>269,064,141</b>	<b>260,572,378</b>	<b>243,242,270</b>	<b>217,800,822</b>	<b>209,805,835</b>	<b>206,293,584</b>	<b>202,475,008</b>	<b>193,974,193</b>	<b>187,615,478</b>	<b>187,678,339</b>	<b>192,082,726</b>	<b>180,849,273</b>	مجموع الموجودات ذات التأثير بتقلب أسعار الفائدة
<b>169,871,881</b>	<b>161,668,280</b>	<b>132,182,702</b>	<b>133,605,463</b>	<b>115,997,472</b>	<b>123,396,251</b>	<b>122,911,401</b>	<b>104,417,647</b>	<b>96,903,431.5</b>	<b>105,164,290</b>	<b>100,965,645</b>	<b>96,946,229.6</b>	<b>100,391,552</b>	<b>91,804,363.2</b>	<b>83,282,756.8</b>	<b>83,009,946</b>	مجموع المطلوبات ذات التأثير بتقلب أسعار الفائدة
<b>102,845,060</b>	<b>116,392,328</b>	<b>95,593,674.0</b>	<b>89,517,294.3</b>	<b>84,780,872.6</b>	<b>94,726,514.4</b>	<b>90,459,809.5</b>	<b>80,889,592.2</b>	<b>70,913,779.5</b>	<b>78,261,573.2</b>	<b>61,432,051.3</b>	<b>64,333,187.6</b>	<b>63,728,204.1</b>	<b>63,013,661.2</b>	<b>63,958,033.8</b>	<b>66,553,537</b>	جميع ودائع العملاء باستثناء ودائع الأجل

Dec 2011	Sep 2010	Jun 2010	Mar 2010	Dec 2009	Sep 2009	Jun 2009	Mar 2009	Dec 2008	Sep 2008	Jun 2008	Mar 2008	Dec 2007	Sep 2007	Jun 2007	Mar 2007	المتغيرات
المتغيرات المستقلة																
1.583621506	1.137531573	0.797712176	0.437565236	1.506614367	1.157190381	0.793444702	0.389775086	1.507591936	1.143171732	0.76426593	0.361290609	1.15268874	1.292651124	2.822847167	-0.10334656	معدل العائد على إجمالي الأصول
99.81866411	105.8793796	125.8500969	134.9668538	137.8250244	133.661292	138.8264207	159.1140805	158.111563	139.9474993	143.9188866	151.5490403	147.0383541	146.9732385	143.6371804	153.3722154	مخاطر السيولة
11.34624901	10.94978272	11.5581667	12.20386908	12.30465573	12.35046501	12.51563572	13.15215017	13.58099257	13.62160998	13.71366923	13.41174637	13.34487387	12.88776619	12.86676934	13.52772425	مخاطر رأس المال
209.7128984	203.8999475	230.3861537	204.6636778	231.9568997	211.1671749	197.9004934	208.5862188	216.5102223	196.1631498	200.5385173	200.0843085	186.8837308	204.4329184	230.6392503	217.8645825	مخاطر سعر الفائدة
المتغير التابع																
59.29531072	55.43334141	55.642197	51.29884503	53.55048495	52.09604194	50.65036729	48.26504205	49.52651903	50.03419835	50.634035	48.80614189	47.69328098	49.19210357	51.7769765	49.48482766	مخاطر الائتمان

ملحق رقم (4): البيانات المالية للقوائم ربع السنوية المنشورة لبنك القدس (2007-2014)

Dec 2010	Sep 2010	Jun 2010	Mar 2010	Dec 2009	Sep 2009	Jun 2009	Mar 2009	Dec 2008	Sep 2008	Jun 2008	Mar 2008	Dec 2007	Sep 2007	Jun 2007	Mar 2007	البنود
28,807,022.0	32,563,876.0	15,651,396.0	14,956,236.0	17,804,301.0	17,170,358.0	20,486,670.0	13,713,464.0	18,239,402.0	12,130,540.0	7,063,727.0	5,833,781.0	6,607,211.0	5,791,172.0	3,210,932.0	4,288,920.0	نقدية في الصندوق ولدى البنوك
40,009,030.0	21,448,919.0	20,384,269.0	49,597,533.0	25,681,050.0	32,773,662.0	16,923,795.0	22,336,631.0	13,633,994.0	166,545,911.0	15,885,408.0	14,328,183.0	8,889,798.0	17,374,417.0	7,630,776.0	6,701,028.0	أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
113,483,949.0	74,095,758.0	85,684,200.0	100,867,434.0	131,408,383.0	129,266,289.0	100,303,784.0	85,954,408.0	72,541,570.0	114,933,161.0	138,621,990.0	138,051,820.0	177,333,146.0	128,257,416.0	125,077,772.0	99,705,009.0	أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مالية
<b>182,300,001</b>	<b>128,108,553</b>	<b>121,719,865</b>	<b>165,421,203</b>	<b>174,893,734</b>	<b>179,210,309</b>	<b>137,714,249</b>	<b>122,004,503</b>	<b>104,414,966</b>	<b>293,609,612</b>	<b>161,571,125</b>	<b>158,213,784</b>	<b>192,830,155</b>	<b>151,423,005</b>	<b>135,919,480</b>	<b>110,694,957</b>	مجموع الموجودات السائلة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	أوراق مالية للمتاجرة
8,417,726.0	8,661,734.0	5,979,404.0	5,949,518.0	5,639,794.0	5,438,666.0	5,290,018.0	4,531,771.0	4,519,208.0	5,125,127.0	5,130,795.0	6,331,199.0	5,693,455.0	5,648,828.0	5,391,645.0	6,156,873.0	أوراق مالية للاستثمار - معدة للبيع
<b>8,417,726.0</b>	<b>8,661,734.0</b>	<b>5,979,404.0</b>	<b>5,949,518.0</b>	<b>5,639,794.0</b>	<b>5,438,666.0</b>	<b>5,290,018.0</b>	<b>4,531,771.0</b>	<b>4,519,208.0</b>	<b>5,125,127.0</b>	<b>5,130,795.0</b>	<b>6,331,199.0</b>	<b>5,693,455.0</b>	<b>5,648,828.0</b>	<b>5,391,645.0</b>	<b>6,156,873.0</b>	مجموع استثمارات قصيرة الأجل
287,215,750.0	225,239,566.0	193,404,360.0	223,798,789.0	201,263,074.0	207,283,205.0	174,192,546.0	139,311,060.0	145,703,493.0	140,554,995.0	118,225,669.0	108,041,701.0	99,877,233.0	86,597,065.0	69,365,689.0	66,154,588.0	ورائع العملاء
15,643,826.0	21,747,091.0	37,129,210.0	27,787,909.0	31,717,132.0	25,992,201.0	34,791,531.0	41,776,960.0	34,877,947.0	43,207,388.0	32,921,506.0	29,148,718.0	43,919,841.0	27,262,345.0	35,709,224.0	25,490,620.0	ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية
42,915,150.0	25,611,425.0	19,046,966.0	21,932,825.0	28,819,460.0	26,892,324.0	27,295,279.0	27,169,739.0	18,896,447.0	16,524,020.0	36,255,091.0	40,525,016.0	50,674,853.0	37,172,633.0	24,346,980.0	11,953,720.0	ودائع سلطة النقد
20,309,787.0	18,274,150.0	18,527,845.0	17,929,455.0	15,268,971.0	14,343,977.0	13,372,520.0	11,813,080.0	12,123,052.0	11,364,072.0	9,109,984.0	6,946,879.0	5,258,569.0	0.0	3,712,389.0	3,645,967.0	ودائع تأمينات مالية أخرى
<b>366,084,513</b>	<b>290,872,232</b>	<b>268,108,381</b>	<b>291,448,978</b>	<b>277,068,637</b>	<b>274,511,707</b>	<b>249,651,876</b>	<b>220,070,839</b>	<b>211,600,939</b>	<b>211,650,475</b>	<b>196,512,250</b>	<b>184,662,314</b>	<b>199,730,496</b>	<b>151,032,043</b>	<b>133,134,282</b>	<b>107,244,895</b>	إجمالي الودائع
6,354,155.0	6,121,147.0	4,575,992.0	1,854,295.0	6,530,744.0	4,045,356.0	2,770,036.0	1,882,757.0	-5,000,503.0	-2,191,995.0	-1,046,787.0	-110,499.0	1,270,615.0	1,140,137.0	1,099,554.0	362,515.0	صافي الدخل قبل الضريبة
426,533,834.0	350,511,826.0	323,184,999.0	360,268,697.0	332,871,365.0	330,433,131.0	300,175,231.0	268,531,606.0	260,504,377.0	264,295,395.0	248,739,954.0	238,622,234.0	253,455,241.0	221,257,341.0	186,258,824.0	160,421,728.0	إجمالي الموجودات
50,433,196.0	51,276,450.0	50,279,667.0	48,563,970.0	48,815,783.0	47,332,489.0	46,110,322.0	45,828,631.0	44,910,642.0	46,723,382.0	47,915,870.0	49,090,899.0	48,150,626.0	47,853,759.0	47,481,193.0	50,028,913.0	إجمالي حقوق المساهمين
198,950,665.0	180,439,680.0	169,037,361.0	170,888,637.0	123,047,261.0	117,274,920.0	131,176,449.0	121,739,315.0	128,424,949.0	93,658,414.0	61,181,016.0	51,449,995.0	43,214,806.0	44,581,574.0	33,410,365.0	32,887,866.0	صافي التسهيلات الائتمانية
1,420,720.0	2,045,872.0	1,743,032.0	179,815.0	1,053,867.0	692,089.0	831,218.0	846,957.0	4,083,061.0	2,774,747.0	1,274,727.0	286,003.0	493,358.0	32,726.0	351,936.0	100,094.0	المخصص الخاص
<b>200,371,385</b>	<b>182,485,552</b>	<b>170,780,393</b>	<b>171,068,452</b>	<b>124,101,128</b>	<b>117,967,009</b>	<b>132,007,667</b>	<b>122,586,272</b>	<b>132,508,010</b>	<b>96,433,161.0</b>	<b>62,455,743.0</b>	<b>51,735,998.0</b>	<b>43,708,164.0</b>	<b>44,614,300.0</b>	<b>33,762,301.0</b>	<b>32,987,960</b>	إجمالي التسهيلات الائتمانية
<b>208,789,111</b>	<b>191,147,286</b>	<b>176,759,797</b>	<b>177,017,970</b>	<b>129,740,922</b>	<b>123,405,675</b>	<b>137,297,685</b>	<b>127,118,043</b>	<b>137,027,218</b>	<b>101,558,288</b>	<b>67,586,538.0</b>	<b>58,067,197.0</b>	<b>49,401,619.0</b>	<b>50,263,128.0</b>	<b>39,153,946.0</b>	<b>39,144,833</b>	مجموع الموجودات ذات التأثير بتقلب أسعار الفائدة
<b>297,152,733</b>	<b>236,814,736</b>	<b>221,691,334</b>	<b>237,737,268</b>	<b>228,765,499</b>	<b>224,763,737</b>	<b>207,845,665</b>	<b>186,636,184</b>	<b>176,632,100</b>	<b>177,917,276</b>	<b>168,138,089</b>	<b>158,732,305</b>	<b>175,759,960</b>	<b>130,248,747</b>	<b>116,486,516</b>	<b>91,367,793</b>	مجموع المطلوبات ذات التأثير بتقلب أسعار الفائدة
<b>218,283,970</b>	<b>171,182,070</b>	<b>146,987,313</b>	<b>170,087,079</b>	<b>152,959,936</b>	<b>157,535,235</b>	<b>132,386,335</b>	<b>105,876,405</b>	<b>110,734,654</b>	<b>106,821,796</b>	<b>89,851,508.4</b>	<b>82,111,692.8</b>	<b>75,906,697.1</b>	<b>65,813,769.4</b>	<b>52,717,923.6</b>	<b>50,277,486</b>	جميع ودائع العملاء باستثناء ودائع الأجل

Dec 2011	Sep 2010	Jun 2010	Mar 2010	Dec 2009	Sep 2009	Jun 2009	Mar 2009	Dec 2008	Sep 2008	Jun 2008	Mar 2008	Dec 2007	Sep 2007	Jun 2007	Mar 2007	المتغيرات
المتغيرات المستقلة																
1.489718867	1.746345357	1.415904827	0.514697784	1.961942266	1.224258593	0.922806319	0.701130503	-1.91954663	-0.829373134	-0.42083589	-0.04630708	0.501317311	0.515299061	0.590336595	0.225976247	معدل العائد على إجمالي الأصول
49.79724477	44.04289544	45.39950021	56.75820315	63.1228911	65.28330284	55.16251318	55.43874125	49.34522809	138.7238143	82.21936546	85.67735375	96.54517405	100.2588603	102.0920216	103.2169942	مخاطر السيولة
11.82396143	14.62902139	15.55754975	13.47993051	14.66505928	14.32437748	15.36113484	17.0663825	17.23988	17.67846996	19.26343928	20.57264245	18.99768409	21.62810001	25.49205025	31.18587091	مخاطر رأس المال
70.26323093	80.71595928	79.73238887	74.45949514	56.71350026	54.90461949	66.05751678	68.11007376	77.57775482	57.08174617	40.19704174	36.58183929	28.1074364	38.59010471	33.61242754	42.84314126	مخاطر سعر الفائدة
المتغير التابع																
46.6435835	51.47891358	52.30359129	47.43366227	36.96540884	35.49127161	43.69995771	45.33519045	49.29857628	35.43702076	24.59637666	21.56127455	17.05027122	20.14919541	17.93760117	20.50088003	مخاطر الائتمان

Dec 2014	Sep 2014	Jun 2014	Mar 2014	Dec 2013	Sep 2013	Jun 2013	Mar 2013	Dec 2012	Sep 2012	Jun 2012	Mar 2012	Dec 2011	Sep 2011	Jun 2011	Mar 2011	البنود
49,934,842.0	58,208,699.0	69,156,766.0	48,091,861.0	46,509,133.0	59,191,541.0	47,546,775.0	40,103,400.0	77,592,976.0	77,705,906.0	57,929,438.0	56,064,775.0	46,782,642.0	46,190,629.0	31,884,298.0	27,040,835.0	نقدية في الصندوق ولدى البنوك
69,232,412.0	60,585,872.0	48,699,757.0	41,987,717.0	38,231,412.0	36,122,110.0	35,379,290.0	34,726,012.0	31,036,252.0	38,543,366.0	29,900,725.0	28,912,652.0	32,615,192.0	32,123,021.0	37,583,522.0	34,437,589.0	أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
131,010,848.0	110,305,502.0	87,278,714.0	84,359,242.0	98,396,472.0	78,445,408.0	66,961,812.0	80,283,852.0	35,173,886.0	25,797,254.0	28,329,834.0	31,570,818.0	60,192,655.0	54,902,713.0	65,343,238.0	72,490,724.0	أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مالية
<b>250,178,102</b>	<b>229,100,073</b>	<b>205,135,237</b>	<b>174,438,820</b>	<b>183,137,017</b>	<b>173,759,059</b>	<b>149,887,877</b>	<b>155,113,264</b>	<b>143,803,114</b>	<b>142,046,526</b>	<b>116,159,997</b>	<b>116,548,245</b>	<b>139,590,489</b>	<b>133,216,363</b>	<b>134,811,058</b>	<b>133,969,148</b>	مجموع الموجودات السائلة
89,474.0	98,445.0	102,232.0	106,216.0	116,043.0	114,248.0	130,303.0	138,293.0	138,293.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	أوراق مالية للمتاجرة
8,632,547.0	8,660,175.0	21,529,771.0	21,046,407.0	19,820,772.0	19,046,409.0	13,212,360.0	8,447,828.0	7,801,886.0	8,070,133.0	8,737,067.0	8,339,805.0	7,502,792.0	7,535,846.0	7,815,262.0	8,649,994.0	أوراق مالية للاستثمار - معدة للبيع
<b>8,722,021.0</b>	<b>8,758,620.0</b>	<b>21,632,003.0</b>	<b>21,152,623.0</b>	<b>19,936,815.0</b>	<b>19,160,657.0</b>	<b>13,342,663.0</b>	<b>8,586,121.0</b>	<b>7,940,179.0</b>	<b>8,070,133.0</b>	<b>8,737,067.0</b>	<b>8,339,805.0</b>	<b>7,502,792.0</b>	<b>7,535,846.0</b>	<b>7,815,262.0</b>	<b>8,649,994.0</b>	مجموع استثمارات قصيرة الأجل
494,228,499.0	473,784,350.0	444,462,153.0	414,145,844.0	401,177,301.0	387,046,780.0	353,566,604.0	345,446,017.0	334,256,777.0	315,314,230.0	311,534,393.0	307,389,125.0	315,726,133.0	306,490,911.0	303,897,938.0	296,894,809.0	ورائع العملاء
70,396,313.0	50,897,155.0	38,339,235.0	14,828,794.0	24,208,892.0	23,715,323.0	25,831,117.0	30,360,547.0	34,214,897.0	44,521,460.0	33,486,513.0	15,589,931.0	21,134,551.0	22,528,169.0	14,324,606.0	18,971,964.0	ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية
0.0	5,015,775.0	10,002,397.0	10,000,000.0	10,000,000.0	1,500,000.0	2,000,000.0	25,000,000.0	25,000,000.0	28,526,093.0	28,526,093.0	49,250,169.0	45,651,596.0	45,551,520.0	49,773,230.0	41,085,910.0	ودائع سلطة النقد
22,752,072.0	24,225,528.0	23,039,907.0	21,719,164.0	19,278,569.0	19,409,057.0	19,323,387.0	17,281,075.0	19,350,334.0	21,312,860.0	20,372,407.0	23,006,703.0	22,345,206.0	22,865,597.0	24,177,619.0	24,486,989.0	ودائع تأمينات مالية أخرى
<b>587,376,884</b>	<b>553,922,808</b>	<b>515,843,692</b>	<b>460,693,802</b>	<b>454,664,762</b>	<b>431,671,160</b>	<b>400,721,108</b>	<b>418,087,639</b>	<b>412,822,008</b>	<b>409,674,643</b>	<b>393,919,406</b>	<b>395,235,928</b>	<b>404,857,486</b>	<b>397,436,197</b>	<b>392,173,393</b>	<b>381,439,672</b>	إجمالي الودائع
2,638,699.0	7,367,423.0	5,144,041.0	2,267,620.0	7,284,649.0	5,525,748.0	3,639,207.0	1,554,015.0	4,510,691.0	3,326,599.0	2,632,587.0	1,791,475.0	6,531,794.0	5,113,736.0	3,306,461.0	1,810,661.0	صافي الدخل قبل الضريبة
669,362,172.0	636,206,367.0	596,674,935.0	536,452,748.0	532,128,819.0	517,674,901.0	488,923,486.0	489,064,190.0	480,906,793.0	474,994,037.0	458,564,746.0	461,069,090.0	467,680,177.0	458,930,218.0	456,287,459.0	439,645,303.0	إجمالي الموجودات
70,547,283.0	69,786,518.0	67,478,542.0	65,646,381.0	64,991,920.0	63,076,079.0	60,515,778.0	59,908,798.0	57,985,686.0	56,411,746.0	56,384,668.0	56,145,617.0	54,578,746.0	54,162,459.0	52,648,201.0	52,369,745.0	إجمالي حقوق المساهمين
336,171,649.0	325,484,764.0	319,986,352.0	301,906,965.0	287,349,992.0	284,889,258.0	283,454,755.0	286,995,170.0	292,863,010.0	290,973,426.0	305,496,472.0	301,788,847.0	288,376,020.0	285,937,689.0	267,070,931.0	261,917,769.0	صافي التسهيلات الائتمانية
284,483.0	319,504.0	91,706.0	45,277.0	275,111.0	379,170.0	263,944.0	28,166.0	99,046.0	236,144.0	231,909.0	183,557.0	554,407.0	593,421.0	481,568.0	207,675.0	المخصص الخاص
<b>336,456,132</b>	<b>325,804,268</b>	<b>320,078,058</b>	<b>301,952,242</b>	<b>287,625,103</b>	<b>285,268,428</b>	<b>283,718,699</b>	<b>287,023,336</b>	<b>292,962,056</b>	<b>291,209,570</b>	<b>305,728,381</b>	<b>301,972,404</b>	<b>288,930,427</b>	<b>286,531,110</b>	<b>267,552,499</b>	<b>262,125,444</b>	إجمالي التسهيلات الائتمانية
<b>345,178,153</b>	<b>334,562,888</b>	<b>341,710,061</b>	<b>323,104,865</b>	<b>307,561,918</b>	<b>304,429,085</b>	<b>297,061,362</b>	<b>295,609,457</b>	<b>300,902,235</b>	<b>299,279,703</b>	<b>314,465,448</b>	<b>310,312,209</b>	<b>296,433,219</b>	<b>294,066,956</b>	<b>275,367,761</b>	<b>270,775,438</b>	مجموع الموجودات ذات التأثير بتقلب أسعار الفائدة
<b>468,762,044</b>	<b>440,214,564</b>	<b>409,172,775</b>	<b>361,298,799</b>	<b>358,382,209</b>	<b>338,779,932</b>	<b>315,865,123</b>	<b>335,180,594</b>	<b>332,600,381</b>	<b>333,999,227</b>	<b>319,151,151</b>	<b>321,462,538</b>	<b>329,083,214</b>	<b>323,878,378</b>	<b>319,237,887</b>	<b>310,184,917</b>	مجموع المطلوبات ذات التأثير بتقلب أسعار الفائدة
<b>375,613,659</b>	<b>360,076,106</b>	<b>337,791,236</b>	<b>314,750,841</b>	<b>304,894,748</b>	<b>294,155,552</b>	<b>268,710,619</b>	<b>262,538,972</b>	<b>254,035,150</b>	<b>239,638,814</b>	<b>236,766,138</b>	<b>233,615,735</b>	<b>239,951,861</b>	<b>232,933,092</b>	<b>230,962,432</b>	<b>225,640,054</b>	جميع ودائع العملاء باستثناء ودائع الأجل

Dec 2011	Sep 2010	Jun 2010	Mar 2010	Dec 2009	Sep 2009	Jun 2009	Mar 2009	Dec 2008	Sep 2008	Jun 2008	Mar 2008	Dec 2007	Sep 2007	Jun 2007	Mar 2007	المتغيرات
المتغيرات المستقلة																
0.394210953	1.158024091	0.86211783	0.422706382	1.368963443	1.067416633	0.744330576	0.317752768	0.937955351	0.700345423	0.574092759	0.388548059	1.396636916	1.114273107	0.724644286	0.411845865	معدل العائد على إجمالي الأصول
42.59243236	41.35956666	39.76693719	37.86437309	40.2795713	40.25264486	37.40453747	37.10065774	34.83416853	34.67300904	29.48826466	29.48827188	34.47892007	33.51893059	34.37537079	35.12197546	مخاطر السيولة
10.53947862	10.96916372	11.30909613	12.2371227	12.21356891	12.18449627	12.37735141	12.24967994	12.05757266	11.87630614	12.29590118	12.17726762	11.67010036	11.80189425	11.5383844	11.91181724	مخاطر رأس المال
73.63611394	75.99995897	83.51241374	89.42871261	85.8195272	89.86042428	94.04690177	88.19408447	90.46960007	89.60490866	98.53182304	96.5313753	90.07849879	90.79548857	86.25785706	87.29484331	مخاطر سعر الفائدة
المتغير التابع																
50.22268408	51.16024939	53.62825439	56.27838913	54.00008076	55.03246486	57.97527898	58.68251568	60.89808135	61.25833239	66.62013918	65.45414853	61.6609457	62.30526511	58.53128893	59.57479068	مخاطر الائتمان

ملحق رقم (5): البيانات المالية للقوائم ربع السنوية المنشورة لبنك الاستثمار الفلسطيني (2007-2014)

Dec 2010	Sep 2010	Jun 2010	Mar 2010	Dec 2009	Sep 2009	Jun 2009	Mar 2009	Dec 2008	Sep 2008	Jun 2008	Mar 2008	Dec 2007	Sep 2007	Jun 2007	Mar 2007	البنود
46,479,177.0	43,937,892.0	34,427,921.0	62,227,308.0	65,114,300.0	60,622,150.0	53,791,516.0	50,540,612.0	54,649,284.0	54,094,200.0	42,765,154.0	37,232,880.0	36,250,205.0	23,863,172.0	20,633,352.0	19,656,809.0	نقدية في الصندوق ولدى البنوك
16,235,457.0	15,596,048.0	13,524,376.0	13,678,704.0	13,824,110.0	12,892,760.0	11,755,703.0	11,898,038.0	12,010,145.0	11,464,176.0	11,652,950.0	11,107,327.0	9,346,845.0	8,914,331.0	9,012,011.0	9,355,777.0	أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
74,926,973.0	67,003,326.0	66,860,137.0	47,571,904.0	62,357,964.0	69,528,360.0	43,455,331.0	75,249,275.0	74,418,397.0	80,058,789.0	68,951,208.0	111,887,093.0	105,493,902.0	93,027,772.0	68,848,295.0	70,687,151.0	أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مالية
<b>137,641,607</b>	<b>126,537,266</b>	<b>114,812,434</b>	<b>123,477,916</b>	<b>141,296,374</b>	<b>143,043,270</b>	<b>109,002,550</b>	<b>137,687,925</b>	<b>141,077,826</b>	<b>145,617,165</b>	<b>123,369,312</b>	<b>160,227,300</b>	<b>151,090,952</b>	<b>125,805,275</b>	<b>98,493,658.0</b>	<b>99,699,737</b>	مجموع الموجودات السائلة
418,657.0	618,505.0	544,972.0	177,289.0	809,690.0	851,220.0	851,217.0	801,426.0	801,426.0	1,299,970.0	1,250,370.0	979,381.0	1,117,653.0	866,738.0	865,676.0	979,248.0	أوراق مالية للمتاجرة
15,276,270.0	16,025,687.0	16,571,505.0	16,663,878.0	12,062,410.0	10,577,016.0	11,971,087.0	11,832,572.0	12,265,110.0	16,499,287.0	13,885,773.0	1,580,708.0	14,338,379.0	14,347,635.0	13,386,861.0	16,541,301.0	أوراق مالية للاستثمار - معدة للبيع
<b>15,694,927.0</b>	<b>16,644,192.0</b>	<b>17,116,477.0</b>	<b>16,841,167.0</b>	<b>12,872,100.0</b>	<b>11,428,236.0</b>	<b>12,822,304.0</b>	<b>12,633,998.0</b>	<b>13,066,536.0</b>	<b>17,799,257.0</b>	<b>15,136,143.0</b>	<b>2,560,089.0</b>	<b>15,456,032.0</b>	<b>15,214,373.0</b>	<b>14,252,537.0</b>	<b>17,520,549</b>	مجموع استثمارات قصيرة الأجل
135,978,806.0	130,948,079.0	121,656,589.0	116,115,493.0	112,899,089.0	120,142,464.0	117,293,784.0	99,179,272.0	104,713,597.0	109,488,696.0	101,653,001.0	100,847,269.0	91,844,997.0	90,377,155.0	73,132,534.0	79,009,039.0	ورائع العملاء
24,050,357.0	15,981,150.0	8,017,243.0	11,285,474.0	23,850,094.0	20,770,531.0	10,115,253.0	19,690,277.0	23,957,750.0	23,582,294.0	22,552,515.0	27,943,373.0	29,862,486.0	22,050,945.0	21,113,088.0	17,225,974.0	ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية
17,531,563.0	18,750,738.0	23,879,297.0	25,560,561.0	25,161,385.0	21,970,706.0	3,891,578.0	773,121.0	275,520.0	4,283,975.0	6,262,245.0	43,217,246.0	50,163,773.0	40,353,803.0	35,722,830.0	39,004,026.0	ودائع سلطة النقد
20,569,415.0	20,633,810.0	21,716,675.0	21,438,619.0	18,303,107.0	19,786,162.0	16,832,191.0	15,350,142.0	18,034,620.0	17,108,856.0	14,471,742.0	11,470,926.0	10,163,147.0	9,365,280.0	8,031,597.0	8,031,352.0	ودائع تأمينات مالية أخرى
<b>198,130,141</b>	<b>186,313,777</b>	<b>175,269,804</b>	<b>174,400,147</b>	<b>180,213,675</b>	<b>182,669,863</b>	<b>148,132,806</b>	<b>134,992,812</b>	<b>146,981,487</b>	<b>154,463,821</b>	<b>144,939,503</b>	<b>183,478,814</b>	<b>182,034,403</b>	<b>162,147,183</b>	<b>138,000,049</b>	<b>143,270,391</b>	إجمالي الودائع
3,921,708.0	3,746,574.0	2,793,752.0	1,286,624.0	3,705,906.0	3,558,159.0	2,482,512.0	866,051.0	4,093,090.0	3,716,073.0	3,059,880.0	2,199,110.0	5,003,122.0	3,574,483.0	2,501,874.0	1,112,635.0	صافي الدخل قبل الضريبة
266,725,202.0	255,577,471.0	243,907,626.0	240,136,983.0	245,639,257.0	248,551,947.0	213,983,152.0	203,300,956.0	218,113,908.0	226,815,670.0	219,844,524.0	257,545,315.0	250,567,250.0	227,920,064.0	202,252,153.0	206,597,745.0	إجمالي الموجودات
64,294,003.0	64,442,299.0	64,105,675.0	62,412,201.0	61,100,075.0	61,409,719.0	61,847,198.0	64,143,221.0	61,681,344.0	65,053,101.0	64,655,658.0	62,701,370.0	64,356,903.0	60,153,284.0	58,119,562.0	58,748,077.0	إجمالي حقوق المساهمين
97,231,041.0	98,641,483.0	98,866,901.0	89,739,656.0	81,098,530.0	85,381,035.0	82,062,025.0	44,064,579.0	51,426,546.0	53,930,993.0	67,511,286.0	70,603,181.0	74,610,601.0	77,328,133.0	79,530,825.0	80,720,067.0	صافي التسهيلات الائتمانية
0.0	0.0	0.0	0.0	156,000.0	0.0	0.0	0.0	220,000.0	220,000.0	220,000.0	220,000.0	0.0	0.0	0.0	0.0	المخصص الخاص
<b>97,231,041.0</b>	<b>98,641,483.0</b>	<b>98,866,901.0</b>	<b>89,739,656.0</b>	<b>81,254,530.0</b>	<b>85,381,035.0</b>	<b>82,062,025.0</b>	<b>44,064,579.0</b>	<b>51,646,546.0</b>	<b>54,150,993.0</b>	<b>67,731,286.0</b>	<b>70,823,181.0</b>	<b>74,610,601.0</b>	<b>77,328,133.0</b>	<b>79,530,825.0</b>	<b>80,720,067</b>	إجمالي التسهيلات الائتمانية
<b>112,925,968</b>	<b>115,285,675</b>	<b>115,983,378</b>	<b>106,580,823</b>	<b>94,126,630.0</b>	<b>96,809,271.0</b>	<b>94,884,329.0</b>	<b>56,698,577.0</b>	<b>64,713,082.0</b>	<b>71,950,250.0</b>	<b>82,867,429.0</b>	<b>73,383,270.0</b>	<b>90,066,633.0</b>	<b>92,542,506.0</b>	<b>93,783,362.0</b>	<b>98,240,616</b>	مجموع الموجودات ذات التأثير بتقلب أسعار الفائدة
<b>166,855,015</b>	<b>156,195,718</b>	<b>147,288,788</b>	<b>147,693,583</b>	<b>154,246,884</b>	<b>155,037,096</b>	<b>121,155,235</b>	<b>112,181,579</b>	<b>122,897,359</b>	<b>129,281,420</b>	<b>121,559,312</b>	<b>160,283,942</b>	<b>160,910,053</b>	<b>141,360,437</b>	<b>121,179,566</b>	<b>125,098,312</b>	مجموع المطلوبات ذات التأثير بتقلب أسعار الفائدة
<b>104,703,680</b>	<b>100,830,020</b>	<b>93,675,573.5</b>	<b>89,408,929.6</b>	<b>86,932,298.5</b>	<b>92,509,697.3</b>	<b>90,316,213.7</b>	<b>76,368,039.4</b>	<b>80,629,469.7</b>	<b>84,306,295.9</b>	<b>78,272,810.8</b>	<b>77,652,397.1</b>	<b>70,720,647.7</b>	<b>69,590,409.4</b>	<b>56,312,051.2</b>	<b>60,836,960</b>	جميع ودائع العملاء باستثناء ودائع الأجل

Dec 2011	Sep 2010	Jun 2010	Mar 2010	Dec 2009	Sep 2009	Jun 2009	Mar 2009	Dec 2008	Sep 2008	Jun 2008	Mar 2008	Dec 2007	Sep 2007	Jun 2007	Mar 2007	المتغيرات
المتغيرات المستقلة																
1.470317754	1.465924984	1.145413961	0.535787526	1.508678232	1.431555473	1.160143673	0.425994554	1.876583679	1.638366961	1.39183817	0.853873036	1.996718246	1.568305544	1.237007351	0.538551377	معدل العائد على إجمالي الأصول
69.47030185	67.91621534	65.50611194	70.80149766	78.40491239	78.30698926	73.58434161	101.9964863	95.98339824	94.2726679	85.11779704	87.32741209	83.00131706	77.58708642	71.3721906	69.58851463	مخاطر السيولة
24.10495991	25.2143895	26.2827678	25.99024949	24.87390483	24.70699576	28.9028353	31.55087033	28.27941811	28.68104351	29.40971957	24.34576222	25.68448311	26.39227234	28.73618952	28.43597204	مخاطر رأس المال
67.67909708	73.80847303	78.74555773	72.16347548	61.02335894	62.44264974	78.31632572	50.54178884	52.65620202	55.65397525	68.17036648	45.78329496	55.97327882	65.46563362	77.39205953	78.53072868	مخاطر سعر الفائدة
المتغير التابع																
36.45363853	38.59553137	40.53456738	37.37019383	33.0152969	34.3513845	38.34975989	21.67455573	23.57783897	23.77745462	30.70865026	27.41388676	29.77667712	33.92774275	39.32260983	39.07112684	مخاطر الائتمان

Dec 2014	Sep 2014	Jun 2014	Mar 2014	Dec 2013	Sep 2013	Jun 2013	Mar 2013	Dec 2012	Sep 2012	Jun 2012	Mar 2012	Dec 2011	Sep 2011	Jun 2011	Mar 2011	البنود
23,201,298.0	26,589,724.0	63,703,378.0	94,043,839.0	92,498,310.0	91,236,269.0	77,464,060.0	86,907,522.0	80,592,468.0	73,075,212.0	58,330,863.0	61,390,697.0	68,929,705.0	60,015,379.0	66,907,264.0	61,805,614.0	نقدية في الصندوق ولدى البنوك
33,383,917.0	27,010,102.0	26,783,902.0	20,777,342.0	38,092,018.0	22,572,994.0	2,331,170.0	20,935,895.0	20,394,959.0	20,431,228.0	16,887,884.0	21,110,528.0	19,109,447.0	12,471,831.0	16,712,400.0	16,490,333.0	أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
124,985,683.0	122,459,714.0	87,137,830.0	32,082,509.0	24,750,794.0	27,391,779.0	15,998,765.0	13,422,869.0	15,722,590.0	9,265,758.0	30,880,355.0	35,525,324.0	34,890,639.0	33,711,971.0	39,121,896.0	57,832,042.0	أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مالية
<b>181,570,898</b>	<b>176,059,540</b>	<b>177,625,110</b>	<b>146,903,690</b>	<b>155,341,122</b>	<b>141,201,042</b>	<b>95,793,995.0</b>	<b>121,266,286</b>	<b>116,710,017</b>	<b>102,772,198</b>	<b>106,099,102</b>	<b>118,026,549</b>	<b>122,929,791</b>	<b>106,199,181</b>	<b>122,741,560</b>	<b>136,127,989</b>	مجموع الموجودات السائلة
5,945,220.0	0.0	0.0	153,656.0	153,656.0	0.0	443,374.0	0.0	475,702.0	1,027,849.0	31,949.0	0.0	1,027,849.0	1,124,589.0	626,447.0	565,691.0	أوراق مالية للمتاجرة
1,209,891.0	1,150,065.0	1,146,353.0	4,983,245.0	6,436,282.0	10,842,857.0	12,015,882.0	14,114,806.0	13,552,076.0	14,155,919.0	14,382,055.0	15,752,135.0	14,774,737.0	20,534,045.0	15,197,076.0	15,560,762.0	أوراق مالية للاستثمار - معدة للبيع
<b>7,155,111.0</b>	<b>1,150,065.0</b>	<b>1,146,353.0</b>	<b>5,136,901.0</b>	<b>6,589,938.0</b>	<b>10,842,857.0</b>	<b>12,459,256.0</b>	<b>14,114,806.0</b>	<b>14,027,778.0</b>	<b>15,183,768.0</b>	<b>14,414,004.0</b>	<b>15,752,135.0</b>	<b>15,802,586.0</b>	<b>21,658,634.0</b>	<b>15,823,523.0</b>	<b>16,126,453</b>	مجموع استثمارات قصيرة الأجل
184,281,904.0	185,679,209.0	188,137,078.0	171,721,823.0	167,291,635.0	159,911,248.0	146,936,912.0	144,506,982.0	138,053,319.0	133,155,716.0	116,370,127.0	116,329,672.0	117,637,453.0	122,058,915.0	132,721,031.0	142,353,508.0	ورائع العملاء
43,778,996.0	43,724,592.0	22,427,817.0	31,907,783.0	30,621,540.0	39,976,491.0	29,517,820.0	34,832,287.0	32,580,232.0	22,459,305.0	23,674,889.0	30,915,747.0	27,747,605.0	2,997,216.0	22,855,246.0	21,299,087.0	ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	393,512.0	0.0	0.0	0.0	9,215,854.0	15,432,080.0	16,832,556.0	17,926,681.0	ودائع سلطة النقد
14,860,088.0	13,412,878.0	14,066,664.0	14,288,997.0	14,829,156.0	15,113,586.0	14,742,995.0	15,959,589.0	14,140,954.0	15,453,417.0	15,044,022.0	16,057,814.0	18,708,406.0	20,523,791.0	20,380,196.0	20,625,496.0	ودائع تأمينات مالية أخرى
<b>242,920,988</b>	<b>242,816,679</b>	<b>224,631,559</b>	<b>217,918,603</b>	<b>212,742,331</b>	<b>215,001,325</b>	<b>191,197,727</b>	<b>195,298,858</b>	<b>185,168,017</b>	<b>171,068,438</b>	<b>155,089,038</b>	<b>163,303,233</b>	<b>173,309,318</b>	<b>161,012,002</b>	<b>192,789,029</b>	<b>202,204,772</b>	إجمالي الودائع
3,796,079.0	2,780,517.0	2,098,355.0	992,620.0	2,060,471.0	2,802,244.0	1,560,280.0	765,545.0	2,196,373.0	1,351,430.0	608,133.0	-352,829.0	2,779,413.0	1,284,549.0	694,344.0	843,729.0	صافي الدخل قبل الضريبة
320,813,772.0	323,788,450.0	300,961,761.0	289,980,397.0	288,024,977.0	284,941,763.0	268,859,922.0	270,715,380.0	258,689,765.0	244,017,944.0	226,398,816.0	233,788,635.0	243,457,857.0	230,136,886.0	263,488,539.0	273,546,430.0	إجمالي الموجودات
68,610,388.0	68,384,901.0	68,210,568.0	68,110,038.0	67,553,137.0	67,803,120.0	66,681,880.0	66,639,870.0	65,934,528.0	64,846,096.0	64,120,331.0	64,456,330.0	64,387,773.0	62,998,144.0	62,256,944.0	65,214,529.0	إجمالي حقوق المساهمين
102,149,259.0	101,405,448.0	106,033,878.0	98,992,107.0	98,374,467.0	97,259,227.0	100,442,298.0	96,476,242.0	94,779,144.0	91,287,630.0	77,034,191.0	79,305,038.0	78,511,236.0	79,128,973.0	90,165,625.0	95,292,031.0	صافي التسهيلات الائتمانية
868,904.0	415,124.0	349,693.0	268,941.0	1,489,002.0	1,355,079.0	1,224,458.0	2.0	1,716,670.0	1,716,396.0	1,526,667.0	1,525,602.0	1,474,230.0	1,325,054.0	1,325,054.0	0.0	المخصص الخاص
<b>103,018,163</b>	<b>101,820,572</b>	<b>106,383,571</b>	<b>99,261,048.0</b>	<b>99,863,469.0</b>	<b>98,614,306.0</b>	<b>101,666,756</b>	<b>96,476,244.0</b>	<b>96,495,814.0</b>	<b>93,004,026.0</b>	<b>78,560,858.0</b>	<b>80,830,640.0</b>	<b>79,985,466.0</b>	<b>80,454,027.0</b>	<b>91,490,679.0</b>	<b>95,292,031</b>	إجمالي التسهيلات الائتمانية
110,173,274	102,970,637	107,529,924	104,397,949	106,453,407	109,457,163	114,126,012	110,591,050	110,523,592	108,187,794	92,974,862.0	96,582,775.0	95,788,052.0	102,112,661	107,314,202	111,418,484	مجموع الموجودات ذات التأثير بتقلب أسعار الفائدة
200,536,150	200,110,460	181,360,031	178,422,583	174,265,255	178,221,738	157,402,237	162,062,252	153,415,753	140,442,623	128,323,908	136,547,408	146,252,703	132,938,451	162,263,191	169,463,465	مجموع المطلوبات ذات التأثير بتقلب أسعار الفائدة
141,897,066	142,972,990	144,865,550	132,225,803	128,814,559	123,131,661	113,141,422	111,270,376	106,301,055	102,529,901	89,604,997.8	89,573,847.4	90,580,838.8	93,985,364.6	102,195,193	109,612,201	جميع ودائع العملاء باستثناء ودائع الأجل

Dec 2011	Sep 2010	Jun 2010	Mar 2010	Dec 2009	Sep 2009	Jun 2009	Mar 2009	Dec 2008	Sep 2008	Jun 2008	Mar 2008	Dec 2007	Sep 2007	Jun 2007	Mar 2007	المتغيرات
المتغيرات المستقلة																
1.183265599	0.858744961	0.697216481	0.342305897	0.715379278	0.983444466	0.58033194	0.282785928	0.849037456	0.553824025	0.268611387	-0.15091794	1.141640296	0.558167368	0.263519621	0.308440874	معدل العائد على إجمالي الأصول
74.74483761	72.50718555	79.0739782	67.41218417	73.01843562	65.67449852	50.10205744	62.09267542	63.02925251	60.07665657	68.4117352	72.27447175	70.93086074	65.95730733	63.66625769	67.32184787	مخاطر السيولة
21.38635993	21.12024101	22.66419753	23.48780769	23.45391629	23.79543079	24.80171812	24.61621131	25.48787657	26.57431455	28.32184909	27.57034361	26.44719451	27.37420545	23.62795142	23.84038753	مخاطر رأس المال
54.93935829	51.45689862	59.29086104	58.5116227	61.08699467	61.41628078	72.50596561	68.23985755	72.04187926	77.03344714	72.45326524	70.73204545	65.49489309	76.81198315	66.13588748	65.74779047	مخاطر سعر الفائدة
المتغير التابع																
31.84067142	31.31842658	35.23167782	34.13751689	34.15483894	34.13301931	37.35859821	35.6375179	36.63814995	37.41021193	34.02588068	33.92168229	32.24838868	34.38343778	34.21994192	34.83577943	مخاطر الائتمان

ملحق رقم (6): البيانات المالية للقوائم ربع السنوية المنشورة للبنك الإسلامي العربي (2007-2014)

Dec 2010	Sep 2010	Jun 2010	Mar 2010	Dec 2009	Sep 2009	Jun 2009	Mar 2009	Dec 2008	Sep 2008	Jun 2008	Mar 2008	Dec 2007	Sep 2007	Jun 2007	Mar 2007	البنود
42,664,476.0	42,694,467.0	47,449,787.0	46,762,683.0	6,083,346.0	61,333,231.0	53,696,186.0	66,442,981.0	52,095,951.0	46,194,057.0	71,967,580.0	106,633,107.0	92,234,043.0	82,226,779.0	60,160,228.0	54,706,571.0	نقدية في الصندوق ولدى البنوك
26,625,349.0	22,611,189.0	21,639,005.0	21,804,035.0	21,143,390.0	20,441,132.0	20,660,370.0	20,463,790.0	20,809,809.0	20,624,489.0	19,557,658.0	18,517,320.0	17,749,047.0	16,737,442.0	16,843,178.0	15,040,564.0	أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
96,155,879.0	72,220,707.0	70,331,249.0	70,994,120.0	69,921,438.0	102,179,730.0	85,644,710.0	69,406,583.0	75,200,628.0	84,324,758.0	85,292,030.0	89,631,237.0	59,524,905.0	43,172,278.0	31,777,592.0	35,381,815.0	أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مالية
<b>165,445,704</b>	<b>137,526,363</b>	<b>139,420,041</b>	<b>139,560,838</b>	<b>97,148,174.0</b>	<b>183,954,093</b>	<b>160,001,266</b>	<b>156,313,354</b>	<b>148,106,388</b>	<b>151,143,304</b>	<b>176,817,268</b>	<b>214,781,664</b>	<b>169,507,995</b>	<b>142,136,499</b>	<b>108,780,998</b>	<b>105,128,950</b>	مجموع الموجودات السائلة
0.0	0.0	58,371.0	0.0	0.0	0.0	77,394.0	77,904.0	79,068.0	94,861.0	116,163.0	125,838.0	0.0	0.0	0.0	0.0	أوراق مالية للمتاجرة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	أوراق مالية للاستثمار - معدة للبيع
<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>58,371.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>77,394.0</b>	<b>77,904.0</b>	<b>79,068.0</b>	<b>94,861.0</b>	<b>116,163.0</b>	<b>125,838.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	مجموع استثمارات قصيرة الأجل
82,271,674.0	87,860,389.0	85,698,965.0	84,856,620.0	85,173,887.0	89,436,312.0	76,768,760.0	86,001,906.0	78,599,498.0	91,192,907.0	80,369,411.0	89,017,896.0	649,111,133.0	57,231,433.0	47,757,403.0	41,086,772.0	ورائع العملاء
137,382.0	1,996,028.0	2,015,326.0	1,866,608.0	5,274,991.0	9,473,631.0	40,589,619.0	34,442,390.0	39,838,014.0	41,502,106.0	71,579,237.0	97,490,899.0	73,786,638.0	51,830,213.0	37,591,621.0	40,200,376.0	ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	ودائع سلطة النقد
2,595,291.0	2,384,940.0	2,098,906.0	2,168,893.0	2,058,837.0	1,753,948.0	1,739,585.0	2,174,629.0	1,873,734.0	2,692,455.0	2,685,936.0	2,797,481.0	2,627,896.0	3,022,179.0	2,766,295.0	2,650,288.0	ودائع تأمينات مالية أخرى
<b>85,004,347.0</b>	<b>92,241,357.0</b>	<b>89,813,197.0</b>	<b>88,892,121.0</b>	<b>92,507,715.0</b>	<b>100,663,891</b>	<b>119,097,964</b>	<b>122,618,925</b>	<b>120,311,246</b>	<b>135,387,468</b>	<b>154,634,584</b>	<b>189,306,276</b>	<b>725,525,667</b>	<b>112,083,825</b>	<b>88,115,319.0</b>	<b>83,937,436</b>	إجمالي الودائع
-2,016,646.0	1,375,770.0	771,155.0	610,652.0	2,775,490.0	2,620,414.0	2,372,011.0	1,361,834.0	6,289,417.0	5,375,918.0	4,104,699.0	1,812,556.0	6,248,511.0	3,655,072.0	2,581,208.0	1,301,280.0	صافي الدخل قبل الضريبة
285,894,583.0	292,083,825.0	289,127,369.0	288,841,913.0	295,376,770.0	294,238,727.0	315,947,321.0	310,723,824.0	30,453,683.0	318,567,667.0	333,737,577.0	360,410,045.0	301,647,607.0	272,900,484.0	240,141,461.0	232,119,023.0	إجمالي الموجودات
48,202,730.0	50,803,295.0	50,458,989.0	50,480,951.0	50,130,846.0	49,416,274.0	49,424,241.0	48,820,977.0	47,640,847.0	44,995,459.0	44,105,770.0	42,545,748.0	40,516,511.0	39,099,580.0	38,029,584.0	37,405,503.0	إجمالي حقوق المساهمين
77,987,350.0	109,292,989.0	104,968,614.0	104,480,380.0	92,173,018.0	62,451,006.0	108,918,942.0	109,337,714.0	112,176,249.0	111,034,390.0	109,070,085.0	106,890,618.0	96,134,363.0	95,212,331.0	95,654,785.0	91,057,075.0	صافي التسهيلات الائتمانية
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	المخصص الخاص
<b>77,987,350.0</b>	<b>109,292,989</b>	<b>104,968,614</b>	<b>104,480,380</b>	<b>92,173,018.0</b>	<b>62,451,006.0</b>	<b>108,918,942</b>	<b>109,337,714</b>	<b>112,176,249</b>	<b>111,034,390</b>	<b>109,070,085</b>	<b>106,890,618</b>	<b>96,134,363.0</b>	<b>95,212,331.0</b>	<b>95,654,785.0</b>	<b>91,057,075</b>	إجمالي التسهيلات الائتمانية
<b>85,004,347.0</b>	<b>92,241,357.0</b>	<b>89,813,197.0</b>	<b>88,892,121.0</b>	<b>92,507,715.0</b>	<b>100,663,891</b>	<b>119,097,964</b>	<b>122,618,925</b>	<b>120,311,246</b>	<b>135,387,468</b>	<b>154,634,584</b>	<b>189,306,276</b>	<b>725,525,667</b>	<b>112,083,825</b>	<b>88,115,319.0</b>	<b>91,057,075</b>	مجموع الموجودات ذات التأثير بتقلب أسعار الفائدة
65,670,503.6	71,594,165.6	69,673,940.2	68,950,815.3	72,491,851.6	79,646,357.7	101,057,305	102,408,477	101,840,364	113,957,134	135,747,772	168,387,070	572,984,550	98,634,438.2	76,892,329.3	74,282,044	مجموع المطلوبات ذات التأثير بتقلب أسعار الفائدة
62,937,830.6	67,213,197.6	65,559,708.2	64,915,314.3	65,158,023.6	68,418,778.7	58,728,101.4	65,791,458.1	60,128,616.0	69,762,573.9	61,482,599.4	68,098,690.4	496,570,016	43,782,046.2	36,534,413.3	31,431,380	جميع ودائع العملاء باستثناء ودائع الأجل

Dec 2011	Sep 2010	Jun 2010	Mar 2010	Dec 2009	Sep 2009	Jun 2009	Mar 2009	Dec 2008	Sep 2008	Jun 2008	Mar 2008	Dec 2007	Sep 2007	Jun 2007	Mar 2007	المتغيرات
المتغيرات المستقلة																
-0.70538097	0.471018893	0.266718091	0.211413916	0.939643967	0.890574136	0.750761549	0.438277948	20.65240188	1.687527818	1.22991814	0.502914951	2.071460491	1.33934244	1.074869783	0.560608942	معدل العائد على إجمالي الأصول
194.632051	149.0940371	155.2333573	157.000234	105.016294	182.7408927	134.3442496	127.4789793	123.1026965	111.6375882	114.3452282	113.4572337	23.36347323	126.812677	123.4529923	125.2467969	مخاطر السيولة
16.86031596	17.39339554	17.45216621	17.47701726	16.97183093	16.79461929	15.6431904	15.71201602	156.4370621	14.12430189	13.21570391	11.80481748	13.43173626	14.32741321	15.83632574	16.11479426	مخاطر رأس المال
129.4406809	128.8392095	128.9050062	128.9210586	127.6111908	126.3885681	117.8519094	119.7351318	118.1370935	118.8056089	113.913165	112.4232849	126.622204	113.6355891	114.5957208	122.5828873	مخاطر سعر الفائدة
المتغير التابع																
27.27835875	37.41836406	36.30531913	36.1721673	31.20523594	21.22460447	34.47376659	35.18806913	368.3503536	34.85425594	32.68139176	29.65805739	31.86975821	34.88902973	39.8326822	39.22861376	مخاطر الائتمان

Dec 2014	Sep 2014	Jun 2014	Mar 2014	Dec 2013	Sep 2013	Jun 2013	Mar 2013	Dec 2012	Sep 2012	Jun 2012	Mar 2012	Dec 2011	Sep 2011	Jun 2011	Mar 2011	البنود
34,488,006.0	223,127,124.0	110,858,899.0	101,324,260.0	99,258,177.0	102,984,222.0	91,083,041.0	78,907,358.0	76,704,836.0	59,176,301.0	48,091,957.0	47,094,557.0	41,349,125.0	35,492,702.0	28,153,560.0	45,902,919.0	نقدية في الصندوق ولدى البنوك
37,512,141.0	38,326,188.0	35,490,273.0	37,414,083.0	49,211,131.0	39,878,811.0	38,542,773.0	43,227,308.0	39,900,577.0	36,338,059.0	35,991,343.0	34,215,531.0	22,943,742.0	23,764,018.0	22,200,773.0	23,464,797.0	أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
187,736,698.0	6,642,958.0	72,271,096.0	94,219,081.0	80,479,423.0	55,437,416.0	46,763,459.0	54,569,543.0	46,650,235.0	53,984,560.0	61,962,039.0	62,152,400.0	60,289,291.0	64,865,115.0	69,993,841.0	81,163,798.0	أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مالية
<b>259,736,845</b>	<b>268,096,270</b>	<b>218,620,268</b>	<b>232,957,424</b>	<b>228,948,731</b>	<b>198,300,449</b>	<b>176,389,273</b>	<b>176,704,209</b>	<b>163,255,648</b>	<b>149,498,920</b>	<b>146,045,339</b>	<b>143,462,488</b>	<b>124,582,158</b>	<b>124,121,835</b>	<b>120,348,174</b>	<b>150,531,514</b>	مجموع الموجودات السائلة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	أوراق مالية للمتاجرة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	أوراق مالية للاستثمار - معدة للبيع
<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	مجموع استثمارات قصيرة الأجل
134,342,107.0	135,985,236.0	127,957,788.0	116,257,778.0	110,592,681.0	103,639,829.0	97,373,076.0	104,121,204.0	91,031,595.0	97,337,743.0	79,368,970.0	94,492,185.0	80,767,010.0	83,255,258.0	85,768,154.0	100,681,880	ورائع العملاء
57,782,596.0	55,320,806.0	17,664,185.0	41,529,260.0	43,619,188.0	18,076,242.0	17,689,958.0	13,742,288.0	16,155,707.0	15,562,032.0	11,557,813.0	9,235,847.0	222,640.0	83,909.0	208,853.0	383,302.0	ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	ودائع سلطة النقد
11,004,508.0	9,236,648.0	9,623,791.0	8,741,129.0	7,279,284.0	8,234,582.0	6,238,297.0	5,818,612.0	4,851,023.0	5,498,125.0	5,247,059.0	3,744,446.0	3,430,139.0	2,999,428.0	3,017,491.0	2,814,090.0	ودائع تأمينات مالية أخرى
<b>203,129,211</b>	<b>200,542,690</b>	<b>155,245,764</b>	<b>166,528,167</b>	<b>161,491,153</b>	<b>129,950,653</b>	<b>121,301,331</b>	<b>123,682,104</b>	<b>112,038,325</b>	<b>118,397,900</b>	<b>96,173,842.0</b>	<b>107,472,478</b>	<b>84,419,789.0</b>	<b>86,338,595.0</b>	<b>88,994,498.0</b>	<b>103,879,272</b>	إجمالي الودائع
5,728,630.0	4,572,074.0	3,359,050.0	2,271,953.0	4,972,463.0	3,817,360.0	2,593,062.0	990,404.0	1,442,476.0	279,628.0	873,335.0	790,382.0	645,675.0	1,603,490.0	1,688,562.0	1,103,574.0	صافي الدخل قبل الضريبة
561,908,064.0	544,723,127.0	493,291,625.0	489,661,081.0	468,497,348.0	428,649,391.0	403,220,278.0	394,157,662.0	376,112,720.0	370,178,994.0	339,444,301.0	330,458,511.0	300,088,560.0	297,460,477.0	298,854,831.0	315,054,802.0	إجمالي الموجودات
67,729,769.0	66,835,139.0	65,953,703.0	65,622,340.0	62,875,886.0	60,391,509.0	59,354,160.0	85,406,145.0	57,906,881.0	56,314,944.0	57,407,917.0	57,589,583.0	56,252,613.0	56,599,561.0	56,763,658.0	56,554,814.0	إجمالي حقوق المساهمين
247,125,470.0	228,643,788.0	226,685,141.0	209,052,625.0	191,325,328.0	186,542,841.0	182,057,771.0	173,691.0	171,759,593.0	169,926,024.0	148,518,353.0	140,640,101.0	133,226,391.0	130,853,953.0	129,845,094.0	117,047,337.0	صافي التسهيلات الائتمانية
0.0	2,368.0	6,674.0	18,481.0	299,031.0	313,523.0	290,804.0	266,862.0	141,311.0	107,329.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	المخصص الخاص
247,125,470	228,646,156	226,691,815	209,071,106	191,624,359	186,856,364	182,348,575	440,553.0	171,900,904	170,033,353	148,518,353	140,640,101	133,226,391	130,853,953	129,845,094	117,047,337	إجمالي التسهيلات الائتمانية
203,129,211	200,542,690	155,245,764	166,528,167	161,491,153	129,950,653	121,301,331	123,682,104	112,038,325	118,397,900	96,173,842.0	107,472,478	84,419,789.0	86,338,595.0	88,994,498.0	103,879,272	مجموع الموجودات ذات التأثير يتقلب أسعار الفائدة
171,558,815	168,586,159	125,175,683	139,207,589	135,501,873	105,595,293	98,418,658.1	99,213,621.1	90,645,900.2	95,523,530.4	77,522,134.1	85,266,814.5	65,439,541.7	66,773,609.4	68,838,981.8	80,219,030	مجموع المطلوبات ذات التأثير يتقلب أسعار الفائدة
102,771,711	104,028,705	97,887,707.8	88,937,200.2	84,603,401.0	79,284,469.2	74,490,403.1	79,652,721.1	69,639,170.2	74,463,373.4	60,717,262.1	72,286,521.5	61,786,762.7	63,690,272.4	65,612,637.8	77,021,638	جميع ودايع العملاء باستثناء ودايع الأجل

Dec 2011	Sep 2010	Jun 2010	Mar 2010	Dec 2009	Sep 2009	Jun 2009	Mar 2009	Dec 2008	Sep 2008	Jun 2008	Mar 2008	Dec 2007	Sep 2007	Jun 2007	Mar 2007	المتغيرات
المتغيرات المستقلة																
1.019495958	0.839339065	0.680946083	0.463984803	1.061364172	0.89055533	0.643088193	0.251271026	0.383522259	0.075538592	0.257283742	0.239177377	0.215161484	0.53905985	0.565010776	0.350280013	معدل العائد على إجمالي الأصول
127.8677959	133.6853864	140.8220504	139.8907033	141.7716864	152.5967315	145.4141282	142.8696661	145.7141099	126.2682193	151.8555732	133.4876525	147.5745906	143.7617036	135.2310274	144.9100587	مخاطر السيولة
12.05353212	12.26956149	13.37012421	13.40158378	13.42075601	14.08878918	14.7200335	21.66801593	15.39615065	15.21289563	16.91232312	17.427175	18.74533738	19.02759034	18.99372274	17.95078623	مخاطر رأس المال
118.4020827	118.9556074	124.0223015	119.6257819	119.1800154	123.0648158	123.2503402	124.662423	123.5999916	123.9463193	124.0598484	126.0425625	129.0042486	129.3004764	129.2792189	129.4945498	مخاطر سعر الفائدة
المتغير التابع																
43.97969807	41.97431258	45.95357584	42.69333078	40.83808133	43.5187463	45.15094625	0.044066377	45.66705242	45.90374569	43.75337944	42.55907968	44.39569139	43.99036616	43.44754728	37.15142136	مخاطر الائتمان

ملحق رقم (7): البيانات المالية للقوائم ربع السنوية المنشورة لبنك فلسطين (2007-2014)

Dec 2010	Sep 2010	Jun 2010	Mar 2010	Dec 2009	Sep 2009	Jun 2009	Mar 2009	Dec 2008	Sep 2008	Jun 2008	Mar 2008	Dec 2007	Sep 2007	Jun 2007	Mar 2007	البنود
178,412,674.0	186,839,070.0	127,882,706.0	183,849,725.0	132,523,164.0	111,138,442.0	125,482,423.0	45,813,400.0	69,508,400.0	51,332,795.0	74,395,230.0	79,111,679.0	54,842,231.0	53,147,255.0	24,047,825.0	27,773,622.0	نقدية في الصندوق ولدى البنوك
141,812,788.0	121,859,307.0	98,157,469.0	95,634,269.0	150,465,957.0	129,953,744.0	120,554,283.0	225,836,259.0	116,251,096.0	81,026,753.0	85,600,125.0	66,201,523.0	75,177,893.0	54,758,534.0	4,569,324.0	50,028,592.0	أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
361,818,124.0	312,556,908.0	375,503,982.0	326,835,412.0	381,450,254.0	411,047,620.0	356,778,630.0	343,994,890.0	430,102,253.0	432,201,655.0	377,455,227.0	310,249,552.0	354,308,183.0	308,234,389.0	255,794,328.0	257,408,833	أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مالية
<b>682,043,586</b>	<b>621,255,285</b>	<b>601,544,157</b>	<b>606,319,406</b>	<b>664,439,375</b>	<b>652,139,806</b>	<b>602,815,336</b>	<b>615,644,549</b>	<b>615,861,749</b>	<b>564,561,203</b>	<b>537,450,582</b>	<b>455,562,754</b>	<b>484,328,307</b>	<b>416,140,178</b>	<b>284,411,477</b>	<b>335,211,047</b>	مجموع الموجودات السائلة
9,620,467.0	9,072,055.0	9,478,650.0	22,635,880.0	21,362,124.0	14,792,842.0	15,045,372.0	12,759,110.0	8,965,904.0	9,017,541.0	7,975,227.0	4,595,958.0	3,210,421.0	2,891,833.0	2,432,812.0	4,360,933.0	أوراق مالية للمتاجرة
262,748,261.0	244,303,998.0	247,405,266.0	218,073,497.0	210,403,643.0	213,329,315.0	185,049,891.0	159,746,487.0	99,599,779.0	92,640,663.0	112,566,928.0	94,952,241.0	84,100,727.0	45,746,121.0	21,693,935.0	15,578,279.0	أوراق مالية للاستثمار - معدة للبيع
<b>272,368,728</b>	<b>253,376,053</b>	<b>256,883,916</b>	<b>240,709,377</b>	<b>231,765,767</b>	<b>228,122,157</b>	<b>200,095,263</b>	<b>172,505,597</b>	<b>108,565,683</b>	<b>101,658,204</b>	<b>120,542,155</b>	<b>99,548,199.0</b>	<b>87,311,148.0</b>	<b>48,637,954.0</b>	<b>24,126,747.0</b>	<b>19,939,212</b>	مجموع استثمارات قصيرة الأجل
1,205,950,955	1,159,777,218	1,098,106,868	1,159,777,218	980,943,466.0	1,005,940,107	911,747,201.0	845,338,736.0	811,100,583.0	804,299,822.0	756,919,240.0	699,024,656.0	652,170,543.0	583,506,272.0	484,277,634.0	506,866,071	ورائع العملاء
19,926,307.0	28,897,877.0	8,736,747.0	28,897,877.0	2,420,979.0	217,154.0	383,971.0	0.0	623,948.0	115,529.0	1,078,651.0	797,127.0	787,949.0	182,843.0	795,607.0	24,362,199.0	ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية
41,867,735.0	47,354,085.0	30,255,562.0	47,354,085.0	65,376,237.0	52,287,716.0	49,937,509.0	43,883,417.0	41,274,432.0	43,639,342.0	54,506,050.0	55,275,955.0	52,283,342.0	42,223,051.0	23,807,286.0	0.0	ودائع سلطة النقد
45,531,980.0	44,933,477.0	42,762,706.0	44,933,477.0	37,736,181.0	34,555,739.0	32,777,996.0	30,699,542.0	32,339,177.0	32,342,331.0	31,460,510.0	32,253,176.0	30,471,398.0	29,460,144.0	29,876,726.0	28,549,582.0	ودائع تأمينات مالية أخرى
<b>1,313,276.9</b>	<b>1,280,962.6</b>	<b>1,179,861.8</b>	<b>1,280,962.6</b>	<b>1,086,476.8</b>	<b>1,093,000.7</b>	<b>994,846.677</b>	<b>919,921,695</b>	<b>885,338,140</b>	<b>880,397,024</b>	<b>843,964,451</b>	<b>787,350,914</b>	<b>735,713,232</b>	<b>655,372,310</b>	<b>538,757,253</b>	<b>559,777,85</b>	إجمالي الودائع
37,732,105.0	27,730,826.0	17,720,284.0	27,730,826.0	34,536,063.0	23,437,245.0	16,286,147.0	8,187,989.0	28,548,262.0	17,926,328.0	13,519,383.0	8,568,304.0	25,002,997.0	25,109,126.0	15,866,155.0	8,298,978.0	صافي الدخل قبل الضريبة
1,545,038,022	1,490,163,210	1,381,909,004	1,490,163,210	1,281,830,469	1,285,025,811	1,177,050,200	1,083,660,054	1,042,262,963	1,022,084,734	991,223,601.0	913,223,510.0	849,146,602.0	766,060,600.0	632,652,178.0	638,363,112	إجمالي الموجودات
163,882,590.0	149,254,656.0	141,333,976.0	149,254,656.0	150,879,817.0	148,074,937.0	137,703,766.0	132,270,189.0	123,169,873.0	107,399,330.0	101,625,222.0	98,723,545.0	89,874,558.0	81,653,374.0	76,668,452.0	60,603,543.0	إجمالي حقوق المساهمين
544,471,708.0	542,118,393.0	455,278,560.0	542,118,393.0	340,503,133.0	340,521,055.0	309,299,630.0	256,363,278.0	278,705,964.0	300,984,459.0	275,928,703.0	312,232,695.0	234,377,437.0	254,441,195.0	241,323,942.0	254,381,150	صافي التسهيلات الائتمانية
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3,231,399.0	3,777,542.0	3,777,542.0	0.0	2,351,902.0	301,980.0	301,980.0	470.0	المخصص الخاص
<b>544,471,708</b>	<b>542,118,393</b>	<b>455,278,560</b>	<b>542,118,393</b>	<b>340,503,133</b>	<b>340,521,055</b>	<b>309,299,630</b>	<b>256,363,278</b>	<b>281,937,363</b>	<b>304,762,001</b>	<b>279,706,245</b>	<b>312,232,695</b>	<b>236,729,339</b>	<b>254,743,175</b>	<b>241,625,922</b>	<b>254,381,620</b>	إجمالي التسهيلات الائتمانية
<b>816,840,436</b>	<b>795,494,446</b>	<b>712,162,476</b>	<b>782,827,770</b>	<b>572,268,900</b>	<b>568,643,212</b>	<b>509,394,893</b>	<b>428,868,875</b>	<b>387,271,647</b>	<b>402,642,663</b>	<b>396,470,858</b>	<b>411,780,894</b>	<b>321,688,585</b>	<b>303,079,149</b>	<b>265,450,689</b>	<b>274,320,832</b>	مجموع الموجودات ذات التأثير بتقلب أسعار الفائدة
<b>1,035,908.2</b>	<b>1,014,213.8</b>	<b>927,297,303</b>	<b>1,014,213.8</b>	<b>860,859,865</b>	<b>861,634,491</b>	<b>785,144,820</b>	<b>725,493,785</b>	<b>698,785,005</b>	<b>695,408,064</b>	<b>669,873,025</b>	<b>626,575,243</b>	<b>585,714,007</b>	<b>521,165,867</b>	<b>427,373,397</b>	<b>443,198,655</b>	مجموع المطلوبات ذات التأثير بتقلب أسعار الفائدة
<b>928,582,235</b>	<b>893,028,457</b>	<b>845,542,288</b>	<b>893,028,457</b>	<b>755,326,468</b>	<b>774,573,882</b>	<b>702,045,344</b>	<b>650,910,826</b>	<b>624,547,448</b>	<b>619,310,862</b>	<b>582,827,814</b>	<b>538,248,985</b>	<b>502,171,318</b>	<b>449,299,829</b>	<b>372,893,778</b>	<b>390,286,874</b>	جميع ودائع العملاء باستثناء ودائع الأجل

Dec 2011	Sep 2010	Jun 2010	Mar 2010	Dec 2009	Sep 2009	Jun 2009	Mar 2009	Dec 2008	Sep 2008	Jun 2008	Mar 2008	Dec 2007	Sep 2007	Jun 2007	Mar 2007	المتغيرات
المتغيرات المستقلة																
2.442147343	1.860925422	1.282304692	1.860925422	2.694276961	1.823873482	1.383640817	0.755586493	2.739065189	1.75389842	1.363908505	0.938248294	2.944485315	3.27769448	2.507879614	1.300040344	معدل العائد على إجمالي الأصول
51.9344813	48.49909415	50.98428601	47.33310551	61.15540953	59.66508498	60.59379299	66.9235819	69.56231988	64.12575095	63.68166116	57.86019244	65.8311263	63.49675927	52.79028271	59.88287064	مخاطر السيولة
10.60702634	10.01599389	10.22744447	10.01599389	11.77065303	11.52310994	11.69905634	12.20587476	11.81754292	10.5078695	10.25250225	10.81044716	10.58410383	10.65886615	12.11857869	9.493584742	مخاطر رأس المال
78.8525847	78.43458352	76.79980017	77.18566788	66.47642929	65.99587385	64.87909995	59.11406596	55.42071506	57.90020037	59.18597148	65.71930483	54.92246747	58.15406724	62.11212274	61.89568233	مخاطر سعر الفائدة
المتغير التابع																
35.24002	36.37979983	32.94562512	36.37979983	26.56381957	26.49916072	26.2775224	23.65716786	26.74046511	29.44809261	27.8371805	34.19017268	27.60152799	33.21423853	38.14480538	39.84897392	مخاطر الائتمان



Dec 2014	Sep 2014	Jun 2014	Mar 2014	Dec 2013	Sep 2013	Jun 2013	Mar 2013	Dec 2012	Sep 2012	Jun 2012	Mar 2012	Dec 2011	Sep 2011	Jun 2011	Mar 2011	البنود
159,968,658.0	296,305,136.0	533,264,192.0	476,392,195.0	423,520,959.0	578,954,246.0	326,310,949.0	331,433,503.0	212,727,507.0	279,038,061.0	218,106,411.0	145,965,241.0	128,943,621.0	128,854,462.0	179,321,297.0	158,173,389	تقديية في الصندوق ولدى البنوك
186,253,666.0	221,049,891.0	222,651,090.0	213,548,794.0	214,885,767.0	217,340,665.0	209,613,472.0	209,126,937.0	183,928,206.0	148,873,675.0	119,485,699.0	119,464,955.0	126,927,126.0	104,407,623.0	109,995,343.0	119,385,777	أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
581,758,608.0	512,756,610.0	357,680,266.0	253,715,985.0	350,748,099.0	152,342,872.0	306,231,652.0	218,038,764.0	415,857,478.0	313,302,972.0	199,241,026.0	328,968,851.0	388,400,504.0	324,636,633.0	212,363,388.0	251,274,547	أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مالية
927,980,932.0	1,030,111,637.0	1,113,595,548.0	943,656,974.0	989,154,825.0	948,637,783.0	842,156,073.0	758,599,204.0	812,513,191.0	741,214,708.0	536,833,136.0	594,399,047.0	644,271,251.0	557,898,718.0	501,680,028.0	528,833,713	مجموع الموجودات السائلة
7,367,695.0	7,052,533.0	7,071,404.0	7,460,692.0	7,085,308.0	74,733,438.0	78,119,404.0	76,430,955.0	33,428,321.0	10,111,294.0	9,904,957.0	11,207,427.0	11,891,657.0	12,733,408.0	12,544,112.0	12,774,814.0	أوراق مالية للمتاجرة
22,671,941.0	221,816,547.0	210,265,293.0	198,749,873.0	185,979,437.0	143,581,047.0	144,041,752.0	117,829,792.0	124,021,725.0	149,431,071.0	211,281,389.0	217,535,447.0	222,324,362.0	222,090,525.0	221,811,800.0	270,689,869	أوراق مالية للاستثمار - معدة للبيع
30,039,636.0	228,869,080.0	217,336,697.0	206,210,565.0	193,064,745.0	218,314,485.0	222,161,156.0	194,260,747.0	157,450,046.0	159,542,365.0	221,186,346.0	228,742,874.0	234,216,019.0	234,823,933.0	234,355,912.0	283,464,683	مجموع استثمارات قصيرة الأجل
1,908,480,620.0	1,894,207,238.0	1,783,337,519.0	1,712,320,298.0	1,668,535,234.0	1,689,356,750.0	1,617,283,453.0	1,580,712,663.0	1,488,572,164.0	1,377,664,862.0	1,290,068,192.0	1,272,653,709.0	1,242,780,471.0	1,145,641,852.0	1,149,215,211.0	1,173,744,217.0	ورائع العملاء
753,769.0	12,934,626.0	173,986,038.0	143,315,862.0	124,399,691.0	92,944,472.0	85,504,863.0	97,639,490.0	70,208,048.0	36,695,620.0	15,626,892.0	409,838.0	32,904,572.0	40,395,926.0	59,623,728.0	18,132,672.0	ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية
24,086,209.0	94,363,431.0	116,247,811.0	59,612,680.0	9,020,699.0	84,237,560.0	63,914,656.0	69,485,096.0	66,203,034.0	16,735,083.0	951,850.0	6,518,163.0	48,609,569.0	33,350,442.0	48,218,351.0	23,183,061.0	ودائع سلطة النقد
154,043,455.0	86,669,149.0	81,565,033.0	78,988,121.0	77,028,031.0	81,211,680.0	78,677,558.0	720,160,010.0	65,921,538.0	74,419,682.0	68,682,939.0	64,407,558.0	53,788,460.0	53,187,729.0	51,144,317.0	47,881,797.0	ودائع تأمينات مالية أخرى
2,087,364,053.0	2,088,174,444.0	2,155,136,401.0	1,994,236,961.0	1,878,983,655.0	1,947,750,462.0	1,845,380,530.0	2,467,997,259.0	1,690,904,784.0	1,505,515,247.0	1,375,329,873.0	1,343,989,268.0	1,378,083,072.0	1,272,575,949.0	1,308,201,607.0	1,262,941,747.0	إجمالي الودائع
40,222,506.0	36,120,254.0	24,522,676.0	12,543,622.0	53,037,996.0	38,594,438.0	24,717,737.0	14,362,620.0	49,966,888.0	37,084,095.0	23,614,269.0	13,169,970.0	41,868,275.0	31,651,986.0	21,767,354.0	13,788,557.0	صافي الدخل قبل الضريبة
2,424,773,961.0	2,498,126,207.0	2,625,933,331.0	2,388,271,411.0	2,348,045,943.0	2,335,796,683.0	2,181,799,362.0	2,160,676,225.0	2,004,494,095.0	1,815,130,286.0	1,676,243,017.0	1,653,525,568.0	1,953,960,732.0	1,543,382,795.0	1,559,110,802.0	1,508,813,694.0	إجمالي الموجودات
280,106,578.0	269,085,922.0	261,000,135.0	265,854,893.0	252,018,974.0	239,760,746.0	228,958,550.0	232,415,736.0	220,973,509.0	215,840,340.0	207,166,691.0	209,495,588.0	194,399,762.0	189,382,318.0	182,312,995.0	178,967,248.0	إجمالي حقوق المساهمين
1,151,825,644.0	221,816,547.0	210,265,293.0	168,749,873.0	1,099,702,271.0	1,068,153,503.0	1,025,073,373.0	921,659,417.0	975,859,279.0	820,668,795.0	838,805,932.0	744,392,210.0	719,632,086.0	679,574,649.0	738,680,635.0	618,455,284.0	صافي التسهيلات الائتمانية
3,025,222.0	2,502,847.0	1,821,461.0	1,803,340.0	1,829,775.0	1,994,205.0	1,994,205.0	0.0	1,574,072.0	1,574,072.0	0.0	0.0	0.0	2,000,000.0	2,000,000.0	0.0	المخصص الخاص
1,154,850,866.0	224,319,394.0	212,086,754.0	170,553,213.0	1,101,532,046.0	1,070,147,708.0	1,027,067,578.0	921,659,417.0	977,433,351.0	822,242,867.0	838,805,932.0	744,392,210.0	719,632,086.0	681,574,649.0	740,680,635.0	618,455,284.0	إجمالي التسهيلات الائتمانية
1,181,865,280.0	450,685,627.0	427,601,990.0	374,960,438.0	1,292,767,016.0	1,286,467,988.0	1,247,234,529.0	1,115,920,164.0	1,133,309,325.0	980,211,160.0	1,059,992,278.0	973,135,084.0	953,848,105.0	914,398,582.0	973,036,547.0	901,919,967.0	مجموع الموجودات ذات التأثير يتقلب أسعار الفائدة
1,648,413,510.0	1,652,506,779.0	1,744,968,771.0	1,600,403,292.0	1,495,220,551.0	1,559,198,409.0	1,473,405,335.0	2,104,433,346.0	1,348,533,186.0	1,188,652,328.0	1,078,614,188.0	1,051,278,914.0	1,092,243,563.0	1,009,078,323.0	1,043,882,108.0	992,980,577.0	مجموع المطلوبات ذات التأثير يتقلب أسعار الفائدة
1,469,530,077.0	1,458,539,573.0	1,373,169,889.0	1,318,486,629.0	1,284,772,130.0	1,300,804,697.0	1,245,308,258.0	1,217,148,750.0	1,146,200,566.0	1,060,801,943.0	993,352,507.8	979,943,355.9	956,940,962.7	882,144,226.0	884,895,712.5	903,783,047.1	جميع ودايع العملاء باستثناء ودايع الأجل

Dec 2011	Sep 2010	Jun 2010	Mar 2010	Dec 2009	Sep 2009	Jun 2009	Mar 2009	Dec 2008	Sep 2008	Jun 2008	Mar 2008	Dec 2007	Sep 2007	Jun 2007	Mar 2007	المتغيرات
<b>المتغيرات المستقلة</b>																
1.658814663	1.445893882	0.933865141	0.525217609	2.258814235	1.652302971	1.132906051	0.664728007	2.492743088	2.04305417	1.408761663	0.796478159	2.142738813	20.50227553	1.396139003	0.913867435	معدل العائد على إجمالي الأصول
44.45707162	49.33072713	51.67169686	47.3191999	52.64307767	48.70427714	45.63590324	30.73744111	48.05197777	49.23329136	39.03304557	44.22647272	46.7512637	43.84011174	38.34883135	41.87316749	مخاطر السيولة
11.55186349	10.77151031	9.939328311	11.13168678	10.73313641	10.26462396	10.49402406	10.75662023	11.02390421	11.89117617	12.35898905	12.669631	9.949010685	122.6706111	11.69339567	11.86145438	مخاطر رأس المال
71.69713622	27.27284588	24.50485057	23.42912188	86.45995502	82.50829273	84.64979043	53.02710898	84.04015092	82.46407602	98.27353367	92.56678415	87.32924933	90.61720593	93.2132603	90.82956785	مخاطر سعر الفائدة
<b>المتغير التابع</b>																
47.50239249	8.879317081	8.007259382	7.065774527	46.83478508	45.72972942	46.98293486	42.65606324	48.68356966	45.21266607	50.0408308	45.01848804	36.82940369	440.1880721	47.37832834	40.98950629	مخاطر الائتمان

ملحق رقم (8):

التحليل الإحصائي للبيانات المدخلة من خلال اختبار (Fixed Effect)

Dependent Variable: Y01

Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)

Date: 08/04/15 Time: 19:22

Sample: 2007Q1 2014Q4

Periods included: 32

Cross-sections included: 7

Total panel (balanced) observations: 224

Linear estimation after one-step weighting matrix

Cross-section SUR (PCSE) standard errors & covariance (d.f. corrected)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	36.00566	2.282306	15.77600	0.0000
X1	6.039716	0.410951	14.69691	0.0000
X2	-0.050377	0.016568	-3.040620	0.0027
X3	0.353532	0.063880	5.534303	0.0000
X4	0.043340	0.017308	2.504024	0.0130

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Weighted Statistics

R-squared	0.921501	Mean dependent var	-0.851957
Adjusted R-squared	0.917815	S.D. dependent var	3.409077
S.E. of regression	0.841112	Sum squared resid	150.6908
F-statistic	250.0403	Durbin-Watson stat	1.611854
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.058567	Mean dependent var	47.15523
Sum squared resid	.1078548	Durbin-Watson stat	1.958351